١٦ لا بد من بيان الدين للناس

دكتور
عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني

هذا بيان للناس

الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية

عرض.. وتفنيد.. ونقض

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية عابدين القاهرة
ت ٣٩١٧٤٧٠ فاكس ٣٩٠٣٦١٦

دكتور
عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني

١٦ لا بد من دين لله لدنيا الناس

هذا بيان للناس

الشبهات الثلاثون

المثارة لإنكار السنة النبوية

عرض . وتفنيد . ونقض

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية . عابدين
القاهرة - تليفون ٣٩١٧٤٧٠

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

مطبعة المدني
المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت: ٤٨٢٧٨٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٨]

« سيأتي أقوام يجادلونكم بمتشابهات القرآن فخذوهم بالأحاديث ؛ فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله » عمر بن الخطاب

* ● * ● *

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

بقلم الأستاذ/ **محمد محمود هاشم**

الحمد لله فاطر السموات والأرض ... نور السموات والأرض، يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس، يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم.

منذ فترة وقعت في يدى صحيفة أعلم ضعفها وضعف توزيعها ولكن شدنى إليها عنوان فى الصفحة الأولى ... مضمونه أن المقام المحمود لكل من صلى بالليل ركعات، وليس من خصوصيات الرسول ﷺ، حيث أنه لم يرد بالآية الكريمة ما يدل على تخصيص المقام المحمود بحضرته ﷺ؟! وسرعان ما تذكرت بعضا من خصوصيات الرسول ﷺ، ثبتت بالنص القرآنى القاطع، مثل:

﴿ **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ** ﴾ ومثل: ﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ * الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ * وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ** ﴾ ومثل: ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ** ﴾ ومثل: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾ .

أما ما ادعوا أنه يخلو من الإشارة إلى التخصيص بالرسول فهذا مبناه الجهل الفاضح منهم، لأن الآية يخاطب الله فيها الرسول ﷺ فيقول: ﴿ **عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا** ﴾ أى يبعثك أنت لا غيرك وهذا مع وضوحه غاب عنهم لجهلهم وبعدهم عن فهم القرآن.

وقد صورت لى هذه المقالة ما يروج فى سوق السوء الآن، حيث يدعى منكرو السنة أن الأمة غارقة فى الضلال بسبب إيمانها بصحة الأحاديث النبوية، وجعلها مصدرا ثانيا للتشريع مع القرآن، وأنهم يريدون بإنكار السنة تنقية الموروث، وتصحيح عقيدة الأمة مما شابها من الإسرائيليات، ومن أهواء الخلفاء

والأمراء الذين كتب علماء الحديث السنة فى قصورهم حسب أهوائهم السياسية، منكرين بذلك كتب الصحاح، وجهود علماء الحديث والاصول والفقه مدعين أن السنة ليست حجة فى الدين، وهم يعلمون إجماع الأمة من عصر الخلفاء الراشدين إلى الآن على أن السنة مصدر ثان للتشريع بعد القرآن، وأن ما صح صدوره عن النبى ﷺ واجب الاتباع. والأمة لا تجتمع على ضلالة، وإن جحد الماكرون.

وقد هيأ لهم الشيطان أوهاما خادعة، فافتروا الكذب على الله ورسوله، وروجوا بين الناس أن محمداً ﷺ ليس له دور سوى مجرد التبليغ عن الله، وليس له فى الآخرة شفاعة ولا مقام محمود ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا**﴾.

ولم يقف كيدهم عند حدود السنة، بل تجاوزوها إلى القرآن الكريم، فادعوا أن القرآن وحده يكفى الأمة فى علاقتها بالحياة وبالله، ولا داعى لغيره مهما كان، كما أبطلوا كثيراً من قيم القرآن ومبادئه وعقائده بالتأويل الفاسد لنصوصه: مفردات وتراكيب، ثم ادعو أن القرآن وإن كان نصه ثابتا فإن معناه يتطور حسب الزمان والمكان، ولو كان التطور من النقيض إلى النقيض ؟!

وقد أساءوا إلى القرآن من جهة أخرى، حيث ادعوا تقديم العقل عليه، وأنه لا يقبل شئ ورد فى القرآن إلا إذا كان موافقا لنظريات العقل، حتى لو كانت هذه النظريات مجرد أوهام ؟!

يروجون هذه الأفكار فى زمان تتآمر فيه القوى المعادية للإسلام على الإسلام، وتحطيم عناصر القوة فيه وبخاصة الشباب الذين يخربون عقولهم، ويفسدون قلوبهم، ويقتلون أجسامهم، مع الضعف العلمى والتربوى عند قطاعات هائلة من شباب الأمة.

ولكن الله غالب على أمره، وهو القاهر فوق عباده، ومن مظاهر غلبته أن قيض جماعة من العلماء حاصروا فكر منكرى السنة، فنشروا العديد من المقالات

فى الصحف والمجلات وأذاعوا الكثير من الأحاديث، وعقدوا بعض الندوات وكشفوا زيف هذه الدعوى العميلة، أثابهم الله عن دفاعهم وأبقاهم حراسا للحق.

ومن أبرز هذه الأعمال التى تصدت لدحر هذه «الدعوى» هذا الكتاب، الذى أعده الدكتور عبد العظيم المطعنى، الأستاذ بجامعة الأزهر، وفيه مواجهة شاملة لكل ما أثاره منكرو السنة من شبهات (ثلاث وثلاثون شبهة) تناولها بالعرض الآمن شبهة، شبهة. وفندها وأبطل ما ورد فيها من أوهام أملاها عليهم الشيطان.

ولا نريد أن نقطع على القارئ متعة المتابعة، بل نقول فى إيجاز إن المواجهة التى تضمنها الكتاب حاسمة قاصمه لظهور «الأبعرة» التى حملت هذا الإثم وروجته بين الناس، وبينت هذه «المواجهة» جهلهم، وفضحتهم على رءوس الأشهاد. فمنكرو السنة هؤلاء يدعون أنهم قرآينون، لكن هذه المواجهة كشفت جهلهم بالقرآن ومقاصده ومعانيه، وأن جهلهم بالقرآن يصل فى بعض الأحيان إلى درجة «البلاهة» حيث زعموا أن الله عز وجل يحذر المؤمنين من الإيمان بالسنة والعمل بها وأن اتباع الرسول اتباع لأولياء من دون الله ... وسوف يرى القارئ هذا، والآيات القرآنية، التى استدلوا بها على هذا «الوهم».

إن جهود علمائنا، ووعى الشعب المصرى كفيلان بإسقاط هذه «الدعاوى» الشيطانية، ولن ينال هؤلاء المغرضون من مرادهم شيئا، وكما قال الله عز وجل: **﴿فأما الزَّبدُ فَيذهبُ جُفاءَ، وأما ما ينفَعُ الناسَ فَيمكُثُ فى الأرْضِ﴾**.

ونتساءل: إذا كان القرآن وحده يكفى الأمة، وإن السنة ليست حجة فى الدين. نتساءل: لو كان الأمر كما يدعى هؤلاء فلماذا قال الله عز وجل:

﴿يَا أيُّها الَّذينَ آمنُوا أَطيعُوا الله، وأَطعوا الرسُولَ وَأُولى الأْمرِ مِنكُمْ فَإن تَنازَعْتُمْ فِى شَئٍ فَرُدُّوه إلَى اللّه والرَّسُولِ﴾ كيف يأمرنا الله بطاعة رسوله بعد طاعته هو؟

وكيف يأمرنا عند النزاع في حكم شرعي بالرد إلى الرسول بعد الرد إليه هو؟

ثم كيف يأمرنا ويحبب إلينا الاقتداء برسوله الكريم ﷺ في قوله تعالى:

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ... ﴾ ؟!

ثم كيف يأمرنا بامتثال كل ما ورد عن الرسول من أمر أو نهي في قوله تعالى: ؟!

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ، وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ... ﴾ ؟!

إن سنة الرسول ﷺ هي مفاتيح العمل بالقرآن. والإسلام هو القرآن والسنة معًا ... ومن يجحد بهذه العقيدة فهو هالك.

فاللهم لا تؤاخذنا بما فعل - ويفعل - السفهاء منا. وثبت على الحق قلوبنا. يا واسع الكرم.

محمد محمود هاشم

* • * • *

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل الدراسة

مع مطلع هذا العام ١٩٩٩ م اشتد الهجوم على السنة النبوية ونشطت بعض الأقلام فى الطعن فى الحديث النبوى بشكل عام، ودعوة الناس إلى الإعراض عن السنة الشريفة، وعدم التعويل عليها فى علاقة المسلم بربه، ومجتمعه، وأسرته ودنياه وآخرته ؟!

وقد راقبنا ما نشر حول هذا الموضوع، فرأيناه يزداد عنتا وضراوة وقبحا يوما بعد يوم، ورأينا الذين تولوا كبر هذه الفتنة كلهم - بلا استثناء - دخلاء أدعياء على المجال الذى زجُّوا بأنفسهم فيه إذ لا صلة لهم بالدراسات الإسلامية بعامة، ولا بالحديث وأصوله بخاصة، وكل حظهم أن قرأوا بعض كتب التراث، وأخذوا يبحثون عن « العورات » التى ظنوا أنها تفيدهم فى تشويه حقائق الإسلام، وعزله عن المسلمين، أو عزل المسلمين عنه، لحاجات فى نفوس « اليعاقيب » بدت من أفواههم، وما تخفى صدورهم أكبر.

وقد ساعد على ضراوة هذه الحملة المسعورة عندنا فى مصر أمور:

أولاً : التوغل اليهودى بعد التصالح مع « اسرائيل » وقيام سفارة لها فى أرض الكنانة، أصبحت هذه « السفارة » وكراً لنفث السموم ومحاربة الإسلام، على أيدى عملاء لها من بنى جلدتنا ويتحدثون بلساننا، ويتحركون وهم آمنون، لأنهم « مصريون » بل « مسلمون » وهذا هو مكمن الخطر.

ثانيًا : إسهام الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى الإساءات السافرة إلى الإسلام، ففى عام ١٩٩٨ م عثر على كتاب يدرس فيها للكاتب اليهودى (ماكسيم رودنسون) بعنوان (محمد) ويقوم بتدريسه للشباب المصريين أستاذ أمريكى الجنسية . وهذا الكتاب عبارة عن خطة موضوعة لتحقيق غرضين كبيرين:

(أ) - هدم الإسلام أصولاً وفروعا، وكلمة « هدم » هنا لا نقصد منها

معناها «المجازى» بل معناها «الحقيقى» كما يدل على ذلك موضوع الكتاب نفسه لمن أطلع عليه، أو على ملخص له، واكتفينا بعد العثور على هذه الجريمة بمصادرة «الكتاب» ولم نوجه للجامعة الأمريكية بالقاهرة أى «لوم» ولو على سبيل «الهزار»؟!

وهذا ما شجع هذه الجامعة على العودة إلى الإساءة إلى الإسلام مرة أخرى. حيث عثر على رواية «ما جنة» تدرس بين جدران هذا الوكر الاستعمارى، وهى رواية «الخبز الجاف» التى تدعو إلى قتل الأخلاق والفضائل عند أجيال المستقبل، وتشجع على «الدعارة» والانتحار الخلقى ؟!

وليس بين جامعة الأزهر (راعية الإسلام) وبين الجامعة الأمريكية (عدوة الإسلام) إلا بضعة كيلو مترات تقريبا.

ثالثا: مركز ابن خلدون: وهو وكر استعمارى جديد، قد تكشفت خفاياه من خلال أعمال مشهورة له، مثل مؤتمر الأقليات، الذى كان مزمعًا عقده فى مصر، لكن ولاة الأمر منعوا انعقاده فيها عندما أحسوا بخبث المراد منه، وهو إثارة الفتنة الطائفية فى مصر.

ثم تبنى هذا المركز لدعوة تزويج الشباب المصرى من فتيات «إسرائيل» وروَّج لهذه الفكرة بما أوتى من وسائل الدعاية ولكن الوعى المصرى وأد هذه الفكرة فى مهدها والحمد لله، ثم إقحامه نفسه فيما ليس له فيه ناقة ولا جمل، وهو إعداد مناهج للتربية الدينية الإسلامية فى المراحل الثلاث: الابتدائى والإعدادى والثانوى، تضمنت تلك المناهج اعتداءات صارخة على الإسلام، وكان من أشنع ما ورد فيها إنكار السنة النبوية والقول بأن الأحاديث النبوية كلها «مزورة» ولا يصح منها شئ على الإطلاق ؟!

وقد تصدت صحيفة «عقيدتى» لهذه المناهج، وكشفت ما فيها من باطل خلال أشهر الشتاء الماضى، ثم تتابعت الحملات فى بعض الصحف الأخرى، الأمر الذى حمل السيد وزير التربية والتعليم على أن يتصل برئيس تحرير

« عقيدتى » الأستاذ السيد عبد الرءوف، ويعلن براءة الوزارة من أباطيل مركز ابن خلدون.

كما أعلن ذلك فى مجلس الشعب أمام لجنة « التعليم » وخمدت تلك الفتنة بسبب الوعى المصرى، والحرص على الإسلام عقيدة وشريعة.

رابعًا: النظام العالمى الجديد أو « العولمة » ذلك النظام الذى حدث بعد انهيار النظام السوفيتى الشيوعى، حيث ترك انهياره فراغا أمام الدول الرأسمالية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرضت أمريكا نفسها – بمعونة بعض حلفائها – أن تتزعم هذا النظام، الذى يصبح فيه العالم كله مثل القرية الواحدة، أو قرية واحدة بدون « مثل » ويستهدف هذا النظام محو الفوارق بين الشعوب، أو محو شخصية العالم الإسلامى، وتجريده من « مقوماته » وفى مقدمتها الدين واللغة العربية، وما يتصل بهما من حضارة، ولذلك فإن أوروبا – كلها – تسعى – الآن – لإسقاط الإسلام بما تملك من وسائل « ساخنة » أو « باردة ».

ولا يستطيع « عاقل » أن يبرئ امريكا وبعض حلفائها مما يعترى العالم الإسلامى – الآن – من عمليات المحو والقرض والجذر وإن كان عملاؤها هم الذين يتحركون، فإن « الوقود » صليبى صهيونى بلا أدنى ريب.

وفى أثناء الهجوم الشرس على السنة النبوية اتصلت بى « شخصية » من العالمين بما وراء الكواليس، وأكدت لى أن إحدى السفارات الأجنبية الغربية تدير مركزًا لجمع المعلومات الشاذة من التراث العربى الإسلامى، وتزود بها أولئك العملاء الذين يناصبون الإسلام العداء فى الصحف والمجلات المصرية، وأن أميرًا من أسرة المالكة فى الدولة التى تتبعها تلك السفارة، هو الذى ينفق على المركز من ماله الخاص.

وصدق الله العظيم القائل:

﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ..** ﴾ [الأنفال: ٣٦]

خامسًا: استثمار آثار العنف، والفتنة التى مرَّت بها البلاد فكدرت الصفو

العام والخاص، ثم توقف العنف الذى كانت الدولة قد تصدت له، وخاضت معارك شرسة مع عناصر الفتنة. وكان من المحن أن حوادث الإرهاب نسبت إلى الإسلام، فأراد هؤلاء المشاغبون الجدد أن يطرقوا الحديد وهو ساخن، حيث ظنوا أن الدولة أصبحت فى موقف قلق من التمسك بالدين، والدعوة إليه، وأنها تغمض عينها عن كل من يحذر من الحماسة الدينية، فى هذا الجو أرخى هؤلاء المشاغبون لأنفسهم العنان، فأداروا ظهورهم للإرهاب وبواعثه، وأخذوا يصوبون «سهامهم» نحو الإسلام نفسه وصوروا كل ما هو إسلامى فى صورة التطرف والعنف والإرهاب أو التشدد المتزمت، فصرنا نسمع أو نقرأ لأناس لم يكن لهم ذكر من قبل، ومنهم من وصف علماء الحديث وشراحه بأنهم إباحيون ؟!

ومنهم من اتهم الإمام الشافعى بأنه ابتدع أشنع بدعة فى الإسلام بجعله السنة مصدراً للتشريع فى كتابه المعروف بـ«الرسالة» ؟!.

وإذا فتشت عن صلة هؤلاء بالدراسات الإسلامية تجدها «صفر» غير مسبوق بأرقام، ولكنهم قرأوا بعض الكتب فظنوا أنهم صاروا أئمة يشار إليهم بالبنان ؟!

سادسا: الصحف الجديدة: فى السنوات القليلة، الماضية، انتشرت ظاهرة جديدة، لم يكن لها وجود من قبل، تلك هى ظاهرة الصحف الجديدة، التى تواصل الصدور هذه الأيام.

وتجاوزت هذه الصحف نطاق الحياة الحزبية، فأخذ بعض الأفراد يتسارعون فى إصدارها بهدف الكسب المالى واستثمار رءوس أموالهم. ولهم حيل كثيرة فى استصدار التراخيص الرسمية، التى تمكنهم من مزاولة المهنة فى جو آمن.

انتهى الوقت الذى كانت فيه الأهرام والأخبار والجمهورية نجوم العمل الصحفى فى مصر، وأصبحت ترى على الأرصفة وفى الأكشاك ومع الباعة حشداً هائلا من الصحف اليومية والأسبوعية. بالإضافة إلى المجلات العتيقة والحديثة،

ربما كان المتوسط اليومى يتراوح بين العشر والثمانى صحف تعرض للقراءة صباح كل يوم.

والصحيفة بلا قراء أشبه بـ «السقط» الذى لم يكتمل تكوينه فى رحم أمه فكان لا بد لهذه الصحف الجديدة من السعى الحثيث لإيجاد قراءٍ لها. وأقرب وسيلة، وأقصر طريق هو الكتابة «فى الممنوع» و «عن الممنوع» وهذه هى الخطة التى سارت عليها «الصحف الجديدة» واتخذت من الكتابة «فى الممنوع»، «وعن الممنوع» فى الشئون الدينية الإسلامية معينا لا ينضب، وبحراً لا تتوقف أمواجه، ولا يجف ماؤه فظفرت باهتمام القراء، ومتابعتها فى ما تكتب عن الإسلام.

هنا وجد الموتورون من الإسلام الفرصة سانحة أمامهم ، فلم يألوا جهداً فى الإساءة إليه والكيد له، والتحامل عليه واستثمروا – مع هذه – كل المغريات المشار إليها من قبل، وركزوا جهودهم على محورين:

● الدعوة إلى إلغاء الفقه الإسلامى ؛ لأنه فى نظرهم فقه متخلف رجعى، تجاوزه الزمن أو نتاج أموات فكيف يتحكم أهل القبور فى سكان القصور، فقه كتب لخدمة الحكام الذين كتب فى عصورهم وإن شئت فانظر كتابى: ثقافتنا فى مواجهة العصر، وتجديد الفكر العربى وكلاهما للدكتور/ زكى نجيب محمود.

● الدعوة إلى إلغاء السنة النبوية، إما لأنها مزورة عن رسول الله ﷺ ؟!.

وإما لأنها – وإن كانت غير مزورة – ليست من الدين فى شئ. والإيمان بها والاحتكام إليها أكبر بدعة حدثت فى الإسلام، تولى كبرها «الشافعى» ثم تابعه الفقهاء من بعده؟! وأن العمل بالسنة هو سبب تخلف المسلمين ؟!

والملاحظ الآن أن الحملة على الفقه بدأت تتراجع، أما الحملة على السُّنة فقد تضاعف حجمها، ورأينا أشخاصا يكتبون حولها ما سمعنا بهم من قبل، ولا عهد لهم بالكتابة، ولولا وجود الصحف الجديدة ما وجد هؤلاء الأدعياء من

ينشر لهم حرفا واحداً، ولكن «لكل ساقطة، فى الحى لا قطة » كما جاء فى المثل الحكيم.



ونسأل: لماذا اشتداد الهجوم على السنة؟ وكأن بين هؤلاء وبينها ثأراً داميا؟

والإجابة فى إيجاز:

قال الأستاذ عباس محمود العقاد فى كتابه المعروف: «الإسلام فى القرن العشرين» ما خلاصته:

أن أوربا فى وضع الخطط لمحاربة الإسلام كلفت خبراءها ومفكريها أن يدرسوا الإسلام، ويحددوا عناصر القوة فيه، ليحاربوه وهم به عالمون.

وكانت تلك العناصر - كما أسفر البحث - هى:

القرآن، السنة، شخصية النبى، وبدهى أنهم كانوا يحددون عناصر القوة الرئيسية فى الإسلام، وإلاَّ فإن فى الإسلام عناصر قوة أخرى، لكنها فروع بالنسبة إلى هذه الأصول الثلاثة.

هذه خلاصة ما نقله المرحوم العقاد عنهم، ذكرناها لأن لها ارتباطا وثيقا بما نحن فيه الآن. حيث توضح هذه الخلاصة الإجابة على هذا السؤال الذى طرحناه:

لماذا اشتداد الهجوم على السنة؟

إن المراد بالسنة فى تقرير الخبراء الأوروبيين المشار إليه هو الجانب النظرى من أقوال النبى ﷺ، أو أحاديثه المعتمدة عند المسلمين الآن.

أما شخصية النبى فالمراد بها - عندهم - الجانب السلوكى العملى الأخلاقى، باعتباره «القدوة الحسنة العليا» لمن آمن وعمل صالحا.

ثم إن أحاديث النبى - السنة - هى الحافظة لسلوكياته وعناصر شخصيته «الفريدة».

فى هذا الإطار – نفهم بوضوح اشتداد الهجوم على السنة النبوية، لأنها تمثل – عندهم – عنصرين من عناصر القوة فى الإسلام، وهما:

- الثروة الحديثية النبوية.
- شخصية النبى العملية.

وهذه أولويات وضعها خصوم الإسلام للقضاء عليه، ها دنوا القرآن ليأسهم من النيل منه فهم لا يستطيعون أن يدعوا أنه «مزوّر» ويكون لادعائهم هذا رواج.

ولكنهم استسهلوا الهجوم على السنة، واضعين فى حسابهم أنهم إذا أسقطوا السنة من حياة المسلمين فقد أسقطوا معها القرآن دون أن يمسوه بقول؛ لأن المسلمين لا يستطيعون أن يقيموا القرآن إلا بإقامة السنة، فهى البيان الذى لا بد منه لما جاء فى القرآن.

ومع مهادنتهم للقرآن، فإنهم وضعوا بإزائه مقولة هى فى الواقع آفة قاتلة:

هذه المقولة هى «القرآن ثابت الأصل متغير المحتوى» يعنون: إبقاء النص القرآنى كما هو بلا تحريف فى ألفاظه ولا تراكيبه وإنما التحريف المستساغ هو عدم ثبات معناه، فيعترى المعنى بمرور الأزمان، واختلاف المكان، وتباين الأحوال ما يعتريه وعلى هذا فليس ببعيد أن يصبح مفهوم «الربا» الآن هو هو مفهوم «الزكاة» فى زمان آت، أو مكان آخر.

يعنى أن عناصر القوة الثلاثة قد واجهوها بالحروب الباردة وعن طريق عملائهم منا ﴿ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٤٧].

ومرت أوقات كان الغرب فيها يزاول هذه المهمات بنفسه. ثم اهتدوا إلى «البديل» وهم العملاء من الداخل. الذين يحملون معاول الهدم الآن، وهى أقلامهم الملعونة، ضد الإسلام، ونبى الإسلام وسنة نبى الإسلام ﷺ.

وقد تابعت ما كتبوه عن السنة خلال الأشهر الماضية من هذا العام

(١٩٩٩م) فوجدتهم يرددون ثلاثا وثلاثين شبهة كلها موجهة للنيل من السنة الشريفة المطهرة، على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تسليم.

كما تابعت الردود السديدة التى كتبها المخلصون من أهل العلم على هؤلاء الزنادقة الموتورين من الإسلام. لكنى لحظت على هذه الردود أنها لم تستوعب كل ما أثاره الخصوم من شبهات، ولم تستقص وجوه الرد عليهم، وأنها جاءت مفرقة غير مجموعة.

وهذا ما حملنا على كتابة هذه «المواجهة» التى رصدت كل ما أثاروه من شبهات وأغاليط، فبلغت ثلاثا وثلاثين شبهة ذكرناها واحدة واحدة، وعرضناها بكل أمانة وصدق، وبينا الهدف منها عندهم.

ثم أتبعنا كل شبهة بالرد المناسب عليها، وكشفنا عما فيها من جهل وجهالة، وزيف وباطل، وذلك فى أسلوب علمى موضوعى نرجو أن يكون مقنعًا ممتعا بإذن الله.

وأغفلنا أسماء هؤلاء الحاقدين ولم نقم لهم وزنا، لأننا نعلم أنهم يحبون أن تذكر أسماؤهم فى مثل هذه الأعمال، لينالوا بها شهرة وبطولة محمومة.

ولأن من ورط نفسه منهم فى إنكار السنة يكاد يكون معروفا عند القراء وقد أثبتنا فى عنوان الدراسة الإشارة إلى ثلاثين شبهة، وهى فى الواقع ثلاث وثلاثون، لمجرد الاختصار، كما هو الشأن فى العنوانات والتراجم.

والشبهات التى تصدينا لها فى هذه الدراسة – وإن كان هدفها العام واحد هو محو السنة النبوية – تنقسم ثلاثة أقسام من حيث الأهداف المرادة من كل شبهة:

القسم الأول: شبهات يراد بها مجرد التشكيك فى صحة الأحاديث النبوية، وفى نسبة صدورها من النبى ﷺ، مثل شبهتى: ندرة الصحيح فى محفوظ الإمام البخارى رضى الله عنه، وندرة الأحتكام إلى السنة عند الإمام أبى حنيفة»؟!

القسم الثانى: وهو شبهات يراد بها محو السنة من الأساس مثل شبهتى: نهى النبى ﷺ عن كتابة السنة وادعاء أن القرآن الحكيم نهى عن الإيمان بالسنة والعمل بها؟!.

أما القسم الثالث: فهو شبهات أرادوا منها عزل السنة عن حياة المسلمين حتى وإن صحت كل الأحاديث المروية فيها، وذلك مثل شبهتى:

القرآن وحده فيه كفاية للأمة عن كل ما سواه ؟!.

السنة ليست مصدراً تشريعيا، لا مع القرآن، ولا منفردة، وسيجد القراء الكرام ردوداً مفحمة على هؤلاء الزنادقة الموتورين من الإسلام، حيث لم تصح لهم شبهة واحدة مما أثاروه، وكان الخزى - دائما - حليفهم.

وهذا هو شأن كل أدعياء الباطل فى كل زمان ومكان ونذكر القراء الكرام أننا لم نراع - فى الغالب - ترتيبا معينا فى ذكر هذه الشبهات وتفنيدها ونقضها، لأن المقصود من هذه الدراسة هو إبطال مدعياتهم، ورد كيدهم فى نحورهم، وقد كان والحمد لله ولى الذين آمنوا.

والأمل فى الله كبير، أن يكون ما فى هذا الكتاب «بيان للناس» ينصر الحق، ويزهق الباطل.

وقبل أن نودع هذا المدخل أحب أن أدعو الله للأستاذين الفاضلين:

وهبة حسن وهبة صاحب ومدير الدار الناشرة لهذه الدراسة على سرعة قيامه بالطبع والنشر انتصاراً لسنة نبى الرحمة على أولياء الشيطان.

ومحمد محمود هاشم، رجل البر والتقوى، لما قدمه من عون يعلمه الله فى سبيل نشر هذه الدراسة، فاللهم ضاعف ثوابهما وأعف عنا وارحمنا، أنت مولانا فانصرنا على أعداء الحق والدين.

القاهرة فى ١٠ صفر ١٤٢٠ هـ
الموافق ٥ يوليو ١٩٩٩ م

المؤلف
عفا الله عنه

الشبهة الأولى

النهى النبوى عن كتابة الحديث

من أبرز الشبهات التى يستند إليها منكرو السنة النبوية، الحديث الذى ورد فى النهى عن كتابة الحديث النبوى، وجمعه وتدوينه فى صحف خاصة به.

فقد روى مسلم فى صحيحه، عن أبى سعيد الخدرى، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عنى شيئا إلا القرآن، ومن كتب عنى شيئا فليمحه».

ومنكرو السنة النبوية قديما وحديثا، يرددون هذا الحديث كثيرا، وبخاصة فى هذه الأيام التى نشطوا فيها نشاطا واسعا، لم يكن معهودا من قبل فهم يقولون إن السنة لو كانت من أصول الدين لأمر النبى ﷺ بكتابتها وجمعها فى صحف كما كان يصنع مع القرآن حين ينزل، حيث كان يأمر كتبة الوحى بكتابة ما ينزل عليه أولافأولاً، أما وأنه قد نهى عن كتابتها، فهذا دليل على أنها ليست من الدين فى شئ. ومن المحال أن تكون السنة من الدين وينهى النبى عن كتابتها، بل ويأمر بمحو ما كتب منها.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

هذه الشبهة التى يستند إليها خصوم السنة أو هى من بيت العنكبوت، وهم يعلمون هذا، ولكن العناد هو المسيطر عليهم، لأن هذا الحديث الذى تمسكوا به لم يكن هو الموقف الوحيد فى مسألة كتابة الحديث النبوى وروايته وجمعه وتدوينه. فقد وردت أحاديث أخرى أذن فيها النبى ﷺ برواية الأحاديث عنه، وتدوينها وكتابتها.

أحاديث الإذن:

روى أبو داود والحاكم وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال:

«قلت يا رسول الله: إني أسمع منك الشئ فأكتبه. قال: نعم. قلت: في الغضب والرضا؟ قال: نعم فإني لا أقول فيهما إلا حقا».

وروى الترمذي عن أبي هريرة، قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ يسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه - يعني كان سريع النسيان - فقال له النبي: استعن عليه بيمينك، وأومأ بيده إلى الخط».

هذا الرجل شكا إلى النبي ضعف ذاكرته عن حفظ الأحاديث. فأرشده النبي ﷺ إلى أن يكتب ما يسمعه من أحاديثه ليسهل عليه الرجوع إليها إذا نسي شيئًا منها.

وروى البخاري عن أبي هريرة أنه قال:

«لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، أكثر حديثا مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص. فإنه كان يكتب، وأنا لا أكتب» ففي كلام أبي هريرة هنا توكيد لما رواه أبو داود والحاكم من اشتغال عبد الله بن عمرو بكتابة حديث رسول الله ﷺ، وإقرار النبي له على الكتابة.

وروى الشيخان - البخاري ومسلم - أن رجلا من أهل اليمن، اسمه أبو شاه سمع خطبة النبي بمكة عام الفتح، وكان أميا لا يقرأ ولا يكتب، فطلب من النبي أن يكتب له شيئا مما قال. فقال ﷺ لأصحابه «اكتبوا لأبي شاه».

وروى البخاري في صحيحه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سُئل بعد وفاة النبي ﷺ: هل عندكم من رسول الله شئ غير القرآن؟ قال: لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا أن يعطي الله عبدا فهما في كتابه وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل (١) وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر».

وروى ابن عبد البر في كتابه المعروف «جامع بيان العلم وفضله» سببا

---

(١) العقل: يعني أحكام الديات.

لسؤال عبد الله بن عمرو بن العاص للنبى ﷺ، الذى تقدم «إنى أسمع منك شيئا فأكتبه».

قال ابن عبد البر ما خلا صته:

إن الصحابة لما رأو عبد الله يكثر من كتابة الحديث عن رسول الله قالوا له:

«إنك تكتب عن رسول الله كل ما يقول، ورسول الله قد يغضب، فيقول ما لا يتخذ شرعا عاما فرجع عبد الله بن عمرو إلى رسول الله ﷺ فقال له:

«اكتب عنى، فو الذى نفسى بيده ما خرج من فمى إلا الحق».

ومن المعلوم أن النبى ﷺ كان يرسل إلى رؤساء الشعوب والعشائر كتبا يدعوهم فيها إلى الإسلام، ويختمها بخاتمه، وما تزال هذه الكتب موجودة فى وثائق خاصة بها.

وهى بلا نزاع تمثل جانبا عظيما من سنته القولية الطاهرة.

كما ثبت أنه ﷺ كان يكتب لولاته وعما له كتبا يبين فيها أحكام الصدقات (الزكاة) والديات والفرائض (المواريث) وبعض السنن، هذه الوقائع والآثار تدل دلالة قاطعة على أن النبى كان قد أذن فى كتابة أحاديثه للعمل بها فى حياة المسلمين. وليزود عما له وولاته بما يعينهم على أداء مهماتهم فى إدارة الأمور على هدى من كتاب الله وسنة رسوله الكريم.

التوفيق بين النهى والإذن:

علماء الأمة رضى الله عنهم، لهم موقف سديد من حديث النهى عن كتابة الحديث النبوى، الذى رواه أبو سعيد الخدرى، وأحاديث الإذن بكتابته وروايته، التى رواها عبد الله بن عمرو بن العاص وأبو هريرة وغيرهما.

وخلاصة موقفهم أن النهى كان أولاً، وأن السبب فيه كان خشية اختلاط الحديث بالقرآن، وبخاصة لأن الأمية كانت منتشرة، ولكى تتوفر عناية المسلمين بالقرآن أولاً، لأنه الأصل، ولما حصل التمييز الكامل بين أسلوب القرآن وأسلوب

الحديث النبوى ارتفع الحظر، فأذن عليه السلام برواية أحاديثه وكتابتها على النحو الذى تقدم ذكره.

ونضيف إلى ما قاله علماؤنا رضى الله عنهم، أن القرآن يجب حفظه وتلاوته على الصورة التى أنزله عليها لفظا ومعنى وتراكيب، فلا يجوز فيه إبدال حرف بحرف، ولا كلمة، بكلمة، ولا الإخلال بنظم تراكيبه مهما كان الأمر، وأنه متعبد بتلاوته كما نزل.

أما الحديث النبوى فيجوز عند الضرورة روايته بالمعنى دون اللفظ نطقا لا كتابة، كما يجوز للراوى إذا نسى لفظا، أو اشتبه عليه الأمر، أن يذكر لفظا آخر يدل على معنى اللفظ الذى نسيه مع التنبيه على ذلك. لهذا كان من الضرورى كتابة القرآن، والاكتفاء فى رواية الحديث بالحفظ.

ويؤيد هذا ما روى عن الضحاك من قوله:

«لا تتخذوا للحديث كراريس ككراريس المصاحف» فأنت ترى علماءنا أهل الحق يقرون بصحة حديث النهى الذى رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه، كما يقرون بأحاديث الإذن دون تفرقة، وقد أزالوا التعارض الحاصل بين حديث النهى وأحاديث الإذن بما قد رأيت من توجيه:

النهى كان أولاً، والإذن كان ثانيا، ولهذا نظائر فى السنة، فقد نهى النبى ﷺ عن زيارة القبور أولاً، ثم عاد فأذن فيها ثانيا للعظة بها كما نهى عن ادخار لحوم الأضاحى أولاً، ثم عاد فأذن بادخارها ثانيا. وكل هذا حدث لحكمة تزيل من النفوس الريبة. وتبعث فيها برد اليقين.

موقف منكرى السنة :

أما منكرو السنة فأمرهم عجب. وهم أمام هذه المسألة فريقان:

فريق منهم يذكر حديث النهى وحده، ولا يشير من قريب أو من بعيد إلى أحاديث الإذن؟! وكأنها - عندهم - لم تكن. وهم بهذا يبرهنون على أنهم طلاب باطل لا طلاب حق، وأنهم أبعد ما يكونون عن المنهج العلمى النزيه.

أما الفريق الثانى، فيعترفون - وهم كارهون - بأحاديث الإذن. ثم يقفون منها موقفين:

الأول: هو الطعن فيها بعدم الصحة، ودعاة الطعن منهم قلة.

الثانى: هو القول بأن أحاديث الإذن كانت أولاً. ثم جاء حديث النهى ثانيا فنسخ الإذن فى كتابة الأحاديث، وصار النهى هو الموقف النهائى لرسول الله ﷺ وهذا من أفحش الأخطاء بلا نزاع.

فقد تقدمت الإشارة إلى حديث أبى شاه، الذى أمر فيه النبى ﷺ أصحابه أن يكتبوا له خطبة رسول الله عام الفتح، أى العام التاسع الهجرى.

كما تقدم خبر الصحيفة التى كتب فيها الإمام على رضى الله عنه بعض أحاديث الأحكام. وهذا بالقطع كان بعد وفاة النبى ﷺ، ولو كان حديث النهى عن كتابة الحديث هو الناسخ لأحاديث الإذن ما ساغ للإمام على رضى الله عنه أن يحتفظ بتلك الصحيفة التى كان يسميها «الصادقة» لأن احتفاظه بها يكون حينئذ معصية لنهى رسول الله. وهذا لا يصح صدوره من أى صحابى غير على. فكيف يصح عنه وهو من هو طاعة لله ولرسوله؟!

وللقارئ أن يتبين حجم الضلال وشناعته الذى يغدو فيه منكرو السنة ويروحون؟

فقد تمسكوا بحديث واحد، وأعرضوا عن طائفة من الأحاديث والوقائع، وضربوا بمواقف علماء الحق عرض الحائط، لأن هدفهم هو تحقيق مطامع أعداء الإسلام فى الإسلام، فركزوا على محو السنة من حياة المسلمين، والسنة نصف الإسلام فإذا تمكنوا من محوها، أو من التشكيك فيها تمكنوا فى الوقت نفسه - لا قدر الله - من تحنيط القرآن وعزله عن حياة المسلمين. والله لهم بالمرصاد وهو لا يصلح عمل المجرمين.

* * *

الشبهة الثانية

ادعاء النهى القرآنى عن الإيمان بالسنة والعمل بها ؟!

هذه الشبهة (الطريفة الظريفة) من اختراعات زنادقة العصر، وقد رددها شرذمة منهم عندنا فى مصر، من خلال الصحف الجديدة، التى تبحث لها عن قراء، ودأبت على السير فى الممنوع، أو اقتحام الحواجز بلا وازع من دين أو خلق، وتحت مقولة « قبول الآخر » .

وإنما أطلقنا عليها عبارة « الشبهة الطريفة الظريفة » لأنها تثير الضحك من الأعماق على جهل وجهالة من يذيعونها، ويروجون لها . وهم إذ يستخفون بعقول القراء، وإدارات الصحف التى تنشر لهم، يقيمون أقطع الأدلة على أنهم لا عقول لهم، لأن هذه الغرائب لا تصدر عن من له مثقال ذرة من عقل .

ولا يوجد على ظهر الأرض مؤمن ولا كافر يقبل هذا الهراء .

فالمؤمن والكافر لا يريان أن بين القرآن وبين سنة من أنزل الله عليه القرآن عداءً أو مجافاة .

والعنوان الذى صغناه لتصوير هذه الشبهة يقتضى أن يكون لهؤلاء الزنادقة، الذين اخترعوا هذه الشبهة أدلة من آيات القرآن يكون معناها : لا تؤمنوا بسنة رسول الله، ولا تتبعوها فى حياتكم، لأن الإيمان بها كفر، والعمل بها ضلال ؟!

والواقع أن هؤلاء الزنادقة عمدوا إلى آيتين من كتاب الله العزيز، واستدلوا بهما – جهلا وحماقة – على هذه الشبهة النكراء :

إحدى الآيتين هى قوله تعالى : ﴿ **اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ** ﴾ [الأعراف : ٣]

والثانية هي: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

فقد صوَّر لهم جهلهم، أو أرادوا هم أن يصوروا للناس بعنادهم أن محمداً ﷺ ولى من دون الله ؟ وأن هديه وإرشاده وبيانه للقرآن الذى أنزله الله عليه دين آخر غير الدين الذى بعثه الله به، فحذرهم الله من الإيمان بسنته والعمل بها؟!

أرأيت جهلا أجهل من هذا الجهل؟ أم أرأيت عناداً وحماقة أشنع من هذا العناد، وتلك الحماقة؟ وكيف يكون محمد ﷺ بهذه المنزلة التى يناصب الله فيها العداء؟ والله يقول له قبل هذه الآية مباشرة:

﴿ كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾. [الأعراف: ٢]

أما قوله تعالى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ فهى تثبيت للمؤمنين على ما بعث الله به محمداً ﷺ، ونهى عن اتباع سبل الباطل وعبادة الأصنام والأوثان، والاعتقاد فى غير الله تعالى نافعًا ضاراً، خالقا رازقا محييا مميتا، رافعا خافضا، مبدئًا معيداً ... إلخ.

هلا سأل رءوس الجهل والضلال هؤلاء أنفسهم: كيف يبعث الله رسولاً، وينزل عليه وحيا، ثم يتخذ منه منا فسًا له، ويحذر من أرسله إليهم من اتباعه؟ إنهم – بهذا – يسيئون إلى الله جل شأنه، ويصفونه بما لا يليق بجلاله وحكمته.

رحم الله شاعر النيل حافظ ابراهيم القائل:

وكم ذا بمصر من المضحكات ... ولكنه ضحك كالبكاء

أما الآية الثانية، فهى حديث صريح عن المكذبين بآيات الله، الذين آثروا الكفر على الإيمان.

وقد جاءت الآية في هذا السياق القرآني الحكيم ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ * وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ * أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٢ ـ ١٨٥]

إن هذه الآيات جميعا تنعى على الكافرين كفرهم، وتشير إلى دلائل الإيمان اللائحة أمامهم، وتضفي هالة عطرة من الثناء على رسوله الكريم، والحديث المذكور في هذه الآية ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ هو حديث الإيمان في دلائله، ومظاهره العلوية والسفلية، فكيف فهم هؤلاء الأغبياء أن الآية فيها تنظير بين القرآن وبين حديث من أنزل الله عليه القرآن، وأن الاستفهام الانكاري ورد في الآية للتحذير من اتباع الحديث النبوي؟ أليس هذا أغرب ما يقع في وهم واهم، أو تخليط محموم؟ لو كان محمد ﷺ عند الله كما يزعم هؤلاء الأغبياء لما أرسله رحمة للعالمين، وهاديا ومبشرا ونذيرا.

إن سوء النية بادٍ على أفواههم، وفيما تسطر أقلامهم وإلا فما الذي أعماهم عن قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٧ ـ ١٥٨]

دقق النظر فى نظم الآيتين، تجد التصريح باتباع الرسول الكريم ورد مرتين: مضارعا وأمرا: «يتبعون» – «اتبعوه».

ثم تأمل هذه الجمل:

(يأمرهم – ينهاهم – يحل – يحرم – يضع) تجد الفاعل فيها عائداً على الرسول، فهو الآمر، والناهى والمحلل، والمحرم، والواضع، فما هى دلالة هذا الصنع مع أنه مبلغ عن الله فى الأمر، والنهى، والتحليل، والتحريم، وفى وضع الإغلال.

إن دلالة هذا النظم البديع أن لرسول الله دوراً فى تأدية الرسالة، وبيان ما أنزله الله عليه فى القرآن وما هداه اليه من غير القرآن، مما تضمنته سنته المطهرة، وأحاديثه المشرقة، لأن الله آتاه القرآن ومثله معه».

لم يكن السلاح الذى قاوم محمد به الباطل هو القرآن وحده، بل كان القرآن والسنة معًا.

القرآن ضياء كالشمس، والسنة نور كالقمر، وسنة النبى ﷺ هى مفاتيح ما فى القرآن من كنوز، والأداة التى وصلت الأمة بما فى القرآن من قيم ومبادئ وأسرار.

والذى نقوله لمنكرى السنة: قد بدت البغضاء من أفواهكم. وما تخفى صدوركم أكبر، فموتوا بغيظكم إن الله عليم بذات الصدور.

* * *

الشبهة الثالثة

منع الخلفاء رواية الحديث وترديده

الذين يسعون الآن لعزل سنة خاتم النبيين عن حياة الأمة يتصيدون الشبهات بغير روية ولا حياء، ولم يتركوا أقوالاً مما عثروا عليه مسْطوراً فى الكتب مهما كان وزنها خفيفا إلا أضفوا عليه هالة من الترويج، ليشككوا من استطاعوا من العوام فى الحديث النبوى.

وقد رأينا عند الحديث عن الشبهة الأولى كيف حرصوا على التمسك بحديث النهى عن كتابة الحديث، وفى الوقت نفسه أعرضوا عن أحاديث الإذن فى الكتابة، والوقائع العملية الثابتة، أما فى هذه الشبهة فيركزون اهتمامهم كل التركيز على مواقف عابرة عرفت عن الشيخين أبى بكر وعمر، بل ويهولون من شأن روايات لم تثبت، لأنها تخدم غرضهم من قريب أو من بعيد.

والمعروف أن خطتى أبى بكر وعمر كانتا تهدفان إلى أمرين بالنسبة للقرآن والحديث النبوى.

أما بالنسبة للقرآن فكان الهدف توفير العناية به حفظا وتأملا وتلاوة، لأنه أصل الأصول فى الدين كله، وبخاصة أنه لم يكن مجموعا فى أول الأمر فى صحف خاصة به.

وأما بالنسبة إلى حديث رسول الله فكان الهدف التثبت فيما يروى منه، والإقلال من روايته حتى يتمكن القرآن فى القلوب، ويقف المسلمون على معانيه ومقاصده، وهو الأمر نفسه الذى من أجله نهى النبى ﷺ عن كتابة حديثه. ثم عاد فأذن بكتابته كما تقدم.

وهذه الحقائق اللائحة لم ترق أعداء السنة فاغمضوا أعينهم عنها، وصوروها فى غير صورتها، وروجوا بين الناس أن السنة لو كانت من الدين ما

وقف منها الشيخان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما هذا الموقف، ولاهتما بها اهتمامهم بالقرآن نفسه.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

ليس صحيحا أن الشيخين كانا يكرهان الإكثار من كل الأحاديث المروية عن رسول الله، وإنما كانا يكرهان الإكثار من رواية أحاديث الرخص لئلا يتكل الناس عليها، كما كانا لا يحبان الإكثار من الأحاديث «المشكلة» أو «المتشابهة» لئلا يستعصى فهمها على عامة الناس.

أما أحاديث العزائم، والأحاديث التى تتعلق بأفعال المكلفين فى العبادات والمعاملات والأخلاق، فلم يطلب الشيخان الإقلال من ذكرها والتحدث بها.

بل إن المحفوظ عنهما أنهما كانا كثيراً ما يسألان الصحابة عما عندهم من رسول الله إذا عرضت لهما خصومة للفصل فيها، فإذا وجدا عند الصحابة شيئا عن رسول الله من قضاء أو قول عملا به، واعتبراه الفصل الواجب اتباعه فى إصدار الحكم الشرعى.

روى قبيصة بن ذؤيب أن جدة جاءت إلى أبى بكر تطلب إرثا. فقال أبو بكر: ما أجد لك فى كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك – أى للجدة مطلقا – شيئًا ثم سأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة : سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس. قال أبو بكر: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة الأنصارى بمثل ما قال شعبة. فأنفذه أبو بكر رضى الله عنه. [نيل الأوطار: ٦ / ١٧٥ للشوكانى].

وما روى أن أبا موسى الأشعرى استأذن على عمر ثلاثا فلم يأذن له. فرجع، فاستدعاه عمر ولامه، فاعتذر أبو موسى بأن رسول الله ﷺ قال: «إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع» فقال عمر:

«لتأتينى على هذا (الحديث) ببينة، أو لأوجعن ظهرك. وأجعلك عظة.

فشهد أُبى بن كعب أن رسول الله ﷺ قال ذلك» فعفا عنه عمر [فتح البارى ج ١١ ص ٢١ / ٢٣ لابن حجر العسقلانى].

ولهاتين الواقعتين نظائر عن الشيخين وغيرهما.

فإذا كان هذا موقفهما من السنة القولية والعملية، فكيف يصح عند العقلاء المنصفين أن أبا بكر وعمر كانا ينهيان عن رواية الحديث النبوى باعتبار أن الحديث ليس من الدين، ولا هو مصدر من مصادر التشريع؟! وكيف يفهم عاقل ذلك، وأبو بكر حين بدا له أن الجدة لا ترث، لخلو القرآن من ذكرها فى بيان الورثة ولم يكن يعلم بسنة رسول الله فيها، ولكنه لم يتعجل فى الحكم وسأل الصحابة إن كان عندهم قول من رسول الله فى هذه المسألة؟فلما شهد بذلك شاهدان، وأن الرسول أعطى الجدة السدس - قياساعلى الأم - عدل أبو بكر عن رأيه الذى أبداه أولاً. ثم ورثها السدس عملاً بسنة رسول الله ﷺ. وبهذا يُعلم سقوط هذه الشبهة التى يلغط بها منكرو السنة الأغبياء.

* * *

الشبهة الرابعة

تشدد الخلفاء فى الرواية
وحبس المكثرين منها

ما يزال منكرو السنة يتصيدون الشبهات من عصر صدر الإسلام الأول، باعتباره العصر المؤسس لقيام الحضارة الإسلامية الشامخة.

وعلى عادتهم فإن منكرى السنة يهولون من شأن هذه الروايات، ويعكسون المقصود منها لتكون النتائج متوافقة مع أهوائهم.

ففى مجال التشدد يتكئون كثيرا على أن الخلفاء، وفى مقدمتهم أبو بكر وعمر ما كانوا يقبلون الحديث إذا سمعوه من راو واحد، حتى يؤيده راو ثان سمع من رسول الله ﷺ مثلما سمع الراوى الأول.

هذه الظاهرة كانت كثيرة الوقوع فى عصر الخلفاء، ونحن نقر بها ولا نرفضها، ولكنا لا نفهم منها فهما معوجا كما يفهم أو يدعى منكرو السنة.

وقد ذكرنا من قبل مثالين لهذا التشدد، واحداً بكريًّا والثانى عُمَرِيًّا، ولدينا مزيد عنهما وعن غيرهما. وإننا لسُعَداء بهذه الروايات كما سيأتى.

منكرو السنة يرون فى هذا التشدد منقصة للسنة، ويقولون لو كانت السنة من الدين لما وقف فى طريقها الخلفاء الراشدون؟! ثم يضيفون واقعة تساند هذا التشدد، وهى ما روى عن عمر بن الخطاب أنه استشار الصحابة حين أراد أن يجمع السنة فى صحف خاصة بها، فوافقه الصحابة رضى الله عنهم أجمعين، ولكن عمر ظل يستخير الله شهراً كاملا فى كتابة السنة فلم يحبب الله إليه كتابتها فانصرف عنها.

منكرو السنة يوظفون هذه الواقعة – إذا صحت – للحكم على السنة بأنها ليست من الدين.

ثم يذكرون أن عليا رضى الله عنه لم يكن يقبل الحديث من راو واحد، حتى يستحلفه بالله أنه سمعه من رسول الله ﷺ.

كما يدعون أن عمر بن الخطاب كان يحبس المكثرين من رواية الحديث، فحبس ابن مسعود، وأبا الدرداء، وأبا ذر رضى الله عنهم أجمعين، وربما أضافوا إلى هؤلاء الثلاثة رابعا.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

نبدأ بما بدأوا به، وهو رد الحديث من الراوى الواحد حتى يشهد معه راو ثان.

إن هذه الخطة لم تكن هى الوحيدة فى هذا المجال. وهى بالنسبة لأبى بكر لم تتكرر [ينظر الإحكام لابن حزم (١/١٤١)]، حيث لم يطلب فى غير مسألة ميراث الجدة راويا ثانيا قط. وأبو بكر رضى الله عنه فقيه قاض، والشهادة فى الحقوق المالية أو المدنية تكون بشاهدين عدلين لا بشاهد واحد، فربما كان الحامل لأبى بكر فى مسألة ميراث الجدة على طلب راو ثان يؤيد ما شهد به الراوى الأول، هو إكمال الشهادة ليكون الحكم صحيحا غير مشوب بخطأ أو قصور فى إجراءات التقاضى.

ويقوى هذا الفهم – عندنا – قبول أبى بكر الحديث من راو واحد فى غير مسألة «الجدة» هذه.

أما عمر بن الخطاب رضى الله عنه، مع تكرار التوثق منه بالراوى الثانى مرات. فإنه جمع بين هذه الخطة وبين قبول الحديث من راو واحد، والعمل به. وسيأتى هذا فى مبحث «أخبار الآحاد» فلا داعى لذكره هنا خشية الإطالة والتكرار وكذلك الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه، فمع ما عرف عنه من استحلاف الراوى الواحد إذا لم يكن معه ثان، فإنه عرف عنه – كذلك – قبول الحديث من راو واحد دون أن يستحلفه.

فقد نقل الرازى أنه قبل رواية المقداد بن الأسود فى حكم «المذى» دون تحليف.

وأيا كان الأمر فإن تشدد الخلفاء فى قبول الحديث وروايته كان نبراسا لمن بعدهم، حين نشطت الأمة فى عصر عمر بن عبد العزيز فى جمع السنة وتدوينها. وهذا أمر كان ينبغى أن يثير الطمأنينة، ويبهج النفوس بالسعادة لحرص الأمة على حفظ سنة الرسول ﷺ، وأنها لم تجمع جمعا عشوائيا، بل أحيطت بكل عناية ودراية بدءا من عصر الخلفاء الراشدين.

تشدد الخلفاء فتشدد علماء الحديث من بعدهم، وكان نتيجة هذا التشدد هو تنقية السنة من الدخيل والعليل وهذه محمدة يسجلها وعى التاريخ.

كان الأولى بمنكرى السنة أن يحترموا أنفسهم فلا يرون الأبيض حالك الظلام.

فهل كان يسعدهم لو تساهل الخلفاء فى رواية الحديث؟ إن الله لطيف لما يشاء. ولو كان الخلفاء قد تساهلوا فى رواية السنة، لكان هذا التساهل مدعاة لتساهل من جاء بعدهم. ولنزعت الثقة عن سنة من أرسله الله رحمة للعالمين.

استخارة عمر:

أما ما ذكروه من مسألة استخارة عمر رضى الله عنه شهرا فى كتابة السنة، فلم يأذن الله له، فهذه المسألة الخطب فيها يسير، إن كان فيها خطب. بل هى — فى الواقع — حجة على منكرى السنة، وليست حجة لهم، لو كانوا يعقلون **فأولاً**: فقد ظهر ما كان مكنونا فى علم الله وقت استخارة عمر رضى الله عنه فى كتابة السنة، ثم انصرافه عنها لما لم يشرح الله صدره لكتابتها.

ظهر ما كان مكنونا فى علم الله وقتئذ، فقد قدَّر الله لحكمة هو يعلمها أن ميقات جمع السنة وكتابتها هو عصر عمر الثانى لا عمر الأول:

عمر بن عبد العزيز لا عمر بن الخطاب.

ولو كان الله كان قد قدَّر جمعها وكتابتها فى عصر عمر الأول (النصف الأول من القرن الهجرى الأول) لشرح صدر ابن الخطاب لجمعها وكتابتها وتدوينها .

ولإن كان عمر قد انصرف عن كتابتها فهو ما انصرف عن تعظيمها والعمل بها مع كتاب الله فى الفتيا والقضاء .

فقد كان الشيخان يحتكمان إلى كتاب الله فى كل شئون الدولة والأفراد فإن وجدا فى كتاب الله قضاء أخذا به، ولم يعدلا عنه إلى سواه .

وإن لم يجدا فى كتاب الله بغيتهما طلباها فى سنة رسول الله ﷺ، فإن ظفرا بها أسرعا إلى إنفاذها ولم يعدلا عنها إلى سواها . هذا هو المحفوظ بالتواتر من سيرة الشيخين رضى الله عنهما . ومن ادعى غير ذلك فهو جهول . إذن فسواء عندنا كتب عمر السنة أو لم يكتبها فإن السنة عند عمر روح القرآن ومفتاحه الذى لا غنى عنه بحال .

وثانيا : إن هذه الواقعة لو تدبروها لعلموا أنها سلاح ضدهم، قد أصابهم فى مقتل لو كانوا يشعرون .

الواقعة تقول : إن عمر استشار الصحابة فى كتابة السنة فوافقوه .

أفلا تدل هذه العبارة على إجماع الصحابة الرائع على جواز كتابة السنة، وأن عمر كان أول من فكَّر فى موضوع هذا الإجماع لولا ما كان من أمر الاستخارة .

ونحن أمام حقيقة يجب الإعلان عنها والانتصار لها :

هذه الحقيقة هى أن الصحابة – جميعا – مجمعون على كتابة السنة ما عدا عمر بعد الاستخارة .

وانصراف عمر عن كتابة السنة لا يؤثر فى قوة إجماع من سواه من صحابة رسول الله ﷺ . إنه موقف فردى بحت أمام إجماع جماعى رائع، وإجماع الصحابة حجة لا تنكر .

وعمر، وإن كان خليفة ورئيس الدولة، فإن رأيه يُعد مجرد رأى فردى خاص. ولن يرد رأى الفرد - أيا كان - رأى الجماعة وعلماء الأصول مجمعون على أن قول الصحابى لا يُلزم غيره بالإنصياع له، ولن يتعدى أثره صاحبه القائل به إلا إذا ووفق عليه من غيره.

ونحن لا نعلم أن الصحابة غيَّروا موقفهم من جواز كتابة السنة بعد انصراف عمر رضى الله عنه عن كتابتها، فبقى الإجماع على جواز كتابتها، وانفراد عمر بالرأى الذى ارتآه. فماذا يقول منكرو السنة إذن؟!

ونسألهم: لماذا قبلتم هذه الرواية عن عمر رضى الله عنه، وفى الوقت نفسه تدعون أن السنة النبوية مزورة وأنتم تعلمون أن نسبة هذه الواقعة إلى عمر، لم تحظ بما حظيت به السنة من عناية الرواة، والتدقيق فى صحة روايتها؟ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض؟!

* * *

الشبهة الخامسة

حرق كتب الحديث ؟!

رددت الصحف والمجلات فى الآونة الأخيرة هذه الشبهة كثيرا، فى مقالات لزنادقة العصر، الكارهين لما أنزل الله وما قال رسوله.

كما رددها بعضهم فى كتب وضعوها خصيصًا لنسف السنة النبوية من الوجود. ثم أحاطوها بهالة جوفاء من التهويل، حتى ليخيل لقارئ مقالاتهم وكتبهم أن دخان الحرائق التى اشتعلت فى كتب الحديث كاد يحجب ضوء الشمس، وأن رائحته ما تزال تزكم الأنوف.

ومبالغة فى التهويل ادعوا إشعال هذه الحرائق فى ثلاثة أعصر شديدة الحساسية فى الإسلام.

- عصر النبى نفسه ﷺ؟
- عصر الصديق أبى بكر رضى الله عنه؟
- عصر الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه؟

إنهم يريدون أن يوهموا العامة أن التمسك بالسنة والإيمان والعمل بأحاديث ذى الخلق العظيم، إنما هو بدعة وضلالة ليست من الدين فى شئ، وإذا كان حرق كتب الحديث قد حدث فى عصر النبوة، وعصرى صاحبيه الجليلين أبى بكر وعمر، فماذا تنتظر الأمة - الآن - من بقاء البخارى ومسلم وسائر كتب الحديث إلا خيبة الرجاء؟ إنهم يهيبون بالأمة أن تشعل الحرائق من جديد فى ما يعرف بـ« كتب الحديث » لتنجو من الضلال والضياع الذى هى فيه.

بل يرى بعضهم أن إيمان الأمة بالحديث النبوى والعمل به، واعتباره مصدراً للتشريع هو التحول الخطير الذى نُكبت بسببه الأمة، وأن القرآن كان قد تنبأ به وأعلنه فى قوله تعالى:

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا ﴾ [آل عمران: ١٤٤]

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

هذه الشبهة مبالغ فيها من قبل الذين يروجون لها الآن، بل هى أقوال مذكورة على عواهنها لا تثبت أمام النقد.

وأشهرها، بل وأقواها الواقعة المنسوبة إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه. فقد ذكرها الإمام الذهبى فى كتابه [تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٥] مع سند طويل لها نقله الحاكم، والقصة بتمامها مع حذف السند، جاء فيها:

«قالت عائشة: جمع أبى الحديث عن رسول الله ﷺ، وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً. فغمنى فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشئ بلغك؟فلما أصبح قال: أى بنية، هلمى الأحاديث التى عندك فجئته بها، فدعا بنار فأحرقها؟ فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهى عندى فيكون فيها أحاديث عنها رجل ائتمنته ووثقت [فيه] ولم يكن كما حدثنى، فأكون قد نقلت ذاك».

هذه هى القصة، والإمام الذهبى من عادته فى هذا الكتاب أن يسرد الأقوال دون التعليق عليها، ولكنه علق على هذه الرواية بقوله: «فهذا لا يصح، والله أعلم».

والذهبى إمام لا يشق له غبار فى علوم الحديث ونقده وعبارته هذه ذات دلالة قاطعة على شكه في صحة هذه الرواية.

أما نحن فنرى صحتها وعدم صحتها سواء فى أنها تخلو من الغرض الذى أراده منها زنادقة العصر، وأعداء سنة صاحب المقام المحمود.

هم يريدون منها أن أبا بكر رضى الله عنه أحرق ما عنده من أحاديث باعتبارها زيادة في الدين لم يأذن الله بها، أو – على الأقل – لعدم الثقة فى رواة الأحاديث جميعاً. وما دام أبو بكر – مع صحبته وقرب عهده بالرسول قد

تشككك إلي هذا الحد فى بطلان الرواية عنه ، فما بال الأمة فى عصر «العولمة» تحتفظ بهذه الأحاديث ؟ أليس لهم فى صنع أبى بكر أسوة حسنة ؟ أم هى الآن ادرى يالسنة من أبى بكر رفيق النبى في الغار ، وصاحبه الذى ما كان يمر يوم دون أن يراه ويسمعه ؟!

إن هذه القصة على فرض صحتها ليس فيها دليل على ما أرادوه منها :

فأبو بكر رضي الله عنه تردد فى صدق الذى أملى عليه مجموعة الأحاديث، فسارع – احتياطا – إلى إعدامها بالحرق ، حتى لا ينشر بين الناس أحاديث لم يتثبت كل التثبت من صدق صدورها عن رسول الله ﷺ .

إنه لم يحرقها – إن كان حقا قد حرقها – لأنها ليست من الدين كما يدعى منكرو السنة .

ولم يحرقها لعدم الثقة في رواة الأحاديث كلهم كما يروج الآن منكرو السنة الأغبياء.

وإنما حرقها لتردده في صدق راو واحدٍ ، هو الذى أملى عليه تلك الأحاديث .

وأبو بكر – مع هذا – لم يتهم من روى له تلك الأحاديث بالكذب عن رسول الله متعمداً ، لأنه صحابى ، والصحابة كلهم عدول بشهادة القرآن نفسه ، وإنما هناك أسباب أخرى ، مثل النسيان ، وعدم الضبط ، والسهو والغفلة وهى كلها أسباب تحمل أصحاب الورع والتقوى من أمثال أبي بكر على دقة التحرى ، وترك ما يريب إلي ما لا يريب .

إن الحق قريب من طلابه المخلصين له ، ولكن العناد يورد صاحبه المهالك . وأولى الناس وأقربهم من الهلاك المعاندون .

* * *

الشبهة السادسة

تأَخُّر تدوين السنة

هذه الشبهة يُعوِّل عليها منكرو السنة كثيراً فى تحقيق أغراضهم ضد السنة، لهذا تراهم يبالغون فى توظيفها للتهوين من منزلة السنة ، وكونها – عندهم – دخيلة على الإسلام ، وزيادة فى الدين ما أذن الله بها ؟!

فهم يقولون : لو كان أصحاب رسول الله ﷺ يرون للسنة أهمية في الدين، لعجلوا بجمعها وكتابتها كما صنعوا بالقرآن ، ولكن الصحابة أهملوها طيلة حياتهم وماتوا ولم تدون السنة فى عهدهم ، وإنما تولي تدوينها التابعون بعد مائتى سنة من بدء التقويم الهجرى بل إن تدوينها تم فى القرن الثالث الهجرى، عصر البخارى ومسلم وابن حنبل وغيرهم هكذا يقولون .

ويرتبون على هذا السؤال الآتى :

فهل لو كانت السنة ضرورة من ضروريات الدين كان الصحابة يهملونها هذات الإهمال ، وهل كان النبى يهمل تدوينها وهو يعلم أنها مصدر ثان بعد القرآن من مصادر التشريع الإسلامى ؟

هذا التساؤل ردده زنادقة العصر فى الصحف والمجلات فى النصف الأول من هذا العام : ١٩٩٩ م رددوه بصيغ مختلفة ، لكن المعنى والهدف واحد في جميعها ، هو حمل المسلمين على الشك فى السنة ، والتهوين من شأنها قولاً وعملا ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذه الشبهة مهما غالى المعاندون فى دلالتها على مرادهم منها ، فإنها أشبه ما تكون بسحابة صيف فى سماء صافية ، سرعان ما تنقشع .

ولنا فى تفنيد ونقد مرادهم منها عدة مسالك :

الأول : ليس صحيحا أن عصر صدر الإسلام خلا تماما من تدوين السنة ، إذ من المعلوم أن أجزاء من السنة تم تدوينها فى حياة الرسول نفسه ، وبتوجيه مباشر منه .

من ذلك كتبه ورسائله لرؤساء الشعوب وزعماء العشائر والاتفاقات والمعاهدات والتصالحات ، التى جرت فى حياة النبي عليه الصلاة والسلام ، وهي مجموعة الآن فى وثيقة قيمة، وبعضها مختوم بخاتمه ﷺ [ينظر: الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة. لمحمد حميد الله – دار النفائس] .

ولا ريب أن كل هذه الوثائق جانب من جوانب السنة فيه من هدى النبوة ما فيه .

كما تقدمت الإشارة إلي كتبه ﷺ إلى عماله ، وكان يذكر لهم فيها ما يعينهم على الفصل في الخصومات التى ترفع اليهم فى ولاياتهم .

مثل أحكام الصدقات (الزكوات] والديات والميراث وبعض السنن .

وكما تقدمت الإشارة إلي صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص ، وصحيفة الإمام على ، وما كتب عام فتح مكة بأمر من النبى لأبى شاه اليمنى، فالقول بأن عصر النبوة خلا تماما من تدوين السنة قول فيه بعد عن الصواب .

إن الحق الذى لا محيد عنه أن عصر النبوة يوصف بقلة التدوين للحديث النبوى ، ولا يوصف بالخلو التام من تدوين الحديث .

وممن عُرِفُوا بكتابة الحديث فى صدر الإسلام الأول عبد الله بن عباس ، وسعيد بن جبير ، وابن هشام وغيرهم [ينظر : دفاع عن السنة ص ٢٢] . د / محمد محمد أبو شهبة رحمه الله .

الثاني : أسباب قلة التدوين في العصر النبوي :

قلة التدوين للحديث النبوى في حياة النبي ﷺ ، وما تلاه حتي نهاية القرن الأول الهجرى ، لها أسباب وجيهة تُعزى إليها .

ذلك أن رجال القرن الأول كانوا إما من الصحابة ، وإما من كبار التابعين (الطبقة الأولى) وكان هذا القرن يتميز بميزتين :

الأولى : أن سنة رسول الله - ﷺ - القولية كانت محفوظة في صدور الرجال ، حاضرة ماثلة فى ذاكرة الأمة . فلم تدع ضرورة إلى كتابتها وتدوينها .

الثانية : أن الصحابة الذين عاصرهم رجال الطبقة الأولى من كبار التابعين كانوا محيطين إحاطة كاملة بالسنة العملية ، يهتدون بها وبالسنة القولية دون الحاجة إلي الرجوع إلي كتاب مكتوب ، وربما كان الصحابة وكبار التابعين يتذاكرون هذه السنن فيما بينهم أو يسأل من جهل شيئا من السنن من هو عالم بها ، وكل هذا قام مقام التدوين فلم يُحْتَج إليه .

ويضاف إلي هاتين الميزتين ميزة ثالثة ، لا تقل عنهما قيمة وجلالا :

وهى أن السنة خلال القرن الأول كانت صافية نقية محفوظة فى الصدور على الصورة التى سُمِعَتْ بها من فم النبي الطاهر .

صافية نقية من كل دخيل وعليل ومكذوب ، لأن هذه الآفات والقوادح ألّمت بالسنة في وقت متأخر عن القرن الأول - كما سيأتى - وفى ظروف وملابسات طارئة ما كان لها وجود فى القرن الأول الهجرى ، قرن الصفاء والنقاء .

هذه هى الأسباب في قلة تدوين السنة فى القرن الهجرى الأول تدوينا واسعًا، وليست أسبابها ما يروجه منكرو السنة زوراً وبهتاناً ، أن السنة ليست من الدين، فلم يهتم بتدوينها الرسول ﷺ ، ولا الخلفاء ، ولا جمهور الصحابة ؟! إن قولهم هذا تحريف شنيع لدلالات هذه الظاهرة وكما قيل : إن الإصرار على الخطأ مع يسر الوصول إلى الصواب أمر يدعو إلى الإتهام بسوء النية ، أكثر من الدعوة إلي مجرد الخطأ فى الاستدلال .

الثالث : تدوين السنة فى أول القرن الثانى :

من التهويل الممقوت أن منكرى السنة يدعون أن السنة دونت فى القرن الثالث الهجرى ، وقصدهم التأكيد على طول المدة التى أهمل فيها تدوين السنة توصلا للتشكيك فى صحة الرواية ، لبُعد ما بين التدوين وبين حياة الرسول التى قيلت أو حدثت فيها السنة القولية والعملية .

وهذا خطأ فاحش . لأن تدوين السنة بدأ مع بداية القرن الثانى الهجرى [عام ١٠١ هـ] في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه .

فقد رأى هذا الإمام المسارعة إلى جمع السنة وكتابتها وتدوينها ، خشية أن يضيع منها شئ ، أو يلتبس الحق منها بالباطل من غيرها .

فكتب إلي بعض الراسخين من العلماء ، فى نهاية القرن الأول الهجرى ، وبداية القرن الثانى ، حسب مواقعهم من الأمصار الإسلامية .

روى الإمام مالك فى الموطأ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبى بكر بن محمد بن حزم : أن أنظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ ،أو سننه ، أو حديث عمر ، أو نحو هذا فاكتبه ، فإنى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء .

وروى الإمام البخارى نحو ما رواه الإمام مالك رضى الله عنهما ، بعد توجيهات الخليفة الراشد الخامس ، عمر بن عبد العزيز بجمع الحديث النبوى ، بدأت حركة التدوين فى الاتساع وزال الأثر الذى كان عالقا فى النفوس من النهى عن كتابة الحديث ، والإقلال من الرواية فيه ، والتحدث به . واستقر الأمر على جواز الكتابة ، بل والحث عليها ، بل وجوب كتابته إذا خيف عليه النسيان والضياع [فتح البارى : جـ ١ ص ١٦٥] .

وشمر العلماء عن ساعد الجد ، ونشطوا فى جمع الحديث والسنن مع التثبت والنقد والتمحيص ، وبدأت ثمرة التشدد فى الرواية ، التى كانت فى عصر الخلفاء ، تظهر بكل وضوح بيد أن حركة التدوين فى هذه المرحلة كانت تجمع إلى الحديث النبوى أقوال الصحابة وفتاويهم ، وبعض أقوال كبار التابعين.

وفي القرن الثالث أضيفت دراسات وجهود جديدة فى التدوين ، فدونت الأحاديث والسنن النبوية فى أسفار خاصة بها ، مع الترتيب الدقيق ، واتسعت حركة النقد لأسانيد الحديث ومتونه ، والجرح والتعديل والتهذيب والاستدراك والاستخراج .

كل هذا كان يهدف إلي تنقية السنة من الدخيل والعليل والمكذوب على رسول الله ﷺ .

ولم يتوقف جهد العلماء فى خدمة السنة على القرن الثالث، بل أخذ جهدهم ينمو وينمو حتى القرن السابع الهجرى ، وفيه بلغت الجهود الحديثية درجة الكمال ، وأسفرت هذه الجهود المباركة عن الآتى :

● استجابة لدعوة الخليفة عمر بن عبد العزيز هب العلماء فى كل الأمصار الإسلامية على جمع السنة وتدوينها :

الإمام مالك فى المدينة ، وابن جريج بمكة ، والأوزاعى بالشام ، ومعمر بن راشد باليمن ، وابن عروبة ، وحماد بن سلمة بالبصرة ، وسفيان الثورى فى الكوفة، وعبد الله بن المبارك بخراسان ، وهشيم بن بشير بواسط ، وجرير بن عبد الحميد بالرى ، وغيرهم ، وغيرهم .

● تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى أحكم وأدق ، خلال القرن الثالث الهجرى ، حيث قُصِرت كتب الحديث على رواية الحديث النبوى وحده ، وبرز خلال هذه المرحلة منهجان فى التدوين :

أولهما : منهج المسانيد ، وهو جمع أحاديث كل راوٍ فى مكان واحد مهما كان موضوع الحديث ومعناه . والمسند هو معجم صغير أو كبير يسرد مرويات الصحابى الواحد من أولها إلى آخرها .

ومن أشهرها مسند الإمام أحمد ، ومسند عثمان بن شيبة ومسند إسحاق ابن راهويه .

وهؤلاء جمعوا في مسانيدهم الصحيح والحسن والضعيف .

أما المنهج الثانى فعُنى بتدوين الحديث على حسب موضوع الحديث كأحاديث الصلاة ، وأحاديث الزكاة ، وأحاديث الجهاد ، وهكذا .

ومن أشهرها صحيحا البخارى ومسلم وغيرهما ، وهما قصرا عملهما على جمع الحديث الصحيح دون غيره .

فطريقة المسانيد تقوم علي وحدة الراوى ، والأخرى تقوم على وحدة

الموضوع، فالقول بأن السنة لم تدون إلا فى القرن الثالث خطأ متعمد ، وشأن السنة شأن غيرها من العلوم الإسلامية والعربية من حيث النشأة ، والتدوين ، وهي بالقياس إلى غيرها نرى تدوينها بدأ مبكرًا ، وإن كان على نطاق ضيق فى أول الأمر ، ثم اتسع بمرور الأيام .

والقرآن نفسه ، وهو أصل أصول الإسلام ، لم يدون فى صحف فى حياة النبى ﷺ ، وإنما تم جمعه وتدوينه في مصاحف فى خلافة أبى بكر ، باشارة من عمر رضى الله عنه ، وكان أبو بكر أولاً يمانع فى جمعه ويقول لعمر : كيف نفعل شيئا لم يفعله النبى ﷺ ، فما زال عمر بأبى بكر حتى أقنعه بجمع القرآن خشية ضياع شئ منه بسبب استشهاد الحفاظ فى الحروب .

ولما أرسل أبو بكر إلي زيد بن ثابت ، وكان من كتبة الوحى فى حياة النبى، قال زيد لأبى بكر ما قاله أبو بكر لعمر من قبل :

« كيف تفعلون شيئًا لم يفعله النبى ﷺ ؟ وما زال أبو بكر بزيد حتى أقنعه بجمع القرآن . ثم قال زيد : « والله لو كلفنى – يعنى أبا بكر – نقل جبل أحد ، أو نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علىّ مما أمرنى به من جمع القرآن . [ينظر صحيح البخارى : كتاب فضائل القرآن] .

فإذا كان هذا هو موقفهم من القرآن ، وهو أصل الملة ، فكيف يتخذ منكرو السنة من بطء تدوين السنة قدحًا فى منزلة السنة نفسها ؟ فهلا اتخذوا من عدم تدوين القرآن فى صحف فى حياة النبى ، ومعارضة أبى بكر وزيد لجمعه وتدوينه وسيلة للحط من منزلة القرآن ، وأنه ليس من الدين ؟ فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا، لقد كانت الدولة الإسلامية فى صدر الإسلام الأول فى مرحلة النشأة والنمو ، فكان لابد من أن تمر بتجارب تعمل فيها عقلها وفكرها ، فمن مؤيد ، ومن معارض ، ولكن بعد تمحيص القول وظهور الصواب من الخطأ، فإن قادة الدولة ورجالها كانوا يُعرضون عن الخطأ ويولون وجوههم نحو الصواب بلا ارتذاد أو انتكاس .

وحركة التدوين – عموما – بدأت لمحات خاطفة فى كل المعارف والعلوم ، ثم استوت على سوقها بمرور الأيام والليالى، حتى صارت صروحا شامخة ، أصلها ثابت وفرعها فى السماء .

هذه خلاصة ردنا على هذه الشبهة ، والقارئ يدرك أننا لم نحد عن الصواب فى الرد عليهم ، فوجه الحق فى هذه المسألة ظاهر ظهور الشمس . ثابت ثبات الجبال الرواسى، أما منكرو السنة فإن مطيتهم العناد والمكابرة ، وكل امرئ بما كسب رهين .

وهلاَّ سألوا أنفسهم: لماذا تأخر تدوين كتب التفسير، والفقه واصوله، وعلوم اللغة، والسيرة والتاريخ .. إلخ؟! إنهم – بذلك – يتنكبون سواء الصراط ويتجاهلون أو يجهلون سنن الحياة، وتطور المعارف والعلوم، الذى لم يخل منه عصر من العصور، حتى يوم الناس هذا.

* * *

الشبهة السابعة

السنة دُوِّنَتْ فى قصور الأمراء ؟!

أعداء السنة ظهروا من قديم ، وشغبوا حولها كثيراً ورددوا من الشبهات ما أملاه عليهم الشيطان ، ليكونوا من أصحاب السعير ، وعلى كثرة ما افتروا على سنة رسول الله ﷺ ، لم يتوسعوا فى الشقاق مثل ما توسع فيه منكرو السنة المعاصرون .

فقد ملأوا صفحات الصحف الجديدة والقديمة صخبًا وعويلا وكرروا مراراً أن الحديث النبوى دُوِّن فى قصور الخلفاء والأمراء ، وخضع مدونوها إلي أهواء أولئك الخلفاء والأمراء ، مُلاَّك الدنيا ، الذين كانوا يملكون الرفع والخفض والجاه والسلطان ، والدرهم والدينار ؟

وأسهمت مجلة « روز اليوسف » خلال شهرى مارس وأبريل من هذا العام (١٩٩٩م) بنصيب وافر من نشر هذه الأكاذيب فى أربع مقالات ضافية ، مع شبهات أخرى مما نتعرض له فى هذه المواجهة .

والهدف من هذه الشبهة (السادسة) واضح ، هو تصوير السنة فى صورة أكاذيب وافتراءات على صاحب الرسالة، وأن الأحاديث النبوية المتداولة الآن بين يدى الأمة فى كتب الجوامع والمسانيد والصحاح وغيرها ، لم يقلها النبى ﷺ ، ولكنها من اختراع أناس لا خلاق لهم وضعوها من أجل خدمة السلاطين والحكام، واشتروا بها ثمنا قليلا ؟! .

هذا هو هدفهم . وكفى بذلك للسنة ضياعا ؟

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

لن نطيل الوقوف أمام هذه الشبهة ، لأنها من أكذب الأكاذيب ، ونكتفى فى الرد عليها بما يأتى :

أولاً : أن من له إلمام بالحديث النبوى وأغراضه التى قيل من أجلها ، لن يعثر على حديث فيه محاباة للأمراء والحكام والسلاطين ، بل سيجد فيها أحاديث تشدد النكير على تصرفات ولاة الأمور مهما علا سلطانهم فى الأرض .

فهل لو كانت السنة دونت فى قصور السلاطين تبعا لأهوائهم كنا نجد فيها هذا الحديث :

« أفضل الجهاد كلمة ، حق عند سلطان جائر» رواه أبو داود وابن ماجة عن أبى سعيد الخدرى مرفوعا . ورواه غير أبى داود .

فمن هو السلطان الذى يسمح بتدوين هذا الحديث وأمثاله فى قصره ، ويمنح واضعه العطايا ؟ أليس فى هذا الحديث تحريض وترغيب فى التصدى للسلاطين والإنكار عليهم ؟ وأنت ترى أن هذا الحديث يجعل مقاومة الظلمة من السلاطين أعلى مرتبة من مراتب الجهاد .

وهل لو كانت السنة قد دونت فى قصور السلاطين تبعا لأهوائهم كنا نجد فيها هذا الحديث :

« من بايع أميراً عن غير مشورة المسلمين فلا بيعة له ولا للذى بايعه » رواه الإمام أحمد .

إن هذا الحديث يسد منافذ كثيرة يمكن من خلالها أن يستبد الحكام بأمور المسلمين ، فمن هو السلطان الذى يسمح بوضع هذا الحديث فى قصره ؟ ويمنح العطايا الجزيلة لمن يلف حبل المشنقة حول عنقه ؟

إن هذين الحديثين ، وغيرهما كثير ، كافيان فى تبرئة السنة من هذه الشبهة القاصمة .

ثانيًا : إن علماء الحديث أنفسهم كانوا لا يقبلون حديثا فى سنده رجل عُرف بالتردد على السلاطين أو قبول هدايا منهم ، أو كانت له خطوة عندهم وهذا منهم احتياط عظيم لحماية السنة من الدخيل والعليل والمكذوب .

ثم إنه تطبيق عملى لحديث يروى فى هذا المعنى : « شرار العلماء الذين يغشون الأمراء ، وخيار الأمراء الذين يغشون العلماء » .

فكيف يصح مع هذا اتهام علماء الحديث بأنهم كتبوها فى قصور الأمراء والسلاطين ، استجابة لأهوائهم وشهواتهم .

إن علماء الأمة – بوجه عام – كانت علاقاتهم بالحكام والسلاطين قلقة ، وكان العلماء يترفعون عن التردد على قصور الحكم وبلاط الرياسات ، سواء كانوا فقهاء أو محدثين ، وما كانوا يتهاونون فى الثورة والاحتجاج على الباطل وإن اعتصم الباطل بالعروش والصولجانات الرهيبة ونكتفى بذكر واقعة واحدة هنا توخيا للإيجاز :

دخل الإمام الزهرى المحدث على الوليد بن عبد الملك فقال له الوليد :

ما حديث يحدثنا به أهل الشام ؟ قال الزهرى : وما هو يا أمير المؤمنين ؟

قال : يحدثوننا أن الله إذا استرعى عبداً رعية – أي جعله حاكما – كتب له الحسنات ، ولم يكتب عليه السيئات .

قال الزهرى : باطل يا أمير المؤمنين ، أنبى خليفة أكرم على الله ، أم خليفة غير نبى ؟

قال الوليد : بل نبى خليفة أكرم علي الله من خليفة غير نبى .

قال الزهرى : فإن الله تعالى يقول لنبيه داود عليه السلام :

﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦]

فهذا وعيد يا أمير المؤمنين لنبى خليفة ، فما ظنك بخليفة غير نبى .

قال الوليد : إن الناس ليغووننا عن ديننا . [العقد الفريد : جـ١ ص ٦٠] .

انظر شجاعة الزهرى وجرأته على دحر الباطل ونصرة الحق . وهذه الواقعة جرت أحداثها فى قصر الوليد بن عبد الملك حاكم زمانه ، والزهرى من أعلام علماء الحديث وموقفه هذا هو المنهج الذى سار عليه رجال الحديث الأتقياء البررة ، فأين الزور الذى يروج له منكرو السنة فى زماننا هذا من هذا الحق ، الذى زين الله به خدام سنة رسوله الكريم .

ومن شاء المزيد من هذه «البطولات» فليقرأ سيرة الأئمة الأربعة ، أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل ، ليرى مواقفهم الناصعة أمام حكام عصورهم ، وتشددهم فى إقرار الحق ودفع الباطل ، والاعتزاز بكرامة الإيمان والعلم .

● فأبو حنيفة تؤدى به الجفوة بينه وبين الحكام إلى الزج فى غياهب السجون المظلمة الظالمة ، ويلقى منيته وهو مسجون كما فى بعض الروايات .

● ومالك لما خالف هوى حكام عصره آذوه وخلعوا ذراعه وأصابوه بالأمراض .

● والشافعى يضيق به الأمراء ذرعا ويطاردونه من قطر إلى قطر ، دون أن ينيلهم ما يرجون .

● وأحمد يقف كالطود العظيم شامخا بإيمانه وعلمه ويحل به العذاب الظالم حتى يفقد وعيه ، ولا ينحرف قيد أنملة نحو الباطل الذي كانوا يراودونه عليه .

هذه قبسات مضيئة سجلها التاريخ بأحرف من نور للفقهاء والمحدثين ، الذين يتطاول عليهم الآن شرذمة لا خلاق لهم من بنى جلدتنا ، ويتكلمون بلساننا ، يلبسون للناس جلود الضأن من اللين ، وقلوبهم قلوب الذئاب، إنهم جنود إبليس وإن صلوا وصاموا وزعموا أنهم مسلمون . والله لهم بالمرصاد ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .

* * *

الشبهة الثامنة

الرواية بالمعنى دون اللفظ

بين هذه الشبهة والشبهة التى تقدمت عليها (تأخُر تدوين السنة) ارتباط وثيق عند منكرى السنة المحاربين لله ورسوله ، المرجفين فى الأرض .

فالشبهة السابقة كالتمهيد والتوطئة لهذه الشبهة ، فما دامت السنة قد تأخر تدوينها عن زمن صدورها ، فهى إذن عرضة للنسيان والسهو ، وحين فكروا فى تدوينها كانت قد ضاعت بفعل طول العهد ألفاظها ، وهذا ما جعل جامعى الحديث النبوى يدونون الحديث بالمعنى دون اللفظ ، فالألفاظ من عند الرواة ، أما المعانى فهى صُوَر مشوشة لما بقى عالقا بالذاكرة عند الرواة من معانى الحديث .

أما هدفهم من هذه الشبهة فيجمله أحدهم في الأمور الآتية :

● إن الذى اشتملت عليه كتب الحديث من أقوال منسوبة إلي رسول الله ﷺ هى ليست أقواله ؟ وإنما هي أقوال رجال يخطئون ويصيبون ، ولا يوثق بهم .

● إن الأحكام الفقهية التى تفهم من هذه الأقوال إنما هي آراء أولئك الرجال، وليست أحكاما شرعية ؟

● إن رجال الحديث خدعوا الأمة طوال أربعة عشر قرنا وأوهموها بأن هذه الأحاديث هى من كلام رسول الله ﷺ ، وهى ليست من كلامه ، ولم يصرحوا بحقيقة الأمر للأمة ، لئلا تفزع من تلك الحقيقة ؟!

● وأن أئمة المذاهب الفقهية قد أضلوا الأمة بجعل هذه الأحاديث المزورة أصلا ثانيا من أصول التشريع ؟!

وكان قد مهَّد لهٰذه الأوهام فقال :

« إن الرواية بالمعنى كانت هى الأصل بالفعل عند السابقين ، ولكن علماء الحديث ظلوا يخففون من ثقل هذه الحقيقة على العقول ؛ حتى لا يفزع الناس

من تلقى أحكام تقال فى الدين ، عبر أجيال متلاحقة بطريق الرواية بالمعنى ، حتى أن الإمام الشافعى جعل ذلك أصلاً من الأصول الشرعية ، التى لا ينبغى أن يفزع الناس منها » ؟!

فالمسألة عند هؤلاء المرجفين لا تقف عند حد التشكيك فى السنة ، بل تشمل الفقه وأصوله مع السنة ؛ لأن أصول الفقه والفقه من أبرز مصادرهما سنة النبى ﷺ و ما دامت السنة مزورة وباطلة فما انبنى عليها مزور وباطل كذلك .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذا الكلام الذي نقلناه عن أحد جنود الشيطان ، أعداء الله ورسوله . ينطوى على عدة أخطاء وأوهام أملاها عليهم الشيطان . وها نحن أولاء نتصدى لبيان جهلهم وعنادهم ونكشف عن زيفهم في الخطوات الآتية :

فأولاً : إن الأصل المجمع عليه عند علماء الأمة المحققين أن رواية الحديث النبوى وقعت باللفظ والمعنى لا بالمعنى فقط كما يدعى هؤلاء المرجفون .

لأن الذين رووْا الحديث سماعا عن رسول الله هم أصحابه رضى الله عنهم ، وهم مشهود لهم بالأمانة والعدالة والتقوى والورع . وقد جاء ذلك فى صريح القرآن الحكيم ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد .

ألم يقل الله عز وجل مادحًا إياهم وتابعيهم الذين نقلوا عنهم الحديث النبوى والسنن النبوية :

﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠] .

فلو كان رواة الحديث النبوى وهم الصحابة الناقلون عن الرسول سماعا مباشراً مزورين عليه ، ولو كان التابعون الذين نقلوا الحديث سماعا من الصحابة

مزورين على رسول الله ، هل كان الله يزكيهم هذه التزكية ، ويثنى عليهم هذا الثناء ؟ .

إن تحريف الألفاظ كتحريف المعانى ، وهما منافيان للأمانة والعدالة والصدق . فكيف ساغ لهؤلاء المرجفين أن يصموا الصحابة والتابعين بالتزوير على الله ورسوله ؟ إنهم رجال القرون الأولى ، وهى خير القرون ، لقرب أصحابها من عصر الوحى الأمين ، ومشاهدة الرواة لرسول الله ، وشرف الصحبة ، الذى لا يعادله بعد الإيمان شرف مهما كان .

ثانيا : إن الرواية بالمعنى كانت موضع حرج شديد عند الرواة ، وهى استثناء أو رخصة نادرة الوقوع فقد كان الصحابة يروون السنة مع الحرص الشديد على ألفاظها ومعانيها ، وكانوا إذا أضطر أحدهم إلي رواية بالمعنى فى لفظ من عنده . نبّه على هذا حتى لا يظن ظان أن ذلك اللفظ من كلام النبى ﷺ ، على أن وقوع الرواية بالمعنى – مع ندرتها لم يجزها العلماء إلا في الرواية الشفهية عند الضرورة القاهرة، أما فى تدوين الحديث فى كتب ، فلم يجز علماء الحديث إبدال اللفظ النبوى ، وإذا شك الراوى فإن عليه أن ينبه على ذلك بأن يقول : أو قال . وكذلك فإن مخرجي الأحاديث يحرصون على ذلك كأن يقولوا « شك من الراوى » .

وأحيانا يضيف الراوى عبارة أو جملة توضيحية ، بين أجزاء الحديث النبوى . وهذا قد وضع له رجال الحديث ضابطا أسموه « الإدراج » أو « المدرج » ليميزوا بينه وبين متن الحديث النبوى .

وأيا كان فإن الرواية بالمعنى جائزة فى أضيق الحدود إذا دعت إليها ضرورة .

قال الماوردى : « إذا نسى اللفظ جاز – يعنى الرواية بالمعنى – لاسيما أن تركه قد يكون كتمانا للأحكام فإن لم ينسه لم يجز أن يورده بغيره ؛ لأن فى كلامه ﷺ من الفصاحة ما ليس فى غيره » .

وقال الجلال السيوطى عن الصحابة إذا رووْا بالمعنى : « وكان أصحاب

رسول الله ﷺ ، إذا اضطروا إلي الرواية بالمعنى ، أو شكوا فى اللفظ النبوى أو فى بعضه ، أوردوا عقب الحديث لفظا يفيد التصون والتحوط ، وهم أعلم الناس بمعانى الكلام ، لعلمهم بما فى الرواية بالمعنى من الخطر ؟؟

يعنى أن الصحابة إذا لجأوا إلي الرواية بالمعنى نبهوا على تلك الرواية .

وهذا التنبيه له فائدتان :

الأولى : دفع اعتقاد السامع أن اللفظ المروى بالمعنى من كلام رسول الله ﷺ

الثانية : الحث على التثبت عند تدوين الحديث من اللفظ النبوى الذى عبَّر عنه الراوى بلفظ غيره .

كل هذه الحقائق الثوابت جهلها ، أو تجاهلها أعداء الله ورسوله لأن الغاية عندهم تبرر الوسيلة ، والغاية هو عزل سنة النبي ﷺ عن حياة المسلمين ، تحقيقا لمطامع أعداء الأمة . وهذه الغاية تستوى عند أهلها أعداء السنة ، كل الوسائل .

ثالثا : ومن الجهل المنادى على أهله بالزراية والاحتقار أن يدعى منكرو السنة أن الإمام الشافعى هو الذى ابتدع مصدرية السنة فى التشريع الإسلامى ، وأن الفقهاء قلدوه فى هذا الضلال ؟!

وفى إفحام الرد على هذا الغباء نذكر ثلاث آيات كريمات ثم نعقبها بسؤال إلي هؤلاء المرجفين :

- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء : ٥٩] .
- ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٣٦] .
- ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] .

هذه الآيات الثلاث، ولها نظائر ، هي التى جعلت السنة مصدراً ثانيا للتشريع .

فهل هذه الآيات – يا بهاليل – كلام الشافعى أم كلام الله ؟

إذن فمن الذى جعل السنة مصدراً ثانيا للتشريع ؟

الله عز وجل أم الإمام الشافعى ؟!

أليس لكم قلوب تفقهون بها؟ أو عقول تعقلون بها ؟

أو أعين تبصرون بها ؟ أو آذان تسمعون بها ؟

وصدق ربنا القائل ﴿ **فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ** ﴾ [الحج : ٤٦] .

الرواية باللفظ والمعنى توجيه نبوى:

ونضيف إلي ما تقدم فى نقض دعوى منكرى السنة أنها رويت بالمعنى دون اللفظ ، أن النبى – نفسه – ﷺ قد حث أصحابه أن يرووا عنه أحاديثه باللفظ والمعنى ، بل قد نهى من سمعه يبدل لفظا مكان لفظ ردده الراوى ، أمام الرسول فى مجلس السماع .

فقد قال ﷺ : « ... وحدثوا عنى ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » .

فهذا تحذير شديد ، ووعيد قاس على الكذب علي رسول الله ﷺ ، وإبدال لفظ مكان لفظ – مع التعمد – يندرج تحت الكذب على رسول الله . وهذا الحديث بلغ مبلغ التواتر الذى لا مثيل له ، وقد اشتهر بذلك عند المحدثين فمن يا ترى – من أصحاب رسول الله ، وهم الذين رَوَوْا لنا كل أحاديثه القولية ، وكل سنته العملية ، من منهم يجرؤ على الكذب على رسول الله ؟

- وقال ﷺ حاثا ومرغبا في الأمانة في النقل عنه :

« نضَّر الله امرءاً سمع منى شيئًا فبلغه كما سمع فرب مُبَلَّغٍ أوعى من سامع » .

فانظر إلي قوله « فبلغه كما سمع » أنه دعوة إلى نقل الحديث عنه بألفاظه ومعانيه ، لا بمعانيه فحسب كما يدعى هؤلاء المرجفون الأفاكون .

وبقى ما هو أجلي من ذلك وأقوى على حرص النبى ﷺ علي الرواية عنه باللفظ والمعنى :

فعن البراء بن عازب – رضى الله عنه – قال : قال النبى ﷺ :

« إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن . ثم قل :

« اللهم إنى أسلمت نفسى إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمرى إليك ، وألجأت ظهرى إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذى أنزلت ، وبنبيك الذى أرسلت ، فإن مت من ليلتك فأنت على الفطرة ، واجعلهن آخر ما تتكلم به » انتهى الحديث .

قال البراء : فرددتها على النبى ﷺ ، فلما بلغت : آمنت بكتابك الذى أنزلت » قلت : ورسولك الذى أرسلت .

فقال النبى ﷺ : « لا ، ونبيك الذى أرسلت » رواه الستة .

فانظر إلي أى مدى كان حرص النبى ﷺ على أن يكون تَحَمُّلُ الحديث وأداؤه عنه كما نطق به هو عليه السلام بألفاظه ومعانيه ، لذلك لم يقر البراء بن عازب أن يذكر « رسولك » مكان « نبيك » وأعاده إلي الصواب كما نطق هو ، مع قرب معنى « رسولك » من معنى « نبيك » لأن للألفاظ وإن تقاربت معانيها خصوصيات دقيقة تجعل اللفظ لا يسد مسد اللفظ الذى قاربه .

﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق : ٣٧]

* * *

الشبهة التاسعة

اقتحام السنة حواجز الغيب

من الأمور القادحة في صدق السنة وصحتها عند منكريها المعاصرين، ما فيها من أحاديث تتحدث عن الأمور الغيبية وهذا – عندهم – لا يصح، لأن النبي – ﷺ بشر والبشر لا يعلمون الغيب؟

إن علم ما في الغيب مقصور على الله وحده، وإن القرآن أمر النبي أن يعلن للناس أنه لا يعلم الغيب، إذن فوجود أحاديث في صحاح كتب السنة، كالبخاري ومسلم، تتحدث عن أمور غيبية، كأحاديث نعيم القبر وعذابه، وأهوال القيامة وصفة الجنة والنار، وما حدّث به النبي في حياته عن أمور ستحدث بعده في الحياة الدنيا، أو ما حدَّث عن أمور وقعت في مكان غير المكان الذي هو فيه، كمقتل أحد زعماء الفرس، وما جرى على هذا المنوال كل هذه علامات على أن السنة المروية في الكتب الآن، لا تصح نسبتها إلى الرسول، وإن استوفت شروط الصحة التي تواطأ عليها علماء الحديث ؟!

ويتساءلون : كيف علم النبي أن القبر إما روضة من رياض الجنة وإما حفرة من حفر النار؟

وكيف علم أن صاحبي القبرين اللذين مر عليهما يعذبان، وما يعذبان في كبير، وأن أحدهما كان لا يستبرئ من بوله، والآخر كان يمشي بالنميمة، بين الناس.

وكيف علم أن الله يصلح بين بعض عباده يوم القيامة، ويقول لمن أصلح بينهما : « خذ بيد أخيك وادخلا الجنة »؟!

وعلى أي أساس بشَّر عشرة من أصحابه بالجنة، حتى صارت هذه البشارة عنوانا عليهم « العشرة المبشرون بالجنة »؟!

وكيف علم أن فى يوم القيامة شفاعات لغير الله يدخل بسببها أناس الجنة، وهم حسب أعمالهم من أصحاب النار؟

وكيف اقتحم أستار الجنة والنار وأطلع على أهلهما فوجد أكثر أهل النار من النساء؟

ويقولون: إن هذه الأخبار كلها موضوعة ولو بلغت أعلى درجات الصحة، لأن الله تعالى كرر فى كتابه العزيز أن الغيب لا يعلمه أحد سواه:

﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩]

ويقول عز وجل:

﴿ قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: ٦٥]

وقال مخاطبا رسوله:

﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٨]

﴿ قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ ﴾ [الأنعام: ٥٠]

أليست هذه أدلة قاطعة على أن ما رواه الرواة منسوبا إلى النبى من شئون الغيب الزمانى والمكانى تزوير على رسول الله؟!

هذا ما يردده هؤلاء المضلون، ونريد أن نذكر - هنا - القارئ الكريم بحقيقة أشرنا إليها من قبل، لأهمية هذه الحقيقة فى هذه الدراسة الكاشفة لأوهام منكرى السنة النبوية حزب الشيطان، ونصوغها فى العبارة الوجيزة الآتية:

● أن منكرى السنة، إما أن يكونوا جهلاء جهلا مركبا أن كانوا حسنى النية فيما يقولون.

وإما أن يكونوا معاندين عملاء لأعداء الأمة والوطن، ومحال أن يكون وراء هذين السببين سبب ثالث.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

مسئولية الجهل وراء هذه الشبهة تعلن عن نفسها بصوت عالٍ، ولندع مسئولية العناد جانبا الآن.

والجهل – هنا – مركب، وهو داء عياء.

● فهم أولاً جاهلون بمنزلة رسل الله، وفى مقدمتهم خاتم النبيين.

● وهم ثانيا جاهلون بالقرآن ومقاصده وقيمه ومبادئه.

● وهم ثالثا جاهلون بالسنة من ألفها إلى يائها.

● وهم رابعا جاهلون بأنهم جاهلون.

وإذا اجتمعت ضروب الجهل هذه فى أناس، فالصمت خير لهم من الكلام، والموت أستر لهم من الحياة .

جاهلون بمنزلة رسل الله عند الله، وهم بسبب هذا الجهل ينظرون إلى الرسول كأنه واحد منهم، ليست له خصوصية كرامة وتكريم عند الله، ولا خصوصية تأييد بالنصر وخوارق المألوف عند عامة الناس. وأن الله يجرى على أيديهم ما يضن به على سائر خلقه، تثبيتًا لهم، وتصديقا لرسالاتهم.

وجاهلون بالقرآن، ولو كانوا قد رُزقوا حسن فهمه ووقفوا على ظواهر معانيه ودقائقها لما ساغ لهم أن يرددوا هذا القول الناعي عليهم بالويل والثبور، وعظائم الأمور.

فمحمد ﷺ لم يكن أول رسول يمزق الله له حواجز الزمان والمكان، ويطلعه على بعض الغيوب التى لم يكن ليعلمها لولا فتح الله عليه بها.

ألم يخبرنا القرآن أن الله أطلع يوسف عليه السلام، وهو غلام، حين ألقاه إخوته فى الجب ليتخلصوا منه ويصفو لهم قلب أبيهم ووجهه؟

ألم يقرأوا قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٥]

ثم دار الفلك دورته، وجاءت لحظة الإنباء، فقال لهم يوسف عليه السلام:

﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ ﴾ [يوسف: ٨٩]

أليس هذا غيبا كان الله قد أنبأ به نبيه يوسف عليه السلام، فوقع كما أنبأه الله به.

ثم ألم يقرأوا أن الله منَّ على يوسف مرة أخرى إذا أطلعه على غيب زمانى قبل أن يقع بعشرات السنين، أنبأه به عن طريق الرؤيا الصادقة.

﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف: ٤]

ثم دار الفلك دورته فصدق الله رسوله يوسف تلك الرؤيا لما رأى إخوته وأباه وأمه يحيونه بمصر بعد قدومهم إليها. وفى هذا يقول الحق عز وجل:

﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [يوسف: ١٠٠]

ثم ألم يخرق الله ليعقوب عليه السلام أستار الغيب المكانى فنقل إليه ريح

(رائحة) ولده يوسف من مصر إلى الشام حتى لكأنهما يتعانقان فى مكان واحد، وقد حكى القرآن هذه «المعجزة» على لسان يعقوب عليه السلام: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَن تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]

إن هذه الريح (الرائحة) التى حملتها يد القدرة الإلهية فأمتعت بها مشاعر يعقوب لم يشعر بها مجالسوه فى المكان نفسه، فنسبوه إلى التخريف قائلين:

﴿... تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]

ولم يقف عطاء الله الإعجازى على يوسف وأبيه، بل كان لأم موسى - عليه السلام - منه نصيب.

ألم يقل لها أصدق القائلين مخبرا بوحيه إليها: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]

فقد أخبرها بأنه سيرده إليها، ويجعله رسولاً، وهذا غيب زمانى كما ترى.

ثم وقع هذا الغيب بشقيه: الرد، والرسالة، كما أخبر الله أم موسى:

أما الرد فقال الله فيه:

﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ...﴾ [القصص: ١٣]

وأما الرسالة، فقد قال الله فيها:

﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤]

أفليست هذه غيوبا أطلع الله عليها بعض رسله وأوليائه؟

وكذلك صنع الله عز وجل مع رسوله الكريم عيسى بن مريم عليه السلام،

وتحدَّث بذلك عيسى باعتباره آية من آيات الرسالة، التى كرمه الله بها إلى بنى اسرائيل.

أفلم يقرأ هؤلاء الجهلة. أو المعاندون ما حكاه القرآن الأمين عن عيسى عليه السلام:

﴿ ... وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٤٩]

هل كان مع عيسى أجهزة تجسس يرصد بها أسرار الناس فى البيوت؟!

أم أن عيسى – عليه السلام – رسول مؤيد من عند الله بالمعجزات زمانية كانت أو مكانية.

وهل لمن يجهل هذه الحقائق أن ينصب من نفسه عالما جهبذا أوتى علوم الأولين والآخرين، بل تفوّق فى العلم على أنبياء الله ورسله، وعلا جهله على حقائق الوحى الأمين، وإذا كان هذا هو فضل الله على يعقوب ويوسف وعيسى عليهم السلام، وعلى أم موسى رضى الله عنها، فكيف يستكثر هؤلاء (البهاليل) على خاتم الأنبياء والرسل أن يطلعه على بعض الغيوب الزمانية والمكانية، وهو رسول الله إلى الناس جميعا حتى قيام الساعة ؟!

إن الرسل لا يملكون الإطلاع على الغيب بذواتهم، وإنما يمن عليهم علام الغيوب بما يشاء هو لا بما يشاءون هم.

وقد أعلن الله فى كتابه أنه وحده هو عالم الغيب وفى الوقت نفسه أعلن أنه يُطلع من يشاء من رسله على أشياء من الغيب بمقتضى إرادته وحكمته، وإذا أطلع بعض رسله على بعض الغيوب فليس معناه أن هؤلاء الرسل صاروا شركاء لله فى علم الغيب، وإنما هو فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده. ولكن جهل منكرى السنة هو مصيبة فوق كل المصائب عندهم، قاتلهم الله.

ألم يقرأوا قول أحكم الحاكمين:

﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ [الجن: ٢٦ - ٢٧]

ونسأل منكرى السنة هذا السؤال، تعليقا على إنكارهم إخبار السنة ببعض الغيوب:

هل محمد عندكم رسول أم غير رسول؟

فإن قلتم هو رسول قلنا لكم إن الله فى كتابه أعلن أنه يطلع من ارتضى من رسله على بعض الغيوب، فيلزمكم التصديق بالأحاديث النبوية، التى تتحدث عن بعض الغيوب.

وإن قلتم هو ليس رسولاً، قلنا لكم: لكم دينكم ولنا ديننا وأى الإجابتين أحب إليكم يا ترى؟

أدلة من الواقع المشاهد:

ولنفترض أن منكرى السنة لم يقتنعوا بالبراهين القاطعة التى واجهناهم بها حتى الآن، فإن لدينا ما يقسرهم على التسليم قسرا، بأن الأحاديث التى تحدثت عن بعض الغيوب فيما صحت روايته عن النبى ﷺ، حقائق إيمانية ومعجزات إلهية أجراها العلى القدير على لسان محمد ﷺ، أنبأت يوم قالها على أمور كانت ستحدث بعد دهر طويل. وقد حدثت فعلا، وما تزال تحدث حتى الآن على مرأى ومسمع من جميع الناس.

فهى إذن تجارب خاضعة للفحص والملاحظة والمشاهدة، لا ينكرها عاقل، ولا يمارى فيها منصف أو عنود.

حديث علامات الساعة:

نعنى - هنا - حديث جبريل، ذلك الحديث الذى رواه الإمام مسلم، الذى جاء فيه جبريل عليه السلام فى صورة رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه من الجلوس حول رسول الله أحد، وأخذ يسأل الرسول، والرسول يجيب، وهو من مرويات عمر بن الخطاب

رضى الله عنه، والذى جاء فيه ضمن الأسئلة التى سألها هذا السؤال : « قال : فأخبرنى عن الساعة »؟!

فقال الرسول : « ما المسئول عنها بأعلم من السائل »

قال جبريل : « فأخبرنى عن أماراتها » .

قال الرسول : « أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة، رعاء الشاء يتطاولون فى البنيان » .

وشاهدنا فى هذا الحديث ذِكرُ النبى ﷺ أمارتين من أمارات الساعة .

- ولادة الأمة سيدها .
- تقلُّب أحوال المجتمعات .

ولعلمائنا شروح « حرفية » لهاتين العبارتين، ومع تقديرنا لشروحهم فإن العبارتين تحتملان معانى أخرى :

فلا مانع شرعا ولا بيانا أن يكون المراد من العبارة الأولى الإشارة إلى تسويد الأمور إلى غيرها - كما جاء فى حديث آخر رواه البخارى « إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة » .

فالجاهل يحكم العالم، والوضيع يسود الشريف، والحقير يسيطر على الكريم، والخسيس يعلو على النبيل والسفيه يؤم الراشد؟

يعنى أن فى هذه العبارة إيماء بليغًا إلى اختلال الأوضاع بين الناس، وتعكيساً للأمور عن سننها القويم .

أما العبارة الثانية فلا يبعد أن يكون معناها الزحف الحضارى المادى ، حتى يشمل البوادى والصحارى والمراعى والوديان فيصبح من كان حافيا، عاريا، راعيا للماشية، مالكا للقصور والدثور، بعد أن كان يتتبَّع بماشيته شعب البرارى، ومواقع القطر .

وهذا كله واقع مشاهد الآن، ولم يكن له وجود يوم أخبر به النبى المعصوم .

أفليس هذا دليلا قاطعًا على صدق الأحاديث النبوية التى تتحدث عن أمور غيبية، ثم وقعت بعد الإخبار بها بدهور كما وصفها النبى المعصوم ﷺ.

تكوين الأجنة فى الأرحام :

لم يكن فى عصر النبوة طب كما فى هذه الأيام، ولا وسائل كشف أو أشعة تلتقط ما وراء المستور، ومع هذا فقد تحدث رسول الله ﷺ عن مراحل تكوين الجنين فى رحم أمه، وحدد كل مرحلة تحديداً دقيقا فى حديثه الذى سمعه منه أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه، ونص الحديث كما فى صحيحى البخارى ومسلم:

«إن أحدكم يجمع خلقه فى بطن أمه أربعين يوما نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة، مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك، وينفخ فيه الروح».

والشاهد فى هذا الحديث هو تحديد مدة كل مرحلة من المراحل الثلاث بأربعين يوما. بعدها يبعث الله الروح فيه. ثم جاء الطب الحديث، والتقط صوراً للأجنة وهى فى الرحم وعرف الأطباء أن الروح لا تبعث إلا بعد مائة وعشرين يوما، وتطابقت نتائج المراقبة الطبية مع دلالات الحديث تماما. فكان هذا الحديث معجزة نبوية خالدة، وموضوعه غيب مكانى وزمانى معًا.

نعم. القرآن ذكر أسماء المراحل فى آيات منها ما جاء فى سورة المؤمنون:

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤]

ولم يذكر القرآن مدة كل مرحلة، فحددتها السنة بأربعين يوما.

ولم يذكر القرآن لحظة بعث الروح، فبينت السنة أنه يكون على رأس المائة والعشرين يوما (حاصل مجموع ٤٠ + ٤٠ + ٤٠) أو ليس هذا غيبا لم يكن يمكن الاطلاع عليه يوم قال الرسول ﷺ هذا الحديث الإعجازى.

والله عز وجل هو الذى أعلم رسوله بهذا الغيب بما شاء من وسائل الإعلام.

أفبعد هذا يتطاول جاهل أو معاند، فيجعل من أدلة إنكار السنة أنها اقتحمت ستور الغيب، والغيب لا يعلمه إلا الله؟!

لو لم تكن أحاديث الغيب صادقة كل الصدق لكان لهم عذر.

ولكن كيف يكون لهم عذر وهى صادقة كل الصدق أنهم لسوء حظهم عكسوا دلائل الإيمان، فجعلوها دلائل كفر وإلحاد؟ وللناس فيما يعشقون مذاهب. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

* * *

الشبهة العاشرة

رواة السنة بشر غير معصومين

أعداء الحق منذ قديم الزمان، لهم حيل وأساليب ما كرة فى رفض الحق، وتشويه صورته، لأنهم لا يكتفون برفض الحق، وحرمان أنفسهم منه، ولو كانوا قد فعلوا ذلك لكانوا أنصاف عقلاء.

ولكن كراهيتهم للحق، من حيث هو حق، جعلتهم يعملون - جاهدين - على صد غيرهم عن الحق. وهذا من الطباع المنكوسة فى أخلاق بعض الناس، لذلك سهل على الشيطان مقادهم، وأخذ يمدهم بما هم فى حاجة إليه فى وقف الحق عن الزحف والانتصار، ولكى يظلوا فى ضلالهم يعمهون.

ومن هذه الحيل والأساليب الماكرة عند منكرى السنة المعاصرين، قولهم: إن رواة السنة عن رسول الله ﷺ بشر يخطئون ويصيبون، فهم إذن غير معصومين، فكيف نؤمن بصحة وصدق ما رووه لنا من مئات الآلاف من الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ.

ويضيفون إلى شبههم هذه شبهة أخرى عارضة، خلاصتها أن الواحد منا إذا قال كلاما فى مجلس، ثم أراد حكايته فى مجلس آخر، فإنه لا يستطيع أن يحكيه على صورته الأولى، بل لا بد من التغيير والتبديل فى الألفاظ والمعانى وإن قرب العهد بين المجلسين: مجلس البداية ومجلس الحكاية.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

إن لله فى الحياة سننا نافذة فى خلقه، ومن سننه أنه خلق الملائكة، والجن، والبشر، وركب فى البشر طبيعتين: طبيعة الخير، وطبيعة الشر.

أما الملائكة، فقد جبلهم على الطاعة والخير، والشياطين مطبوعون على الشر.

وأرسل رسله إلى خلقه من الجن والإنس فمنهم من يهتدى حتى يبلغ أعلى عليين، ومنهم من يضل حتى يهوى أسفل سافلين، وصلحاء البشر فيهم صلحاء شبيهون بالملائكة فى الإيمان والطاعة والاستقامة وفى مقدمة هؤلاء الصلحاء الرسل وتابعوهم.

فليس الوصف بالبشرية نقصا من حيث البشرية نفسها وإنما معايير النقص والكمال رهينة بكسب الإنسان وعمله.

ومن سنن الله النافذة أن جعل البشر يديرون شئون أنفسهم بأنفسهم على هدى من رسالات الله إليهم لا تديرها لهم ملائكة ولا شياطين، وهذا هو مقتضى التكليف أو المسئولية كما يعبر عنه فى الفكر الحديث.

إذن فإن رواية الحديث عن طريق البشر ليست بدعا من السلوك، ولا سبة تقدح فى سلامة السنة من التحريف فى ألفاظها ومعانيها.

وتوصلا إلى هذه الغاية نشأ فن أو علم الجرح والتعديل، هذا الفن، أو العلم وقفه علماء الحديث على معرفة أحوال الرواة من التابعين وتابعيهم ومن غيرهم، وصنفوا الرواة أصنافا مختلفة، ووضعوا لقبول الرواية من كل راو شروطا محكمة.

والتعديل يعنى وصف الراوى بالعدالة إذا توفرت فيه شروطها، والتجريح، يعنى معرفة الرواة غير العدول الذين لا تقبل رواية الحديث عنهم.

فالحديث الذى يقبل من حيث روايه ينبغى أن يكون الراوى، ضابطا ثقة، وهو المسلم البالغ العاقل، السالم من أسباب الفسق وخوارم المرءوة، المتيقظ غير المغفل (الغافل) وأن يكون حافظا إذا حدَّث من حفظه، فاهما إذا حدَّث على المعنى فى الرواية الشفهية (ينظر الباعث الحثيث: ص ٩٢ وما بعدها) للإمام ابن كثير.

أما رواية ما خالف حاله هذه الأوصاف فلا تقبل، وكذلك لا تقبل رواية أصحاب الأهواء إذا رووا ما يوافق هواهم ولا مجهول الحال.

ويلاحظ أن هذه الضوابط وضعت لهدف سام وهو دفع احتمال الخطأ أو الكذب فى رواية الحديث، حتى تطمئن النفس إلى أن ما روى صح صدوره عن النبى ﷺ.

ولم يكن علماء الحديث يقبلون كل ما يروى عن رسول الله ﷺ، حتى تتوفر فيه شروط الرواية الصحيحة وهذا يدفع بكل قوة ما أثاره منكرو السنة من أن رواة السنة بشر يخطئون ويصيبون. هذه العبارة وإن كانت صحيحة من حيث الجملة، فلا مفهوم لها هنا لأن الشروط التى وضعها علماء الحديث رضى الله عنهم كانت لتحقق الإصابة فى الرواية ودفع الخطأ، وهم أعلم بأسباب الإصابة والخطأ عشرات المرات من هؤلاء الببغاوات، الذين يرددون ما قاله المبشرون والمستشرقون الحاقدون على الإسلام، دون أن تكون لهم ممارسة أو خبرة ذاتية فى هذا المقام الجليل.

إننى على يقين من أن الذين يهاجمون السنة الآن فى الصحف والمجلات لو عقد لأحدهم اختبار فى علوم الحديث مهما طال أو قصر، سهل أو صعب لرسب فيه بالخط الثلث ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً.

إنهم يتصايحون فى الفضاء، ويحاربون فى الهواء، أو فى غير مواجهة ولو ووجهوا لأنكشفوا وافتضح أمرهم عند الناس، وقديما قال الشاعر:

اذا ما الجبان خلا بأرض   تمنَّى الطعنَ فيها والنزالا

مقلدون لا مبتكرون :

منكرو السنة فى هذه الشبهة: شبهة بشرية الرواة مقلدون - كعادتهم - لا مبتكرون، ما فى ذلك ريب أنهم مقلدون لمكذبى الرسل على مدى التاريخ النبوى كله، فالقرآن الأمين يقص علينا مسالك مكذبى الرسل كلما بلغوهم ما أنزله الله عليهم، وإليك البيان.

فى سورة ابراهيم عليه السلام ورد هذا الحوار المحكى بين الرسل والذين كذَّبوهم من أقوامهم:

﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّىٰ قَالُوا إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ * قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَانٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [ابراهيم: ١٠ – ١١]

انظر إلى هذا المنطق المعوج الذى واجه به مكذبو الرسل الرسل الذين أرسلهم الله إليهم.

رفضوا رسالاتهم والإيمان بها، بحجة أنهم بشر مثلهم ليس لهم عليهم سلطان.

وهذه شبيه بموقف منكرى السنة، الذين يرفضون السنة بحجة، أو شبهة أن رواتها من الصحابة، والتابعين بشر؟!

ثم انظر إلى صوت الحكمة العالية فى رد الرسل على هؤلاء المكذبين: ﴿ إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾

ونذكر القارئ أن منكرى السنة رفضوها فى هذه الشبهة، لأن رواتها بشر يخطئون ويصيبون نذكر القارئ بهذا لنبين له لطيفة من لطائف بلاغة القرآن، وهى أنهم وصفوا البشر بأنهم يخطئون ويصيبون وهذان الوصفان متحققان فيما حكاه القرآن فى هاتين الآيتين: أعنى الإصابة والخطأ.

فالمخطئ هم مكذبو الرسل، ومثلهم منكرو السنة، لأنهم جميعًا اعتمدوا فى تكذيب الرسل، وتكذيب السنة على علة واحدة، هى بشرية الرسل والرواة.

أما المصيبون فهم الرسل، والمؤمنون بسنة خاتمهم ﷺ، المحتكمون إليها فى حياتهم طاعة لله ورسوله ومثل هذا ورد فى سورة «يس» فى الحديث عن أصحاب القرية:

﴿ وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴾ [يس: ١٣ – ١٥]

هذا هو التقليد الذى سار عليه منكرو السنة، فليس لهم من قدوة إلا مكذبو الرسل، وليس لمكذبى الرسل من إمام إلا الشيطان، الذى يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير.

وقد حكى عنهم القرآن هذه المقولة فى سور أخرى كالأعراف والفرقان والقمر وغيرها، من السور التى فيها قصص الأنبياء ومما حكاه عن مشركى العرب من رفضهم لرسالة محمد ﷺ، قوله عز وجل:

﴿ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣]

وقولهم عن القرآن فى بيان رفضهم له:

﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ [المدثر: ٢٥]

فهل ترى من كبير فروق بين مكذبى الرسل، وبين منكرى السنة المطهرة.؟!

إنهم – جميعا – مكذبون للرسل فى أصول ما جاءوا به، وفى فروعه.

* * *

الشبهة الحادية عشرة
نُدْرة الصحيح فى محفوظ البخارى

كنا، ونحن صغار فى الريف المصرى، نسمع كبارنا يرددون مثلا أو حكمة، والحِكَم والأمثال يودعها أصحابها خلاصات تجارب الحياة، ويرددونها فى مناسباتها التى يتكرر وقوعها فى الحياة.

ومن الأمثال التى تعيها الذاكرة الآن، مثل يقول:

«الغريق يتعلق بالقشة» والقشة جزء صغير من حطام النبات، وهى تمثل منتهى الضعف، ولذلك كان العرب يصفون الأمر الهين الذى يكون سببا فى هلاك صاحبه بالقشة، ويقول: «القشة التى قصمت ظهر البعير» أى تسببت فى تحطيم كائن عظيم، المرموز له بـ «البعير» فى القوة والضخامة.

ومنكرو السنة فى تصيدهم الشبهات لإنكارها، ذكَّرونا بالمثل الأول:

«الغريق يتعلق بالقشة» والقشة لا تنقذ الغريق من الغرق، بل سيجذبها معه الغريق إلى قاع البحر، والمراد من هذا المثل عند مردديه، أن الغريق لما فقد كل وسيلة لإنقاذه، ولم يبصر إلاَّ قشة حمله اليأس على التمسك بها. ولعل، وعسى.

كذلك منكرو السنة تراهم يتهافتون وراء اقتناص الشبهات لإنكار السنة، مهما كانت تافهة، ضعيفة ولسان حالهم يقول: لعلَّ، وعسى.

والشبهة التى نحن بصدد تفنيدها ونقضها - الآن - أوضح شاهد على تهافت منكرى السنة، وهى كما قد رأيت:

«ندرة الصحيح فى محفوظ البخارى» يعنى أنهم نظروا فى مقدمته التى سدَّر بها صحيحه، وما نُقِل عنه من أنه كان يحفظ ستمائة ألف حديث، ومع ذلك لم يدوِّن منها فى صحيحه إلا أربعة آلاف حديث مع حذف المكرر، وحوالى سبعة آلاف حديث بالمكرر.

وقد استنتج منكرو السنة، والقادحون فيها، من هذا التنظير بين المحفوظ والمكتوب أن البخارى رضى الله عنه لم يصح عنده من ستمائة ألف حديث إلا ما كتبه هو فى صحيحه.

بل إن بعض منكرى السنة يهوّل كثيرا فى التشكيك فى الحديث النبوى، فادعى أن ٩٧٪ من الأحاديث النبوية الشريفة مكذوب على رسول الله لأسباب سياسة؟! (ينظر الأهرام العربى ٢٦/٦/١٩٩٩ م).

يعنى أن جملة الأحاديث النبوية كلها لم يصح منها إلا ٣٪ ؟!

وهذه دعوة صريحة إلى نزع الثقة عن السنة النبوية كلها ومحوها من الوجود، ولنضرب لذلك مثلا:

لو أن جائعا كاد يهلك من الجوع وجد مائة تمرة صالحة للأكل، فهمّ بأن يتناول بعضا منها لإنقاذ نفسه من الجوع ولكن رجلا آخر صاح به قائلا:

احذر الأكل من هذا التمر، لأن ٩٧ ثمرة منها محقونة بمادة سمية تقتل من أكلها فى الحال. فماذا يكون رد الفعل؟

رد الفعل سيكون التوقف الحذر عن الأكل، لأن فيه تعرضا للموت، أو قل للانتحار.

وهذا ما يريده منكرو السنة من هذه الحملات التى يشنونها ضد السنة النبوية، لحاجة فى نفس يعقوب.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذه الشبهة المثارة هنا، خفيفة الوزن جداً، ومنكرو السنة يعلمون أنها خفيفة الوزن، ولكن إغرامهم بتصيّد الطعون والمعايب، حملهم على هذا العناد الممقوت، مع علمهم كذلك برد خصومهم عليهم.

صحيح أن البخارى - كما قال هو نفسه - كان يحفظ ستمائة ألف حديث، وصحيح أنه لم يدوّن منها إلا أربعة آلاف حديث.

وليس معنى هذا أن الإمام البخارى لم يصح عنده من محفوظه (ستمائة ألف حديث) إلا هذا القدر القليل (أربعة آلاف حديث).

لأن البخارى - رضى الله عنه - ألزم نفسه منهجا فى تدوين الحديث، وهو كتابة حديثين اثنين فى اليوم الواحد، وكان يتوضأ ويصلى ركعتى الاستخارة قبل أن يضعهما فى صحيحه المعروف.

ولذلك استغرق تأليف صحيحه ست عشرة سنة، وقد حرص البخارى على تدوين الصحيح، ولكنه لم يدون كل ما صح عنده، حيث قال:

« ما أدخلت فى كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح مخافة الطول » (تدريب الراوى: ١ / ٩٨).

ونحن لا نقول إن الستمائة ألف حديث التى كان يحفظها البخارى كلها صحيحة، ولم يدع هو ذلك. ولكن الذى نرفضه أن ما عدا ما دوَّنه فى صحيحه كان ترك تدوينه عدم صحته كما يدعى منكرو السنة المغالون فى الحمل عليها بغية عزلها عن حياة المسلمين.

وهب أن الصحيح من محفوظ البخارى خمسمائة ألف حديث فكم كان يلزمه من الوقت حتى يفرغ من تدوينها كلها، والمعروف أنه لم يكن يكتب إلا حديثين فى اليوم الواحد؟

إنه يحتاج إلى ٧١٤ سنة تقريبا كان ينبغى أن يعيشها البخارى بعد الطفولة، وقبل الشيخوخة، والمعروف أن عمره لم يتجاوز الستين إلا بقليل شاملا سنى نشأته الأولى.

كما أن للإمام البخارى عذراً، أو أعذاراً أخرى، فهو لم يكن مجرد سارد لما دوَّنه من الأحاديث، بل كان تدوينه موزعا على أبواب الفقه وفروعها الدقيقة، وكان يقطِّع الحديث الواحد أجزاء، يضع كل جزء فى مقامه من علم الفقه.، مع وضع عناوين لمسائل الفقه المسوق من أجلها الحديث.

ومن له دراية بعمل البخارى فى صحيحه يراه يبدى آراءه فى كثير من المسائل، مع رغبته فى عدم الطول فى صحيحه كما صرَّح بذلك هو فى العبارة التى نقلناها عنه فى ما تقدم.

هذا هو الصواب الذى ينبغى أن يقال فى تدوين البخارى رضى الله عنه.

لا ما يقوله منكرو السنة المرجفون.

الشبهة الثانية عشرة

البخارى ومسلم لم يسلما من النقد

فى كثير من العلوم الإسلامية والعربية، قمم شامخة، احتلت تلك القمم مكان الصدارة فى مجالاتهم، ففى علوم العربية، يشار إلى سيبويه بالبنان، وفى علوم النقد الأدبى ترى الآمدى صاحب الموازنة، والقاضى الجرجانى صاحب الوساطة منارتين سامقتين، وفى علوم القرآن والإعجاز تجد الإمامين القاضى أبا بكر الباقلانى، وعبد القاهر الجرجانى فارسين لا يشق لهما غبار، وفى علوم أصول الفقه تجد الإمام الغزالى صاحب المستصفى، والآمدى صاحب الإحكام فى أصول الأحكام بحرين زاخرين.

أما فى علوم الحديث فقد سطع فى سمائها الإمام البخارى، والإمام مسلم رضى الله عنهما، وصار لكتابيهما منزلة لا تضارع فى هذا المجال.

وهذه القمم الشامخة، والأئمة الأعلام صاروا «حجة» فى تخصصاتهم، ورموزاً فى تاريخ الحركة العلمية الإسلامية، وخصوم الإسلام المعاصرون، يصوبون سهامهم دائما نحو هذه القمم، وتلك الرموز، لأن فى النيل منهم نيلا من المعارف التى برزوا فيها، إنهم أصحاب «العروش» التى تحمى حمى الدين. فكان إسقاطهم عند خصوم الإسلام، وعملاء خصوم الإسلام مطلبا «استراتيجيا» يسعون لتحقيقه بكل ما أوتوا من دهاء ومكر وخديعة.

وجريا على هذا «المنهج» ترى منكرى السنة يتخذون منهما غرضا لقذائفهم، لأنهم يعلمون أن الأمة شديدة التقدير لهما عظيمة الثقة فى صحيحيهما، فإذا نجحوا فى العصف بهما أصابوا السنة والأمة معًا فى مقتل يصعب بعده استمرار الحياة، فقد جعلوا من أسبابهم (شبهاتهم) لإنكار السنة الطعن فيهما، وفى عملهما، لتنهار بعد ذلك صروح السنة فى غيرهما من الكتب والمصنفات الأخرى.

هذا هو السر فى التركيز على صحيحى البخارى ومسلم فى هذه الآونة.

وعلى عادتهم من التهافت فى تصيد المعايب والمآخذ، تراهم يرددون كثيراً أن صحيحى البخارى ومسلم لم يسلما من نقد علماء الحديث، الذين جاءوا بعدهما، كالحاكم والبيهقى، والدارقطنى وابن الجوزى، وغيرهم.

ثم اتخذوا من نقد العلماء لهما وليجة، لنزع الثقة عنهما وإخضاعهما لغربلة، بغربال واسع «الثقوب» ليسقط كل أوجل ما فيهما من الأحاديث الصحاح (ينظر جريدة الجيل التى تطبع فى قبرص وتوزع فى مصر [مارس ١٩٩٩م].

إنهم يدعون أن فى صحيحى البخارى ومسلم مما عدوه صحيحًا من الأحاديث:

ما يخالف القرآن، وما يخالف العقل، وما يخالف الواقع المحسوس وما يقدح فى عدالة الله، وما يوافق مكايد اليهود للإسلام؟! وما يوافق هوى النصارى، وما هو خرافة خالصة؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

ونعتمد فى تفنيد هذه الشبهة - بعد الاعتماد على الله - على ما يأتى:

أولا: إن صحيحى البخارى ومسلم كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله فى العمل للدنيا والآخرة. والأمة لا تجتمع على ضلالة، كما جاء فى الحديث الشريف فى طرق متعددة.

ثانيا: أن حركة النقد التى دارت حول ما فى البخارى ومسلم من أحاديث، أسفرت عن ملاحظات شملت مائتى حديث وعشرة أحاديث من أكثر من أربعة آلاف حديث اتفقا عليها، تفصيلها الآتى:

- ثمانية وسبعون حديثا فى صحيح البخارى.

● مائة واثنان وثلاثون حديثا فى صحيح مسلم .

وهذه الأحاديث التى انتقدت فى الصحيحين لم يكن نقدها موضع إجماع عند المحدثين ، وليس فيها أحاديث موضوعة، وقد أعلن بعض النقاد من علماء الحديث أن هذا النقد بنى على قواعد أو علل ضعيفة غير قادحة فى سلامة الحديث كما أن الأحاديث التى انتقدت عند البخارى ليس لها مساس بأصل الكتاب ، بل هى من الأحاديث التى ذكرها البخارى على سبيل الاستئناس [ينظر مقدمة ابن حجر لشرح البخارى ، فتح البارى (٣٤٦) .

وأيا كان الأمر فإن نقد علماء الحديث لبعض ما في البخارى ومسلم ليس فيه لمنكرى السنة حجة ، بل هو حجة عليهم ، حيث لم ينظر المحدثون إلي هذين الإمامين الجليلين نظرة تقديس ترفعهما إلى درجة العصمة من الخطأ والسهو ، وإنما كملوا بنقدهم لبعض ما في الصحيحين الاتقان الذى يبث فى النفوس الاطمئنان إلي سلامة السنة المعتمدة لدى الأمة من التزوير والخلل ، وهذا ما يريده منكرو السنة من شغبهم وصياحهم الآن .

ثالثا : إن بعض هذه الأحاديث التى انتقدت عند البخارى ومسلم كان مرجع النقد فيها إلى عدم التزام شروطهما التى التزماها فى الرواية . وهذا لا يعنى أن هذه الأحاديث ضعيفة أو مكذوبة ، ولم يقل بذلك أحد من علماء الحديث الخبراء بأصول الرواية متنا وسنداً ، بل قال بعض هؤلاء النقاد إن ما أخذ على الإمامين معتمد عند الحفاظ ووارد من جهات أخرى .

ومنكرو السنة المعاصرون لا يعلمون من أصول هذا الفن إلا صوراً شائهة ، ولو أنهم أطلعوا علي بعض أمهات كتب الحديث ، مثل « توضيح الأفكار » لظهرت لهم قماءة أنفسهم ، وجهلهم بفنون السباحة والغوص فى هذا الخضم العميق ، الذى لا شواطئ له . ولكن علوم الدين - الآن - أصبحت كلأً مباحا لكل « من فك الخط » من الأميين الجهلة الذين يتركون ما يعرفون ، ويهرفون بما لا يعرفون ويدعون أنهم « تنويريون » مجددون .

رابعًا : أننا نحيلهم ليعرفوا لأنفسهم قدرها فى مجال الحديث وعلومه ، إلى الفصل الضافى الذي عقده العلامة ابن حجر العسقلانى ، في دراسة عشرة أحاديث ومائة من الأحاديث التى انتقدت عند البخارى ، ومشاركة مسلم في تخريج اثنين وثلاثين حديثا منها ، ناقشها ودرسها حديثا حديثا ، مستعملا فى دراسته إياها قواعد نقد الحديث التى لا يعرف منكرو السنة عنها شيئا.

إننا ندعوهم – ليرحموا أنفسهم بالسكوت – إلي الإطلاع على هذا الفصل ليبين لهم أنهم محرومون تماما من أدوات السير فى هذا الطريق ، وإلا فعليهم أن يقدموا للأمة نقداً علميا دقيقا لما يرونه موضوعا للغربلة عند الإمامين البخارى ومسلم . أما هذا التهريج الذى دأبوا على نشره فهو بضاعة المهزومين .

* * *

الشبهة الثالثة عشرة

السنة ليست وحيا ؟!

فى هذه الشبهة يحاول منكرو السنة الحط من شأنها ، وتجريدها من خصائصها الدينية ، فهى عندهم مجرد كلام للنبى ﷺ ، وأن كلامه ليس فيه إلزام للأمة .

ويطعنون فى الحديث الشريف : « ألا إنى أوتيت القرآن ومثله معه » ويعتمدون فى طعنهم فيه على حديث النهى عن كتابة أحاديث النبى عليه الصلاة و السلام ، ويقولون لو كانت السنة من عند الله لما نهى عن كتابتها النبى، بل كان المتعين الأمر بكتابتها مثل القرآن تماما .

ويقول بعضهم : لو كانت السنة وحيا من عند الله ما أهمل النبي تدوينها وكتابتها ، إلي أن يأتى البخارى ومسلم فى القرن الثالث فيقوما بمهمة كان ينبغى أن يدعو إليها النبى نفسه فى حياته .

كما يحرفون معنى قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣ ، ٤] .

يحرفون معناه ؛ لأن أنصار السنة يستدلون به على أن السنة التى صح صدورها عن النبى ﷺ من عند الله . واليك ما قالوه فى هذا الشأن :

قال بعضهم : إن ما كان يقوم به النبى ﷺ ، هو وحى كله ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ والاستناد إلى هذه الآية الكريمة لا مسوغ له هنا ، فالضمير « هو » لا يعود إلي النبى ﷺ ، وإنما يعود بوضوح – وحصرا – إلى الكتاب المنزل .[الكتاب والقرآن : ٥٤٥] د/محمد شحرور .

هذه خلاصة وجيزة لما قالوه حول تفريغ السنة من محتواها الدينى ، باعتبارها شطر الرسالة الثانى بعد القرآن ، وتراهم فى سبيل الوصول إلي هذه الآية

ينتحلون الأسباب الواهية ويتجرأون على إهدار قيمة النصوص ، التى تقف فى طريقهم على النحو الذى رأيت .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

السنة التى استوفت شروط الصحة سنداً ومتناً لا ريب أنها كلام نطق به النبى ﷺ ، وأنه من مقومات الرسالة ، ومتصل بمهمة التبليغ ، التى من أجلها أرسل الله محمداً ﷺ ، ليقيم على الناس الحجة ، وتتم عملية التكليف .

وما كان هذا شأنه فهو صادق كل الصدق ، والناس ملزمون به مثل إلزامهم بالقرآن سواء بسواء ، إذ لا فرق بين أمر أو نهى طريقه القرآن ، وأمر ونهى طريقه السنة النبوية .

وهذا ما يفيده الحديث المشهور : « الأ وإنى أوتيت القرآن ومثله معه » .

فالمثلية بين القرآن ، وبين ما أُوتيه الرسول ﷺ ليست مثليه (الكم) - أعنى العدد - وإنما هى مثلية (الكيف) .

ليست مثلية العدد فيكون عدد الأحاديث النبوية مثل عدد آيات القرآن ، أو جُمَل الأحاديث مساوية لـ (جُمَل) القرآن ، ولا ينبغى أن يخطر هذا المعنى علي بال أحد .

وإنما هى مثلية (الكيف) ويمكن توضيحها فى الآتى :

- مثلية « الحقية » فالقرآن حق لا باطل فيه ، والسنة حق لا باطل فيها .
- مثلية الطاعة والامتثال ، فتجب طاعة الرسول فى ما أمر به أو نهى عنه .

وبعد هذا ليس مهما عندنا أن يكون طريق السنة هو الوحى الحرفى ، أو الوحى المعنوى ، أو يكون طريقها الإلهام ، أو يكون طريقها الاجتهاد كما ذهب إلي هذا بعض العلماء ، وبالغ فيه منكرو السنة .

يكفينا أن السنة التى صح صدورها عن النبى ﷺ : كلام خرج من فمه الطاهر ، أو فعل كان هو فاعله ، أو تقرير لفعل صدر من غيره فلم ينهه عنه وكان المراد بكل ذلك التبليغ عن الله عز وجل .

أقول يكفينا هذا ، ولا نتطلب شيئًا آخر بعده ، لأن به تقوم الحجة ، ويتضح المراد .

تحريف معنى الآية :

رأينا كيف حرَّف منكرو السنة معنى آية « النجم » وجزموا بأن ﴿ **إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾ وصف للقرآن وحده ، ولا تدخل السنة فى هذا الوحى بحال ، ويقدح فى هذا الجزم سياق الآيات :

﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾ .

منكرو السنة فرَّقوا بين الضمير المستتر فى « ينطق » وهو فاعل النطق فجعلوه للنبى أو أبقوه على دلالته الظاهرة – وهذا حق لا نزاع فيه – وبين الضمير الظاهر المنفصل فى ﴿ **إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ** ﴾ فجعلوا الضمير (هو) عائداً على القرآن وحده .

وهذا تعسف محض ؛ لأن القرآن لم يرد له ذكر هنا حتى يعود عليه الضمير؛ ولأن لهذا الضمير مرجعًا فى الآية قبله ، وهو « النطق » المفهوم من الفعل المضارع « ينطق » أي : وما نطقه ﷺ إلا وحى يوحى . سواء فى ذلك القرآن والسنة .ولأن المقام مقام ثناء وتزكية لرسول الله ﷺ . من طهارة قلب ، وصدق لسان .

وقد أكد الحق عز وجل هذا الثناء بالتوكيد القسمى ﴿ **وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ** ﴾ .

ثم نزه الله رسوله بعد ذلك فنفى عنه الضلال والغواية ﴿ **مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ** ﴾ .

ثم نفى تأثير أهواء النفس فى قوله وحديثه (نطقه) ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ** ﴾ . ثم حصر نطقه في كونه وحيا .

فمن أين فهم هؤلاء المرجفون أن الضمير في ﴿ **إِنْ هُوَ** ﴾ عائد على القرآن وحده؟

إن محمداً – ﷺ – كان ينطق بالسنة كما ينطق بالقرآن ، فكان حريا بهم – لو كانوا منصفين – أن يقولوا إن الضمير فى ﴿إِنْ هُوَ﴾ شامل لما نطق به النبى كله ، سواء كان نطقه قرآنا ، أو سنة مراداً بها التبليغ عن الله عز وجل، ولما كان محمد ﷺ ينطق بالقرآن وبالسنة وقد سميت هذه السنة وحياكما تقدم ، فرّق كثير من العلماء بين وحى القرآن ووحى السنة :

● فوحى القرآن ما كان باللفظ والمعنى ، ولا تجوز بحال روايته بالمعنى فحسب .

ووحى السنة ما كان بالمعنى ، واللفظ من عند النبى ﷺ ، ويجوز روايتها عنه – عليه الصلاة السلام – بالمعنى عند الضرورة . نطقا لا كتابة .

● أو أن القرآن وحي جَلِيٌّ ، والسنة وحى خَفِيٌّ وكون السنة من عند الله ، بأى كيفية أعلم الله بها رسوله ، هذا المعنى يؤيده القرآن الحكيم مرة أخرى فى قوله تعالي : ﴿وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٣] .

فهل – بعد هذا – يكون لشبهة منكرى السنة هذه رواج أو قبول ، عند ذوى العقول .

ولا يقدح فى كون السنة وحى معنى لا وحى ألفاظ ، أن بعض الأحاديث تختلف رواياتها بوضع لفظ مكان آخر أو بالزيادة والنقص ،أو بالتقديم والتأخير .

لأن هذه «الاختلافات» إن كانت بسبب اختلاف السماع عن رسول الله ، فإن كل راو يروى ما سمع كما سمع من رسول الله عليه الصلاة السلام ، فمرة نطق بهذا ، ومرة نطق بذاك حتى وإن ترتب على ذلك اختلاف المعنى .

وما أشبه هذا فى السنة الصحيحة باختلاف القراءات في القرآن ، والقراءات الصحيحة كلها قرآن . ولا تقدح هذه القراءات فى مصدرية القرآن ، وهو الوحى المتعبد بتلاوته .

* * *

الشبهة الرابعة عشرة

نُدْرة الاستدلال بالحديث عن أبى حنيفة ؟!

الإمام أبو حنيفة النعمان رضى الله عنه، أول الأئمة الأربعة الكبار، أصحاب المذاهب الفقهية: مالك، والشافعى، وأحمد رضى الله عنهم.

ولد بالكوفة عام (٨٠ هـ) وتوفى ببغداد عام (١٥٠ هـ) فهو رائد الفقه الإسلامى المذهبى.

وكان هذا الإمام العظيم له خصوم سياسيون، هم الأمويون والعباسيون وكان له هو مواقف حازمة معهم من كثرة نقده لهم، وبخاصة حول بعض الأمراء الأمويين، وقد رفض الإمام أبو حنيفة منصب القضاء حين عرضوه عليه، واعتذر بأنه لا يصلح له، كما كان يرفض هداياهم، ويظهر تعففه عنها.

وإعمالاً بمبدأ الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر، كان رضى الله عنه ينقد فى مجالسه العلمية الأحكام التى يصدرها بعض القضاة خطأ، أو فيها شئ من الخطأ.

ومن أشهر مواقفه فى هذا المجال نقده لقاضى القضاة ابن أبى ليلى فى حكم جلدٍ نفذه خطأ.

والقصة بتمامها: أن امرأة مجنونة قالت لرجل: يا ابن الزانيين فأقام ابن أبى ليلى عليها الحد فى المسجد، وجلدها وهى قائمة. وجلدها مائة وستين جلدة؛ لأنها قذفت أبا الرجل وأمه؟ فبلغ ذلك أبا حنيفة، فقال: أخطأ ابن أبى ليلة فى هذه الواقعة فى ستة مواضع:

- أقام الحد فى المسجد، والحدود لا تقام فى المساجد.
- وضربها وهى قائمة، والنساء يضربن فى الحدود قاعدات.

● وأقام عليها حدين، أحدهما للأب، والآخر للأم، ولو أن رجلا قذف جماعة فليس عليه إلا حد واحد.

● وجمع بين حدين فى مجلس واحد، والحدود لا يجمع بينهاحتى يجف السابق منها.

● وأقام الحد والمقذوف غائب، ولم يحضر ولم يدع (يرفع الدعوى).

● وأقام الحد على مجنونة، والجنون يرفع المسئولية. هذه المواقف الجادة أكثرت من شدة الخصومة على الإمام أبى حنيفة وأشاع عنه خصومه، وهو حى، أنه يرفض الاستدلال بالحديث النبوى، ويفتى فى المسائل التى لم يجد لها دليلا فى القرآن، يفتى فيها برأيه ولا يَعْمَل فيها بسنة رسول الله ﷺ .

وقد تصدى الإمام أبو حنيفة لهذه الافتراءات التى روجها خصومه ضده.

ومنكرو السنة وجدوا هذه الشبهة جاهزة، فتلقفوها كما تتلقف « الجلالة » القاذورات من أكوام القمامة ثم أخذوا يعجنون منها ويخبزون، ويبالغون فيها ويضيفون زعموا أن أبا حنيفة لم يكن يقبل من السنة إلا سبعة عشر حديثا وأن فقهه متأثر بالثقافة الفارسية الوثنية، وهو فارسى الأصل، والحنين إلى الأصل غريزة مركوزة فى طباع الناس، والهدف من هذه اللجاجة الإيحاء إلى العامة بأن السنة لا يثق فى صحة رواياتها الإمام أبو حنيفة، وهو من هو فى الإمامة والريادة والفقه. فمن الضلال إذن اعتبار السنة مصدراً للتشريع فى الإسلام؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

إن فيما تقدم جانبا كبيرا فى تفنيد هذه الشبهة ونقضها فقد عاش الإمام، وهو عالم، أكثر من ثلاثين سنة فى ظل الدولة الأموية، وثمانى عشرة سنة فى ظل الدولة العباسية، وقد ضيق عليه الأمويون الخناق ففر من دمشق عاصمة دولتهم إلى مكة المكرمة، ثم عاد إلى بغداد لما آل الأمر إلى بنى العباس ولكن تمسكه بالحق، والانتصار له أنشأ بينه وبين أمراء الدولة العباسية خصومة جديدة، إلى درجة أن منعوه من الفتوى ودرس العلم، وزجوا به إلى السجن فى آخريات حياته

ولم يجد خصوم أبى حنيفة من السياسيين والقضاة عيبا يسوئون به سمعته سوى أن يفتروا عليه بإعراضه عن السنة وإحلال الرأى محلها.

وقد دافع الإمام عن نفسه، ورد على ادعاءات خصومه القدماء ردوداً مفحمة سجلتها الرواية الأمينة بكل إخلاص وصدق، قال الإمام رحمه الله:

«كذب والله وافترى علينا من يقول: إننا نقدم القياس – يعنى الرأى – على النص – يعنى الحديث – وهل يُحتاج بعد النص إلى قياس»؟ (ينظر الميزان للشعرانى: ٥١).

وقال: «نحن لا نقيس إلا عند الضرورة الشديدة، وذلك أننا ننظر فى دليل المسألة من الكتاب والسنة، أو أقضية الصحابة. فإن لم نجد دليلا قسنا حينئذ مسكوتا عنه على منطوق به» (نفس المصدر السابق) هذا كلام إمام يقدر السنة حق قدرها، ويجعلها تالية للقرآن فى الاستدلال، وإن ادعى خصومه عليه وأكثروا وكان يقول: «إنا نأخذ أولا بكتاب الله، ثم السنة، ثم بأقضية الصحابة، ونعمل بما اتفقوا عليه، فإن اختلفوا قسنا حكما على حكم، بجامع العلة بين المسألتين، حتى يتضح المعنى».

وكان يقول: «ما جاء عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، بأبى وأمى – أى أفدى رسول الله بأبى وأمى – وليس لنا مخالفته. وما جاء عن أصحابه تخيرنا. وما جاء عن غيرهم – يعنى التابعين – فهم رجال ونحن رجال».

وفى رواية أخرى: «زاحمناهم» يعنى: لنا حق إبداء الرأى فى المسألة معهم.

إذن، فما الذى يريده منكرو السنة من الإمام أبى حنيفة حتى يقلعوا عن الافتراء عليه، ويعرضوا عن اتخاذه منبع شبهة للطعن فى سنة خاتم الأنبياء والمرسلين؟!

إن الإمام أبا حنيفة لم يختلف عن بقية الأئمة الكبار أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة.

فأصول مذهبه هى أصول مذاهبهم المتفق عليها بينهم، وهى على الترتيب: الكتاب - السنة - القياس - الإجماع. فعلام الإساءة إلى هذا الإمام العظيم؟ وكيف يتخذ منه الضالون المضلون قدوة لهم فى الإساءة إلى سنة رسول الله الكريم؟!.

وقد فاتهم أن أحاديث رسول الله لم تكن قد جمعت جمعا موسعا مدروسا فى حياة أبى حنيفة، فكان رضى الله عنه إن أعرض عن اعتماد شئ من الأحاديث فإنه يريد التثبت والتأكد من صحته، لا أنه يرفض السنة رفضا مطلقا.

وقد جهل هؤلاء الزنادقة أن لأبى حنيفة مسنداً فى الحديث النبوى، جمع فيه اكثر من خمسمائة حديث، وهو مطبوع متداول، ولكن العناد يصيب أهله بعمى حالك، وإن كانوا يبصرون.

* * *

الشبهة الخامسة عشرة
ضياع خمسمائة خطبة نبوية؟!

هذه شبهة جديدة أملاها الشيطان على بعض منكرى السنة المعاصرين، ثم أخذ الآخرون يرددونها ويهولون من شأنها ظانين أنهم اكتشفوا معول هدم للسنة لم يعرفه من قبلهم أحد.

ومن صور التهويل عنوان طالعتنا به مجلة (روز اليوسف) فى منتصف عمود من مقال لواحد من منكرى السنة المعاصرين، والعنوان كتب بشكل بارز لافت للنظر، وهو: «التدوين الباطل استبعد ٥٠٠ خطبة للنبى ﷺ لأسباب سياسية؟!

والنظر العابر فى هذا الكلام يريك أن منكرى السنة وظفوا هذه الشبهة للاستدلال على أن رواية الحديث النبوى ينبغى أن لا يثق فيها أحد، فقد كان تدوينها باطلاً. بدليل أنه لم يرو لنا خطبة واحدة من خطب النبى التى ألقاها فى المسلمين؟!

فليس المقصود عند هؤلاء الماكرين مكر السوء أن يعاد النظر فى الحديث النبوى (غربلته) للتمييز بين الصحيح وغير الصحيح من الأحاديث المدونة – الآن – فى كتب الحديث المعتمدة عند الأمة، ليس هذا هو المراد، ولن يكون، بل مرادهم هو الحكم على جميع الأحاديث بالزيف والافتراء.

فقد زعم كاتب روز اليوسف أن التدوين باطل أصلاً، عرفوا هم هذا البطلان من خلال فرز ثان قاموا به بعد الفرز الأول لعلماء الحديث رواية ودراية.

ثم يتمادى فى الوهم، ويدعى أن سبب استبعاد ألـ ٥٠٠ خطبة النبوية كان لأسباب سياسية نجمت فى عصر تدوين الحديث، يعنى عصر رجال القرن الثالث

ومنهم الإمامان البخارى ومسلم ويقول: لأن تلك الخطب المستبعدة كانت ضد نظم الحكم فى الدولة العباسية. فما كان من الأمراء إلا أن أغروا رواة الحديث على استبعاد تلك الخطب الخمسمائة عن التدوين؟! (ينظر روز اليوسف ١٠/ ٤/ ١٩٩٩م).

طبعا، منكرو السنة سعداء جداً بهذا الاختراع، الذى لم يسبقهم إليه أحد على مدى التاريخ الإسلامى كله.

وسعداء أكثر لأنهم فهموا أنهم أوقعوا نصراء السنة فى حرج شديد وسدوا عليهم منافذ الدفاع، وحبسوا فى خندق حاجب للرؤية عازل للصوت. خانق للأنفاس.

ولم يدركوا أنهم هم الذين هووا إلى الحضيض، ولفوا حول أعناقهم حبل الخزى، ووضعوا فوق رءوسهم تاج الجهل. وهم لا يشعرون أولا يعقلون.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

أنصار الباطل حين ينتشون باستنشاق رائحة الباطل الخبيثة تأخذهم حالة من الغيبوبة، فلا يدرون ماذا يقولون، وإذا قالوا وقعوا فى (الهجر) وأضحكوا عليهم ومنهم طوب الأرض.

وهذه الشبهة واحدة من أفضح فضائحهم على الإطلاق، وإن ظنوا أنهم فيها عباقرة ومغاوير.

ولعل القارئ يتساءل: من أين لهم هذه الإحصائية (٥٠٠ خطبة) هم لم يقولوا من أين لهم ذلك، لكن المتبادر إلى الذهن أنهم قدَّروا خطب الجمعة التى كان يلقيها النبى ﷺ بالمدينة المنورة بعد الهجرة (عشر سنوات) بواقع السنة فى تقديرهم خمسون خطبة ونحن لا يدخل فى حسابنا عدد الخطب وكيفية إحصائها، ولكن الذى نركز عليه بيان الجهل المركب عندهم فرداً وجماعة، لأن الجهل ملازم لهم فى إنكارهم للسنة، ملازمة الظل لمصدره.

أما مواجهتنا لهم فى هذه الشبهة فتقوم على المحاور الآتية :

الأول : ونبدأ بتمهيد يتولد عنه سؤال :

التمهيد : إن الطريق الوحيد لمعرفتنا بسنة رسول الله ﷺ هو التدوين والرواية . فما دُوِّن فيها هو المعروف عندنا ولا طريق لنا لمعرفة ما لم يُدوَّن إن كان لم يُدَوَّن منها شئ .

هذه حقيقة لا ينكرها أحد ، ولا منكرو السنة ينكرونها بداهة .

السؤال : فمن أين إذن عرف منكرو السنة أن سبب استبعاد خطب النبى الـ (٥٠٠) هو أن تلك الخطب كانت تتناقض مع نظم الحكم التى كانت سائدة فى عصر التدوين .

إنهم يدعون أن تلك الخطب لم تُدوَّن ، يعنى حجبت بألفاظها ومعانيها عن رؤية النور .

سلمنا لكم جدلاً – بهذا الإدعاء – ولكن الذى نريده منكم أن توضحوا لنا من أين ، وعلى أى أساس حكمتم على الخطب التى لم تدون بأنها كانت تناهض نظم الحكم ؟

هل اطلعتم عليها ؟ إن كنتم اطلعتم عليها الآن (القرن الخامس عشر الهجرى) فهى إذن مدَوَّنة فتسقط دعواكم (الساقطة) بطبيعتها .

وإذا لم تكونوا قد اطلعتم عليها جاريناكم جدلاً أنها لم تدون وسألناكم هل أنتم تعلمون الغيب ، لذلك وصفتم بألسنتكم ما لم تره أعينكم ، ولم تسمعه آذانكم .

إنكم محاطون بالخيبة والخزى كيفما كان جوابكم على ما طرحناه عليكم من أسئلة .

إن الحكم على الشئ فرع عن تصوره ، هذه قاعدة من قواعد العقل المسلَّمة عند كل العقلاء .

فإما أن تقروا بتدوين هذه الخطب فيسقط أصل دعواكم وإما أن تقروا بعدم اطلاعكم عليها فيسقط سبب دعواكم فماذا أنتم قائلون؟.

ألستم معنا أن هذه فضيحة، من أفضح فضائحكم، أيها البهاليل العظام؟

الثانى: خطب الرسول لم تستبعد عن التدوين:

إن ما أخذناه عليكم فى المحور الأول هو ثلمة فى العقل، أعنى أنكم أوتيتم من قِبَل عقولكم، فكان خزى الخلل مضروبا عليكم من كل جهة.

أما ما نأخذه عليكم فى هذا المحور (الثانى) فسببه الجهل بموضوع النزاع وهو خطب الرسول ﷺ. أنتم تقولون أنها لم تدوَّن بسبب رفض الأمراء لها، وطاعة العلماء لهم فى هذا الرفض ونحن نقول: هذه فرية فيها من الرعونة، ما يحجب ضوء الشمس ونور القمر. وأقبح الجهل ما كان أرعن.

مصادر جمع وتدوين خطب الرسول ﷺ

ليس من حق الجاهل بأمر أن يجعل جهله هو الفاصل فى حقيقة ذلك الأمر، وهذا ما وقع فيه منكرو السنة المعاصرون. فإن جهلهم بتدوين خطب الرسول حملهم على القول الشنيع الذى تقدم، وهو أن أكثر من خمسمائة خطبة نبوية لم يدونها رواة الحديث بأمر من حكام عصر التدوين، لأن تلك الخطب ضد أنظمة الحكم التى كانت سائدة فى عصر التدوين.

وهذا ادعاء كاذب بكل تصوراته، فقد شمل التدوين الأمين خطب رسول الله ﷺ منذ جمعت السنة مع مطلع القرن الثانى الهجرى.

ولها الآن وجودان:

الأول: تدوين خطب النبى تدوينا مفرقا ومبثوثا فى كتب الحديث والسيرة والتاريخ، وبعض كتب الإعجاز القرآنى. وهذا هو المصدر الأول للوقوف على خطبه عليه الصلاة والسلام.

الثاني: فى العصر الحديث قام اثنان من علماء تونس بجمع خطب النبى فى مصنفين متداولين.

الأول: للشيخ محمد خليل الخطيب بعنوان (إتحاف الآنام بخطب رسول الإسلام).

والثانى: وهو رسالة علمية جامعية بعنوان (خطب الرسول ﷺ) جمعها وتبويبها ودراستها للدكتور عمر القطيطى التونسى.

وقد حرص على جمع تلك الخطب، وتوثيقها علميا ببيان المراجع التى ذكرتها، وحققها تحقيقا ممتازا، وقام بتبوبيها تبويبا فنيا منتظما. ثم وضع عليها دراسة فقهية وبلاغية لم يسبقه إليها أحد، وتقع فى أكثر من ستين ومائتى صفحة من القطع المتوسط. ولم يقتصر على جمع خطب الجمعة، بل شمل عمله الخطب التى قالها رسول الله ﷺ فى المناسبات المختلفة. كالعيدين، والخسوف والكسوف.

وذكر المؤلف إمارات التمييز بين الخطب والأحاديث النبوية المجردة:

مثل: يا أيها الناس – وكان على المنبر، حمد الله وأثنى عليه ثم قال – كان رسول الله يخطب – كان على الصفا – كان على القصواء إلخ ..... إلخ.

هذا ما جهله منكرو السنة، الذين جعلوا من جهلهم إماما يأتمون به ؟!.

فماذا يقولون بعد هذه الحقائق الناصعة؟، هل ما يزالون يدعون أن خطبًا خمسمائة أهملها التدوين الباطل لأسباب سياسية قاتل الله اللجاج. فإنه يورث أهله المهالك.

الثالث: ولجهلهم بمنهج البيان النبوى دَخْلٌ من جهة أخرى ورطهم فى هذه الفضيحة الفاضحة:

لقد فهموا أن الرسول مثل خطباء العصر، يرقى المنبر فلا تقل مدة الخطبه الواحدة عن نصف الساعة، وقد تصل الساعة الكاملة ولما لم يجدوا هذا النوع فى

كتب الحديث وغيرها قالوا: أن خطبه عليه السلام أضاعها التدوين الباطل لأسباب سياسية.

هذه مواجهة قصيرة لما أثاره منكرو السنة فى هذه الشبهة مواجهة حاسمة، قاطعة لدابر افتراءاتهم، ونحن لا يهمنا أن يظل منكرو السنة بعد ذلك على مواقفهم المعادية لله ولرسوله الكريم أو يثوبوا إلى رشدهم، فهم أحرار فى ما يعتقدون. ولكن الذى يهمنا أن نكشف للعامة ولشباب الأمة جهل وعناد هؤلاء المكابرين، أعداء الإسلام، وأعداء الأمة، والله من ورائهم محيط. ولن يغلب باطلهم حقه. والله هو الغالب على أمره فى الدنيا والآخرة.

* * *

الشبهة السادسة عشرة

مصدر السنة ليس معصوما ؟ !

هذه الشبهة مما ردده منكرو السنة المعاصرون، وعوَّلوا عليها كثيراً فى النيل من السنة، والطعن فى أساسها، وهو النبى ﷺ . وتراهم وهم يرددونها يحملون أطنانا من الحقد على من أرسله الله رحمة للعالمين، وفى الوقت نفسه يحملون على المسلمين الموقرين للنبى – كما أمرهم الله – حملات أشبه ما تكون بذفرات المصدور، أو تخليطات المحموم، أو بذاءات المخمور يحملون على المسلمين لأنهم – فى نظر هؤلاء الزنادقة – يقدسون النبى ويدعون له العصمة من الخطأ، وهو بشر، وكأنه إله؟!

وليس لهم من سند يتكئون عليه فى هذا المكر الخبيث إلا حديث تأبير النخل المعروف .

وقصته أن النبى ﷺ مرَّ على قوم يؤبرون نخلا لهم، أى يضعون طلع الذكور فى «أكمام الإناث» فأشار عليهم ﷺ أنهم لو لم يفعلوه لا يضرهم، فتركوه فشاص التمر ولم يكتمل نموه فعادوا إليه وأخبروه، فقال : «أنتم أعلم بأمر دنياكم» (١) بالغ منكرو السنة فى هذه «الواقعة» واتخذوا منها وليجة للتطاول البذئ على مقام الرسالة والرسول، وجزموا بأن الرسول بشر يخطئ ويصيب كسائر البشر، وأنه ليس معصوما من الخطأ ولا مقدسا .

وقبل التصدى لهذه الحماقة نعرض بعض ما قاله منكرو السنة حول هذا الحديث فى هذه الأيام واليك ما قالوه .

---

(١) هذا الحديث رواه مسلم فى صحيحه، من رواية طلحة، ورافع بن خديج وعائشة، وأنس رضى الله عنهم. والحديث ليس المراد به التشريع والتبليغ عن الله عز وجل. بل هو رأى خاص فى شأن دنيوى محدد . .

ولو كان كل ما قال النبى أو صدر عنه من أفعال وحيا من السماء، فماذا عن حادثة تأبير النخل، ونهى النبى عن التأبير مما أدى إلى فساد المحصول، وتعقيبه ﷺ بالقول: «أنتم أعلم بشئون دنياكم» ... وإذا كان موحى من الله فهل كان الله يناقض نفسه؟ ... لقد كان قول النبى «أنتم أعلم بشئون دنياكم» اعتذاراً مهذبا بأدب نبوى، عن خطأ بشرى ارتكبه بنهيه عن تأبير النخل، وفساد المحصول على أصحابه، بكلام بشرى لا عصمة فيه عن الخطأ والسهو والنسيان، لأن محمدا كان إنسانا لا إلهًا» (روز اليوسف ٣/٤/١٩٩٩م).

هذا كلامهم، وهم يتحدثون عن خاتم النبيين وكأن بينهم وبينه ﷺ ثأراً يحاولون التشفى منه قاتلهم الله. مما ينبغى أن يدركه القارئ أن مرادهم بأن ما يصدر عن الرسول ليس وحيا، هو نفى العصمة عنه؛ لأنه بشر، والبشر يخطئون ويصيبون. إذن فالرسول ليس معصوما من الخطأ، وحديث تأبير النخل ساقوه دليلا على صحة دعواهم، لا أنه هو الحديث الوحيد الذى قد اخطأ فيه. بل إن هذا الخطأ يسرى - عندهم - على كل ما صدر عنه مما رواه الثقات من علماء الحديث. ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

إن هؤلاء الجهلة الأغمار، أو الزنادقة الأشرار، لا يتورعون فى الإساءة إلى سنة الرسول الكريم عن أى شئ يقولونه مهما كان من المنكر والزور.

وقد تصدى لهم من قبل العلامة المحقق الكبير أحمد محمد شاكر فقال فيهم ما نصه:

«هذا الحديث مما طنطن به ملحدو مصر، وصنائع أوربة فيها من عبيد المستشرقين، وتلامذة المبشرين، فجعلوه أصلا يحجون به أهل السنة وأنصارها، وخدام الشريعة وحماتها، إذا أرادوا أن ينفوا شيئا من السنة، وأن ينكروا شريعة

من شرائع الإسلام فى المعاملات وشئون الاجتماع وغيرها ... والله يعلم أنهم لا يؤمنون بأصل الدين، ولا بالألوهية، ولا بالرسالة ...» [1].

الملاحدة الذين وصفهم الشيخ شاكر - هنا - كانوا يستدلون بهذا الحديث على أن كل شئون الدنيا لا تخضع لتوجيهات الإسلام، وقد طوَّر منكرو السنة المعاصرون هذا الاستدلال، وجعلوه مفيداً لنفى العصمة عن الرسول ﷺ، والدعويان من وادٍ واحد، بيد أن دعوى المنكرين المعاصرين أشد قبحا من دعوى سلفهم الذين تحدث عنهم الشيخ شاكر رحمه الله لأن منكرى السنة المعاصرين يحاولون هدمها من الأساس كما قد رأيت فى شبهاتهم المذكورة من قبل.

النبى معصوم وإن جحد الحاقدون:

أجمع علماء الأمة على أن الأنبياء معصومون فى مجال التبليغ عن الله عز وجل. وجملة ما ذكروا عصمة الأنبياء عنه هى الأمور الآتية:

«كتمان الرسالة - الكذب فى دعواها - الجهل بأى حكم أنزله الله عليهم - أو الشك فيه - أو التقصير فى تبليغه. ظهور الشيطان لهم فى صورة ملك - تلبيس الشيطان عليهم - أو تسلطه على خواطرهم - تعمد الكذب فى الإخبار عن الله، تعمد بيان أى حكم شرعى على خلاف ما أنزل إليهم، سواء كان ذلك البيان بالقول، أو بالفعل، أو بالرضا والموافقة.

فذلك كله قد انعقد من أهل الشرائع على وجوب عصمة الأنبياء جميعا منه» (ينظر حجية السنة: ٩٦) د/ عبد الغنى عبد الخالق دار الوفاء - القاهرة.

وهذه العصمة الواجبة للأنبياء فى مجال التبليغ وعدم وقوع ما يخالفها منهم من قول أو فعل، أو رضا، ليست مقصورة على الوحى المنزل إليهم من ربهم، بل هى عامة لكل ما يتصل بأصول الرسالة وفروعها وشئون التكليف.

---

(١) ينظر التعليق على الحديث رقم ١٣٩٥ من مسند الإمام أحمد، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر. دار المعارف - القاهرة.

والدليل الشرعى على ذلك متعدد، ومنه الآيات التى أمر الله فيها بطاعة رسله واتباعهم إذ لو كانوا موضع تهمة أو خطأ أو سهو أو نسيان ما أمرنا الله بطاعتهم طاعة مطلقة، هذا فى شأن كل الرسل عليهم الصلاة والسلام.

ومما ورد فى شأن رسولنا الكريم، الذى يتطاول عليه الآن المرجفون قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾ [الأحزاب: ٢١] ومحال أن يكون الإخبار من الله غير مطابق للواقع، لأنه حينئذ يكون الخبر كاذبا، وكلام الله عز وجل صدق كله. ﴿ **وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً** ﴾ [النساء: ١٢٢] وما أكثر الآيات المزكية للنبى، الآمرة بطاعته طاعة مستقلة، المادحة للذين آمنوا به واتبعوه.

وعصمة الأنبياء كما وجبت بإخبار الشرع وجبت باقرار العقل لأن رسل الله أمناء وحى الله ورسالاته، وتصديقهم الجازم واجب ولو جاز - عقلا - الخطأ عليهم فى التبليغ عن الله، لسرى الشك فى أقوالهم وأفعالهم إلى كل ما بلغوه عن الله من وحى ومن غير وحى، ولما أمكن تصديقهم تصديقا جازما، ولفقدت الشرائع هيبتها، وهذا محال فى حكم العقل، كما هو محال فى لسان الشرع. هذا هو الحق، فماذا بعد الحق إلا الضلال.

هذه هى عقيدة المؤمنين الذين لم يلبسوا إيمانهم بظلم - أى بشك - كما جاء فى الحديث الشريف.

فالذين ينفون العصمة عن رسولنا الكريم - ﷺ تمهيداً لرد سنته وإبطالها - يرتكبون كبيرة، وينكرون معلوما من الدين بالضرورة. ويقترفون إثما عظيما.

ليس فى الحديث دليل :

وحديث تأبير النخل، الذى توهموا أنه دليل لهم على نفى العصمة عن رسول الله، ليس لهم فيه دليل، بل هو دليل على جهلهم وعنادهم، شعروا أو لم يشعروا. وإن خيبة الأمل ملازمة لهم فى كيدهم للسنة وصاحبها، والأمة جميعا وزيل لهم مما كتبت أيديهم، وويل لهم مما يكسبون..

إن هذا الحديث لم يرد به النبى ﷺ التبليغ عن الله، ولا وضع قاعدة فقهية، ولا بيان حكم شرعى. وإنما هو رأى أبداه حول أمور تخضع للتجارب، وعمل العقل، فهو عليه السلام، لم يُبعث خبيرا زراعيا، ولا هذا من شأن الرسل والرسالات والأعمال الدنيوية البحتة لم ينزل الله فيها كتابا، ولم يرسل من أجلها رسلاً، وإنما هى أمور يمارسها الإنسان بحرية، وينتقل من تجربة إلى تجربة ويرصد النتائج، ويختار الأصلح.

هذا هو مجال العقل والعلم التجريبى، لا يتدخل فيه الشرع إلا فيما يتعلق بالحل والحرمة، والجواز والكراهة.

يبين هذا كله قوله ﷺ لما راجعه أصحاب النخل حين لم يكتمل لهم تمرهم بعد أن تركوا التأبير:

° «إنما أنا بشر، إذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشئ من رأيى فإنما أنا بشر» رواه مسلم.

وفى رواية: «ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به» رواه مسلم.

وقد حدث شبيه بهذا فى مناسبات أخرى، مثلما حدث فى غزوة بدر لما عسكر النبى بالجيش فى موضع، ثم انتقل منه إلى موضع آخر، نزولا على رأى بعض أصحابه.

ومثلما حدث فى موادعة «غطفان» حين اقترح عليه السلام منحهم جزءا من ثمار المدينة، نظير ألا يكونوا ظهيراً للمشركين على أهل المدينة، ثم رجع عنه نزولا على رأى «السعدين» زعيمى الأوس والخزرج - رضى الله عنهم.

هذا هو فقه هذه المسألة، ومنه يظهر جليا أن منكرى السنة قد ضلوا وأضلوا فى دعواهم نفى العصمة عن رسول الله ﷺ مرددين مزاعم خصوم الإسلام من المبشرين الحاقدين والمستشرقين الحاسدين، والعلمانيين الجاهلين.

وسيذهب كيدهم، ويبقى الحق شامخا حتى قيام الساعة:

و هل يضر البحر أمسى زاخراً   إن رمى فيه غلام بحجر؟!

الشبهة السابعة عشرة
الطعن فى رواة السنة

دأب منكرو السنة على تلمس النقائص لرواة السنة النبوية من الصحابة والتابعين، والصحابة هم وحدهم الذين رَوَوْا الحديث النبوى والأفعال والموافقات. فهم رجال الطبقة الأولى من الرواة، سواء كانت الرواية عن السماع والرؤية المباشرة عن رسول الله ﷺ، أو روى من لم يسمع منهم من النبى مباشرة عن من سمع منه أو رأى.

والتابعون هم الذين نقلوا السنة عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. ولولا هؤلاء جميعا ما وصلنا منها شئ قط لذلك نجد منكرى السنة شديدى الحقد على الرواة جميعًا، وهم يرسلون القول على عواهنه، ويطلقون ألسنتهم فى سيرتهم الطاهرة ليدنسوها، من أجل الوصول إلى إسقاط السنة من عليائها لو استطاعوا، وهيهات هيهات فالصحابة عندهم غير عدول، يعنى لا يوثق فى قولهم ولا فى فعلهم، ويدعون أنهم كان يطعن بعضهم فى بعض، وأن منهم الخونة والمنافقين؟.

ويلوم منكرو السنة المسلمين لأنهم اتخذوا الصحابة قدوة حسنة، ونسوا – يعنى المسلمين – ما قاله القرآن فى الصحابة، من ذم ونقد وتعنيف؟!.

أما التابعون، فقد رأينا كبار كهنة منكرى السنة يتهمونهم بأنهم هم الذين زوَّروا الأحاديث النبوية ونسبوها إلى رسول الله ﷺ، وكأنها أقواله وأدخلوا الغش على الناس، وجعلوا هم والفقهاء السنة مصدرا ثانيا للتشريع فى الإسلام بعد القرآن؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

عدالة الصحابة جميعا أمر متفق عليه بين المسلمين، إلا ما كان من أصحاب الأهواء من الفرق الكلامية والسياسية وهؤلاء هم الذين مهدوا الطريق للمبشرين

والمستشرقين وأعداء السنة النبوية للقدح فى الصحابة رواة الحديث والسنن عن رسول الله ﷺ، كما اتخذوا من تشدد عمر فى قبول الحديث الذى رواه واحد من الصحابة حتى يشهد معه راو آخر، ومن تصحيح أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها حديثا سمعته من ابن عمر سها فى حفظه على الصورة التى قاله النبى ﷺ عليها.

وكذلك النقد الخفيف الذى علق به ابن عمر على حديث سمعه من أبى هريرة.

اتخذوا من كل ذلك وسيلة لتهويل ما حدث، على أن بعض الصحابة كان يُكذِّب البعض الآخر.

وقد قال أنس رضى الله عنه لما أفشى بعض الفرق مقولة أن الصحابة كان يكذب بعضهم بعضا، قال: «لم يكن يكذب بعضنا بعضا».

ويقول البراء بن عازب رضى الله عنه مؤكداً ثقة الصحابة بعضهم فى بعض وأنهم كانوا يتداولون سماع الحديث فيما بينهم «ما كل الأحاديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابه عنه».

يعنى لم يسمع كل صحابى كل حديث قاله النبي ﷺ بل كان من سمع منه حديثا يحدِّث به من لم يسمعه منه مباشرة، وسماع الصحابة وروايتهم بعضهم عن بعض، لا حصر له فى كتب الحديث المعروفة بين المسلمين.

ويقول الذهبى فى عدالة الصحابة: «فأما الصحابة رضى الله عنهم فبساطهم مطوى ... إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه العمل، وبه ندين الله تعالى» الرواة الثقات [٤].

وقال الحافظ ابن كثير:

«والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة ...» وقول المعتزلة: «الصحابة عدول إلا من قاتل علياً» قول باطل.

وقال: وأما طوائف الروافض وجهلهم، وقلة عقلهم، ودعاويهم أن الصحابة كلهم كفروا إلا سبعة عشر صحابيا فهو من الهذيان» (اختصار علوم الحديث: ٢٢٠ – ٢٢٢) أقول: إن الصحابة كلهم عدول بشهادة الله لهم وشهادة الرسول الكريم.

وكذلك التابعون لهم بإحسان، وبعد الذى قدمناه نختم الدفاع بشهادة الله، وشهادة رسوله، وكفى بذلك فضلا من الله ونعمه:

أما شهادة الله فنكتفى منها بما يأتى:

﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]

فهذه شهادة وتزكية غالية من الله عز وجل للصحابة والتابعين معا. رجال خير القرون فى أمة الإسلام فماذا يقول منكرو السنة الحاقدون فى من أثنى الله عليه هذا الثناء. والله لا يحابى أحداً، ولا يقول إلا الصدق فقد رضى عنهم، ورضوا عنه .. وذلك هو الفوز العظيم.

وقال عز وجل: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩]

وهذه شهادة وتزكية خاصة بالصحابة، رضى الله عنهم، أما شهادة الرسول ﷺ فما أكثر ما ورد فيها، وحسبنا منها قوله ﷺ: «خير القرون قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ...» رواه الشيخان رضى الله عنهما.

وخير القرون الثلاثة هو قرنه ﷺ، وفيه عاش أصحابه الأبرار، وبهم صار خير القرون.

هذا هو الحق، ولكن منكرى السنة يريدون أن يخلطوا بين سيرة الصحابة، البررة، وسيرة المنافقين، فيجعلون المنافقين من الأصحاب، ويثبتون لهم الخيانة. والمنافقون كفرة وإن أظهروا الإيمان. فسقة وإن تظاهروا بالتقوى.

وما نخال أن هذه الحقائق تغيب عن منكرى السنة ولكن العناد والمكر السيئ هو الذى ران على قلوبهم فقست، وغشى أبصارهم فعميت. ولله فى خلقه شئون.

* * *

الشبهة الثامنة عشرة

أُمّية أبى هريرة، وتأخر إسلامه

من كره شيئا كره كل ماله صلة به، ويكون أكثرهم صلة بذلك الشئ المكروه أكثرهم كرها عند الكاره لذلك الشئ، هذا طبع مغروز فى النفس البشرية، وما بالطبع لا يتخلف.

وأبو هريرة رضى الله عنه أكثر أصحاب رسول الله ﷺ رواية للحديث النبوى سماعا مباشراً من فم النبى الصادق المصدوق (روى أكثر من خمسة آلاف حديث) ومنكرو السنة يكرهون حديث رسول الله ﷺ - لذلك كان الصحابى الجليل أبو هريرة أكثر الرواة كراهية عندهم، لأنه نقل من السلاح الذى يرهبونه خمسة آلاف قذيفة، وتزيد. فأخذوا يصوبون سهامهم نحو هذا الرجل العظيم كى يصيبوه فى مقتل، ويبطلوا بإصابته مفعول القذائف التى يحملها.

وكان قصارى ما وجهوه إليه من عيوب:

- أنه كان أُمّيًّا لا يقرأ ولا يكتب.
- إن إسلامه تأخر إلى ما بعد خيبر فى العام السابع الهجرى.
- أنه كان عرضة لطعن الصحابة فيه، وردهم لروايته.
- أنه «وضّاعٌ» للحديث عن رسول الله ﷺ.
- أنه كان مريضا بالصرع، خفيف العقل؟!.

والهدف من هذه الانتقاصات - عندهم - إسقاط أكثر الرواة سماعا عن النبى - عليه السلام - ليسرى هذا «الإسقاط» من الراوى إلى «المروى» وهو المطلوب.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

كان أول سهام النقد والطعن فى أبى هريرة هم المستشرقون وبخاصة جولد

زيهر اليهودى الأصل. ثم نحا نحوه الأستاذ أحمد أمين فى كتابه «فجر الإسلام» فى المبحث الذى كتبه عن الحديث النبوى ثم أبو رية فى كتابه «أضواء على السنة المحمدية، ثم حملة الأقلام المأجورة التى تكتب فى الصحف (الجديدة) والمجلات فى هذه الأيام فى ظل النظام العالمى الجديد (العولمة) الذى ترعاه أمريكا وحلفاؤها ونسير فى تفنيد هذه الشبهة ونقضها على الركائز الآتية:

ما ذكروه من أمية أبى هريرة، ليس نقصا فى الرجل، فقد كانت الأمية هى طابع العرب قبل الإسلام، واستمر وجودها بعد الإسلام إلى فترة ما وهذه الأمية كانت من تدبير الله الحكيم لأمرين:

الأول: اعتماد العرب على الذاكرة، فبلغوا فى الحفظ الذهنى لبعض المعارف كالأنساب، والشعر، وأيام العرب مبلغا لم تبلغه أمة سواهم، لأن الحفظ الذهنى كان وسيلتهم الغالبة على ضبط واستحضار ما يحتاجون إليه فى حياتهم، والملكات النفسية تنمو بالممارسة.

ولو كان العرب يقرأون ويكتبون لضعفت عندهم هذه الملكة، والشواهد على ذلك كثيرة.

فمن يتعود القراءة بالنظارة يعجز عن قراءة كلمة واحدة بدونها، والذى يتعاطى مهدئا لينام ويصبح له هذا التعاطى عادة، لا يذوق النوم بدونه مهما طال السهر.

والذى لا ينتقل ابداً إلا بركوب السيارة يعجز عن السير على قدميه أو يعانى من المشى مهما كان جسمه قويا.

إن العرب كانت موهبتهم (المعروفة) هى قوة الذاكرة والحفظ، فكانوا خزائن معرفة تتحرك على الأرض.

الثانى: وفى تلك الأمية خدمة لقضية الإعجاز القرآنى، وقطع لألسنة الحقد، إذ لو كان العرب يقرأون ويكتبون لكان لقول خصوم الدعوة فى تحديد

مصدر بشرى للقرآن «إنما يعلمه بشر» شبهة تقوى هذا الزعم؛ لأن نبوغ فرد من أمة ذات حضارة علمية ظاهرة لا ينازع فيه، فقد أراد الله عز وجل أن يهيئ الأسباب لتلك الأمة الأمية فيعلم هو واحداً منهم ليعلمهم مما علمه الله.

﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٩]

لقد أراد الله لهذه الأمة التى أخرجها من العدم خير أمة للناس أراد أن يكون هو معلمها ومعلم رسولها ، فلم تكن أمة ذات حضارة موروثة عن الآباء والأجداد ، بل أمة وليدة ، ولدت معها حضارتها السامية بوحى من السماء ، لا من مناجم الأرض وكنوزها .

أمة هى معجزة لله وحده فى تعليمها وتزكيتها ، إنها من صُنْع الله لا من صنع أحد سواه :

﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة : ٢] .

وأمية أبى هريرة أعلم من حملة الدرجات العلمية الحديثة وإن بلغوا الذرة فى معارف العصر ، التى إن رفعت الجهل عن حامها من جانب ، لن ترفع «الجهالة» عنه من عدة جوانب .

وما الذى يعيب أبا هريرة وقد وهبه الله ذاكرة واعية حافظة استوعبت خمسة آلاف حديث ، وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثا وقد رزقه الله روحا فقهية مع هذا الكم الهائل من مصابيح الهدى النبوى .

● أما تأخر إسلامه فلا عيب فيه ، العيب كان الا يُسلم ، وقد أسلم وحسن إسلامه ، فكان من شيوخ العلم وشيوخ العبادة فى آن واحد ، كريم القلب واليد مع قلة ما كان يملك . والله عز وجل يقبل التوبة المخلصة من عباده فى أي حين تصعد تلك التوبة إلى الله .

وبإسلام أبى هريرة بدّل الله كل سيئاته حال كفره حسنات وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده ، وهو القائل فى محكم كتابه :

﴿ إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الفرقان : ٧٠] .

وهم يستكثرون أن يروى أبو هريرة عن الرسول هذا القدر من الحديث فى أربع سنوات فقط صاحبه فيها ، ويريدون من هذا أن يقولوا : إنه نسب إلى النبى ما لم يقله أو يسمعه منه، ومنكرو السنة ، حين يتهمون أبا هريرة هذا الاتهام ، يفصلون أنفسهم عن الواقع المعروف فى حياة أبى هريرة ، فكان الرجل مصاحبا لرسول الله خارج بيوته ، حريصًا على السماع منه بل كان ملازما له ، لأنه كان فقيرًا لا يملك قوت يومه ، وكان فى ملازمته للرسول ﷺ مخرج له من الحرمان والجوع .

على أن هذه الكثرة المروية عن أبى هريرة من حديث النبي ﷺ إذا قوبلت بعدد أيام السنين الأربع التى عاشها مسلما فى صحبة النبى كان متوسط اليوم الواحد أربعة أحاديث ، وليس فى هذا غرابة يلام عليها أبو هريرة ، ويتهم بالكذب على رسول الله الكريم من أجلها .

● ولم يكن أبو هريرة عرضة لطعن الصحابة فيه ، ولا رد حديثه أحدٌ منهم، كما يدعى المستشرقون وأذيالهم من منكرى السنة فى مصر الآن ، بل إن هؤلاء الصحابة الكرام ، أكثروا من الثناء على أبى هريرة ، وقالوا فيه ما لم يقولوه فى أحد سواه .

قال طلحة بن عبيد الله : «لا أشك أن أبا هريرة سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع » .

وقال ابن عباس : «أبو هريرة خير منى وأعلم بما يحدث »

وقال الإمام الشافعى : «أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى دهره» .

وقال الحاكم : كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ .

وقد روى أبو هريرة ما لم يسمعه هو من رسول الله عن كبار الصحابة كأبى بكر وعمر ، والفضل بن العباس ، وأسامة بن زيد رضى الله عنهم وروى عنه من الصحابة جماعة . منهم ابن عمر وجابر وابن عباس رضي الله عنهم . وجملة من روى عنه من الصحابة والتابعين ثمانمائة راوٍ .

فهو – إذن – موضع إجلال وتقدير من الصحابة والتابعين معًا فهل يكون رجل هذه منزلته عند خير رجالات الرعيل الأول موضع طعن وريبة ؟

ومن أين استقى المستشرقون هذه المعلومات عن أبى هريرة ، ولم تكن لهم مراجع غير المراجع العربية الإسلامية ، ولم تخْلُ هذه المراجع من الطعن فى أبى هريرة فحسب ، بل هى عامرة بالثناء عليه ، وعلى دوره فى رواية الحديث النبوى أليس هذا هو الكذب الصريح ؟

وإذا كان للمستشرقين عذر فى حقدهم على أبى هريرة ، لأنهم خصوم الداء للإسلام . فكيف يكون العذر لمن يدعون أنهم حماة الإسلام ، الغيورون عليه ، الحريصون على تنقيته من الفكر الخرافى الزائف .

وإذا كانوا يرون السنة فكرا خرافيا فعليهم أن يعلنوا عما فى بواطنهم صراحة ويريحونا ويريحوا أنفسهم من اللت والعجن ، واللف والدوران ؟!

● أما رد حديث أبى هريرة من إخوانه الصحابة فلم يحدث قط ، وما حدث من عبد الله بن عمر ، وابن عباس فى مراجعة أبي هريرة ظاهرة طيبة تحمد للصحابة فهم يتذاكرون الحديث ، ويذكر الحافظ الناسى، واليقظ الغافل .

وقد ثبت أن عمر رضى الله عنه راجعه مرة ، فذكر له أبو هريرة حديث رسول الله ﷺ :

« من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » فأذن له عمر بالتحديث عن رسول الله ﷺ .

وما يروى من منعه أو ضربه على كثرة التحديث فهذا لا يثبت ، وخصوم أبو هريرة القدامى أهل للتزيد عليه ، وخصومه المعاصرون أشد إغراما فى الحط من قدره من أسلافهم الأقدمين .

ونضيف إلي ما تقدم أن لا غرابة فى حفظ أبى هريرة لخمسة آلاف حديث عن رسول الله ﷺ ؛ لأن الرسول أوتى جوامع الكلم ، وأحاديثه قصيرة المبنى غزيرة المعنى . فقد يكون الحديث جملة واحدة ، مثل « لا تغضب » أو جملتين مثل : « اعقلها وتوكل » . وبعضها متوسط الطول ، وقليلها طويل ، ومحفوظ أبى هريرة جمع بين المستويات الثلاثة إلى ما فى الحديث من نور النبوة وبلاغة الكلام التى تجعل حفظه ميسوراً .

● أما اتهام أبي هريرة بالصرع وخفة العقل، فهذا رجم بالغيب ، ووسوسة شيطان ، ليس لها من الواقع سند ، وإن وضعوا الأرض موضع السماء، فهل جولد زيهر ومنكرو السنة المعاصرون عاصروا الرجل، فرأوه يصرع ويهذى ويبهلل كما يبهللون هم الآن ؟

هل حملوه فى نوبات الصرع وذهبوا به إلى مصحة ، وأوقعوا عليه الكشف الطبى وفحصوه ، فوجدوه مصابا بالصرع وخفة العقل ؟

إن المعروف أن أبا هريرة كان كثيراً ما يتلوى من الجوع ، ويصيبه دوار طارئ – كما تحدث هو عن نفسه – فإذا طعم عاد إليه وعيه وشدة توقده الذهنى .

استسمن المستشرقون ورم هذه الرواية فكبروها وهوّلوا من شأنها ، وجعلوها صرعا قاتلا ، وخفة عقل مزرية .

ولا عجب ، فقد رمى المبشرون وتلامذتهم المستشرقون من هو أعلى مقاما، وأجل شأنا من أبي هريرة بهذه العيوب ؟

رموا بها النبى الكريم ﷺ ، حين كان يأتيه الوحى من السماء فيقبل عليه بكل مشاعره وحواسه ليتلقى القرآن من لدن حكيم حميد .

فإذا انقضى الوحى عاد فأملى من حوله من كتبة الوحى ما أنزله عليه ربه .

فبم فسر المبشرون والمستشرقون هذه الحالة ؟ فسروها بالصرع أو المرض العضوى الذى يصيب بعض الناس فيفقدهم الوعى الظاهر والباطن ، أو الوعى الخارجى والداخلى . هذا ما قالوه فى شأن صاحب الرسالة العظمى . [ينظر : الظاهرة القرآنية لمالك بن نبى] .

ونسأل منكرى السنة : هل أنتم مع المستشرقين فى وصف محمد ﷺ بالصرع ؟ إن كنتم معهم فلا كلام لنا معكم وإن كنتم لستم معهم فكذلك ينبغى أن تكونوا فى تبرئة أبي هريرة . وإنه لمطلب عزيز المنال ؟

* * *

الشبهة التاسعة عشرة

نقد السند دون المتن

السند هو سلسلة الرواة الذين رَوَوْا الحديث عن رسول الله ﷺ . والمتن هو الكلام المروى عن رسول الله ﷺ ، ويبدأ السند من الراوى الذى سمع الرسول يتحدث بحديث فى التبليغ عن الله ، ثم الذى سمعه منه – من السامع الأول – ثم الذى سمعه من السامع الثانى وهكذا حتى المنتهى .

وقد تكون الرواية رؤية بصرية لفعل فعله النبى ﷺ ، أو سكوتا منه عن فعل فعله صحابى أمام الرسول فلم ينهه عنه ، فيكون ذلك السكوت دالاً على إباحة ذلك الفعل لفاعله ولغيره .

وهذه هى السنة بأقسامها الثلاثة :

- الأقوال الصادرة من النبى ﷺ .
- الأفعال الواقعة منه .
- التقريرات السكوتية عما قيل أو فُعِل فى حضرته عليه السلام، وعلماء الحديث لما نشطوا لجمع الأحاديث والسنن ، بعد رغبة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز فى ذلك . وضعوا شروطا حكيمة لمن تقبل رواياتهم ، ولمن ترد رواياتهم ، وبذلوا فى هذا المجال جهوداً مضنية ، وفحصوا أحوال الرواة فحصا دقيقا ، تطمئن إليه النفس ، ويستريح القلب كل هذا تم من خلال « علوم الجرح والتعديل » ومعنى الجرح الوقوف على « النقائص » التي تمنع من قبول رواية الرواة ومعنى التعديل الثناء على الرواة الذين تتوفر فيهم شروط قبول الرواية ، وعلوم الجرح والتعديل ، أو الذم والتزكية من أهم علوم الحديث ، وأعلاها شأنا . وقد نتج عنها عمل قوائم للرواة ، كما نتج عنها تقسيم الرواة « طبقات » بينها تفاوت فى الدرجات ، سواء فى ذلك المجرَّحين والمعدَّلين، كما وُضِع المعدلون فى درجات،

والمجرحون فى درجات ، إذ ليس كل المعدلين فى درجة واحدة ، ولا كل المجرَّحين فى درجة واحدة .

وإذا غضضنا النظر عن المجرحين بدرجاتهم ، ووقفنا وقفة قصيرة أمام المعدلين فإننا نستطيع أن نقول : إنهم عند علماء الحديث ضربان :

- الأقوياء أو الثقات .
- الضعفاء .

ولم يرو علماء الحديث أي حديث عن غير هذين الفريقين، وما أكثر الألقاب التى أطلقوها على أفراد هؤلاء الذين قبلوا روايتهم ، مثل :

صدوق ، ثقة ، لا بأس بحديثه، مقبول ... إلخ .

أما غير هذين الفريقين فهم «الوضاعون» والمتروكون، كل هذا – وغيره كثير – نتج عن نقد «السند» أو سلسلة الرواة .

وقد هال منكرى السنة ما رأوه أو سمعوا عنه من الجهود الجبارة التى قام بها علماء الحديث لنقد السند، وبدل من أن يعظموا هذا الجهد ، ويتخذوا منه مدخلا للإقرار بالسنة ، عكسوا الوضع فاتخذوه مسبة قادحة فى السنة ، وخطط لهم الشيطان ليجعلوا الأبيض أسود ، والحق باطلا ، فقالوا :

إن علماء الحديث اهتموا بنقد السند ، وأهملوا نقد المتن ، وهو الأهم ؟ لأن المعانى فى المتون ، وليس فى الأسانيد .

والهدف الذى يريدون الوصول إليه هو الطعن فى متون الأحاديث ، أي الطعن فى كلام النبى نفسه ، ثم فى أفعاله ، ثم فى موافقاته ، على ما وقع فى حضرته من أفعال أو أقوال.

ومسلك هذا الطعن عندهم أن الأحاديث المروية عن الرسول ما تزال في حاجة إلى نقد (غربلة) لأن علماء الحديث لم يقوموا بهذه المهمة ، ولم يميزوا بين الحديث السليم ، والحديث الدخيل، فلابد من إعادة النظر فيها لنبقى الصالح منها ، ونلغى غير الصالح ؟! يعنى أن السنة ما زالت غُفْلاً فيها باطل مجهول .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

اعتناء علماء الحديث بنقد السند نقدا دقيقا واسعًا حقيقة لا يمارى فيها أحد . وآثارهم تشهد بذلك الاهتمام أما نقد المتن فلم يبلغ عشر معشار نقد السند ، وهذه حقيقة ، لا يمارى فيها أحد كذلك .

ففى نقد السند تتبعوا الرواة واحداً واحداً ، حتى لكأنهم كانوا يرونهم رأي العين .

أما فى نقد المتن ، فقد وضعوا قواعد كلية ضابطة يمكن بمراعاتها معرفة الحديث المقبول ، ومعرفة الحديث المردود . فهم – أعنى علماء الحديث – لم يهملوا نقد المتن كلية ، بل لهم فيه عمل خكيم محمود ، وإن جحده الجاحدون فليس ما تقدم موضع جدل عندنا ، وإن كان كلام منكرى السنة يوهم بأن علماء الحديث لم ينقدوا المتون أي نقد واسعًا أو ضيقا .

لكن هل يؤاخذ علماء الحديث على هذا السلوك ؟ وهل عدم التوسع فى نقد المتون دليل على أن الأحاديث المروية عن النبى ﷺ بضاعة مغشوشة ، يجب اطراحها ونزع الثقة عنها ؟!

وفي الرد على هذين السؤالين نقول فى إيجاز شديد :

لا يؤاخذ علماء الحديث على توسعهم فى نقد الأسانيد ، وقلته فى نقد المتون ، لأن لكل من الأمرين ما يقتضيه .

لأن النقد الأول موضوعه الرجال الذين تسلسلت الرواية عنهم ، وهم لا يحصون عدداً . فالحديث الواحد يكون فى سنده عشرة رجال أو أقل أو أكثر . ولا بد من فحص كل واحد منهم فإذا فرضنا أن (أ) كتب مصنفا فى الحديث خرَّج فيه ألف حديث ، وكان متوسط السند خمسة رواة فى كل حديث فمعنى هذا أنه لابد أن يكون لديه دراية بسيرة خمسة آلاف رجل . وليس هذا بالأمر السهل اليسير ، ومعرفة سيرة هؤلاء الرواة كلهم ضرورة لابد منها لتوثيق الحديث المروى ، ومعرفة لقبه :

صحيح – حسن – ضعيف – موضوع . ونقد السند هو فى حقيقة الأمر خادم لمتن الحديث ، ولولا خدمة الحديث نفسه ما كان نقد السند ، فالأمران متصلان لا منفصلان ، وإن غابت هذه البدائه عن منكرى السنة أجمعين .

نقد السند أولى :

وعلي نقيض ما يدعى منكرو السنة وأعداؤها ، من رمي علماء الحديث بالقصور فى الاهتمام بنقد السند دون نقد المتن ، فإن علماء الحديث كانوا موفقين كل التوفيق من الله فى ما صنعوا لأن نقد السند أولى من نقد المتن .

فقد عرفنا أن نقد السند موضوعه أخبار وسير الرواة ، وهى أمور مخبوءة ؛ لأنها أسرار حياتهم وسلوكياتهم ، فذكر الراوى فى الحديث لا يكشف عن سيرته ، ولا يُحدِّث عن أخباره ، فكان تتبع هذه السير والأخبار والأسرار ضروريا فى توثيق الحديث والسنن .

ونحن – الآن – إذا قرأنا حديثا بسنده ، وعرفنا أسماء الرواة لا تتضح لنا من رسم أسمائهم أخبارهم وسيرهم التى كانوا عليها وهم أحياء ، وكفانا هذا كتب الجرح والتعديل ، وما قاله علماء النقد فى كل راوٍ منهم .

أما متن الحديث فهو يحمل فى طياته أخباره ومعانيه ، وفى استطاعة أهل العلم أن يعرفوا الحديث المقبول من الحديث المردود بمجرد النظر العابر فى معناه ومضمونه ، فمثلا ما يروى فى الموضوعات على أنه حديث مثل :

« النظر إلي الوجه الجميل عبادة » ندرك ببديهة النظر أنه مكذوب موضوع لم يقله النبى ﷺ ، ولو كان سنده من أصح الأسانيد : مالك عن نافع عن ابن عمر مثلا .

فالمتن يحمل معه مقتضيات الحكم عليه دون السند ، ولو كان علماء الحديث قد عكسوا فتوسعوا فى نقد المتن واقتصدوا فى نقد السند لكانوا فعلا أعلا للمؤاخذه واللوم .

نقد المتون :

جارينا منكرى السنة على أن علماء الحديث تركوا النقد التفصيلى للمتون، بل إن الشائع عند الدارسين من غير منكرى السنة هو هذا القول :

علماء الحديث لم ينقدوا المتون نقدا تفصيليا ، بل وضعوا لها أمارات وعلامات كلية ، يعرف بها المتن السليم من العليل .

لكننا نرى إضافة إلى هذا الفهم ، أن علماء الحديث لهم عمل آخر فى نقد المتون :

هو أن الأحاديث السليمة متونها يذكرونها دون إبداء أية ملاحظات عليها. وهذا معناه أن متون هذه الأحاديث بريئة من النقد والمؤاخذات . فهو نقد إيجابى صامت كما فى البخارى ومسلم ، وأبى داود ، والترمذى ، والنسائي .

أما الأمارات والضوابط التى وضعوها لنقد المتون فهى موضوعة لغير الثقات من جامعى الأحاديث ، أي للكتب التى تجمع الأحاديث بدون تمحيص . فهذه الكتب ، التى لم تحظ من جامعيها بعناية فائقة ، أو ما يروى فى كتب التفسير والفقه – أحيانا – فإن هذه القواعد مفيدة لمن يطالع فيها حتى يسهل عليه معرفة ما ليس بحديث .

وبهذا تندفع هذه الشبهة التى هوَّل من شأنها منكرو السنة . وقد ظهر لنا بكل وضوح أن ترك نقد المتن فرداً فرداً ليس معناه بطلان تلك المتون ، أو شيوع الشك فى صدقها . والصواب هو ما صنعه علماء الحديث ، لا ما أخذه عليهم منكرو السنة الأغرار .

* * *

الشبهة العشرون

ندرة المتواتر فى السنة

تقدمت الإشارة إلى أن علماء الحديث من تقسيماتهم له باعتبار كثرة الرواة وقلتهم فى الرواية الواحدة ، التقسيم الثنائى الآتى :

- الحديث المتواتر ، وهو ما رواه جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب من أول حلقة فى السند إلى آخر حلقه وما بينهما .
- حديث الآحاد ، وهو ما رواه واحد فأكثر ولم يبلغ رواته فى الكثرة مبلغ كثرة رواة المتواتر .

والمعروف عندهم أن المتواتر يفيد اليقين من حيث ثبوت الخبر المروى فيه عن رسول الله ﷺ .

أما الحديث الأحادى فالمشهور عندهم أنه يفيد الظن ، وقد ذهب بعضهم إلى أنه يفيد العلم إذا سلم من العلل والقوادح وكذلك من المعروف عند أهل العلم أن الحديث المتواتر قليل فى نفسه ، وقليل باعتبار الحديث الآحادى والتنظير بينهما هذه بدهيات معروفة فى علوم الحديث .

وما كان لمنكرى السنة أن يغفلوا عن هذه البدهيات ، أو يقفوا منها موقف علماء الأمة ويبقونها فى نطاق دلالاتها بل سارعوا إليها ليتخذوها سلاحا يشهرونه فى وجه السنة أو معولاً يهدمون به أصولها وفروعها .

فادعوا أن الأحاديث المتواترة لا تزيد على سبعة عشر حديثا ويبالغ بعض منهم فيدعى أن المتواتر منها حديث واحد ، هو :

« من كذب علىَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » أما ما عداه من أحاديث فهى كلها أحاديث آحاد ؟!

ومن العجيب أن بعضهم يذهب إلي الضد فيتهم هذا الحديث بأنه موضوع ومكذوب على رسول الله ﷺ ؟!

ويرتبون على هذا أن السنة لا تصلح أن تكون مصدراً للتشريع ، لعدم الثقة فيها ، وضعف سندها ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذه الشبهة لا مساس لها من بعيد أومن قريب بصحة مصدرية السنة للتشريع ، ونوضح ذلك فى الخطوات التالية ، بادئين بمغالطاتهم فى قضية التواتر:

● ليس المتواتر قليلا إلي الحد الذى ذكروه (سبعة عشر حديثًا ، أو حديث واحد) فهذا جهل منهم بحقيقة التواتر الاصطلاحى ، أو عناد ومكابرة .

وذلك لأن علماء هذا الفن (علم الحديث) قسموا الحديث المتواتر قسمين:

الأول : المتواتر اللفظى ، وهو الحديث الواحد الذى يرويه جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب ، يرويه ذلك الجمع بلفظه ومعناه كحديث رفع اليدين فى الصلاة ، وحديث المسح على الخفين .

الثانى : الحديث المتواتر تواتراً معنويا لا لفظيا ، كحديث رفع اليدين فى الدعاء . فقد روى فيه نحو مائة حديث فى هذا المعنى ، مختلفة ألفاظها ، ومعناها واحد .

وقد وضع العلماء مصنفات فى المتواتر اللفظى ، بلغت عند بعضهم مائة وعشرة أحاديث . وزاد بعضهم على هذا العدد (ينظر : نظم المتناثر من الحديث المتواتر – المقدمة –) للكتانى .

فإذا انضم إلي هذه العدد المتواتر المعنوى ظفرنا بكم هائل من الأحاديث المتواترة ، على أن بعض العلماء يجعل من أمارات التواتر تلقى الأمة للحديث بالرضا والقبول . وبهذا ندخل فى المتواتر جميع ما رواه الإمامان البخارى ومسلم فى صحيحيهما لأن إجماع الأمة على قبولهما قائم منذ وضعا وإلى يوم الناس هذا.

● إن غير المتواتر من الحديث يفيد ما يفيده المتواتر بمعونة القرائن المناصرة له ، كرواية الثقة ، فإنها تبعث فى النفس الاطمئنان ، وموافقة الحديث لقواطع الإسلام وقيمه ومبادئه .

● إن الظن الذى يتكئ منكرو السنة عليه فى إنكارهم إياها أن القرآن نفسه اعتمده أساسا فى تقرير الأحكام الشرعية فى الآية الكريمة :

﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٣٠]

ومن يسر هذه الشريعة الرحيمة، ابتناء الكثير جداً من أحكام التكليف على الظن ؛ لأن الظن هو إدراك الطرف الراجح دائمًا . وقد يكون الظن قويا ، والله لم يجعل علينا فى الدين من حرج ، ولو كلفنا بالتحرى الشديد فى كل شئ لوقعنا فى ضيق من أمرنا .

● إن الفقه الاجتهادى كله ناشئ عن الاحتمال الدلالى وهو الظن ، ومعلوم أن الفقه الاجتهادى فى الإسلام أضعاف أضعاف الفقه القطعى الدلالة .

الفقه الاجتهادى قائم على غلبة الظن ، أما الفقه القطعى فهو قائم على العلم أو اليقين .

● ليس كل الظن مذموما ، والقرآن نفسه أورد الظن موارد اليقين ، ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ * الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴾ [البقرة : ٤٥ ، ٤٦] .

فقد مدح الخاشعين – كما ترى – وعبَّر عن إيمانهم اليقينى بلقاء الله والرجوع إليه بالظن .

وقوله عز وجل :

﴿ ... قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] .

وعبَّر عن إيمان هؤلاء الراسخين فى العلم والإيمان بالظن فقال : « يظنون » ولم يقل : يؤمنون ، أو يعتقدون ، للدلالة على أن الظن قد يكون قويا فيعمل به ولا حرج .

كما حكى عمن يؤتى كتابه بيمينه يوم القيامة أن من أسباب فوزه فى الآخرة وابتهاجه أنه كان يظن فى الحياة الدنيا أنه سيبعث بعد موته ، ويقف أمام الله عز وجل فيوفيه أجره :

﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة : ٢٠] .

فليس الظن كله مذمومًا ، أو مردوداً ، ولكن المذموم منه هو الظن السيئ كما قال عز وجل : ﴿ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات : ١٢] وهذا معناه أن بعضه حق وصواب . وهو المقصود عند علماء الحديث هنا والظن الذى تفيده بعض الأحاديث والسنن هو الظن الممدوح الذى يكفى حصوله فى امتثال الأمر ، واجتناب النهى ، وعلي ذلك تنزَّلت آلاف الأحكام الفقهية فى هذه الشريعة الرحيمة .

فماذا يبقى – بعد ذلك – لمنكري السنة من تمسك بهذه الشبهة الواهية ؟

ووددنا لو أنهم لم يلقوا القول على عواهنه ، ولم يُسْلِسُوا مقادهم للأهواء ، والحق – لو أرادوه – أقرب إليهم من حبل الوريد .

* * *

الشبهة الحادية والعشرون
ظنية السنة

علماء الحديث رضى الله عنهم ، بعد الجهود المضنية ، التى بذلوها فى جمع الحديث النبوى ، ووضع المناهج الدقيقة الحكيمة ، الجامعة المانعة ، للتمييز بين الحديث المقبول ، والحديث المردود ، ولم ينسبوا إلي رسول الله ﷺ إلا ما أطمأنت إليه أنفسهم ، ومالت إليه عقولهم ، ولم ترتبْ فيه قلوبهم ، وبعد أن قسموا الحديث المقبول أقساما ثلاثة، نتيجة للمناهج التى وضعوها فى فحص الحديث ونقده ، فكانت تلك الأقسام الثلاثة هى على الترتيب المعروف لدى جميع المحدثين ، وعامة الأمة :

- الحديث الصحيح ، وهو أعلى الأقسام الثلاثة .
- الحديث الحسن . وهو يلى الحديث الصحيح فى القوة .
- الحديث الضعيف . وهو يأتى في الدرجة الثالثة فى قوة السَّند .

ثم قسموه تقسيما ثنائيا باعتبار عدد رواة الحديث ، وهما :

- الحديث المتواتر ، وهو ما رواه جماعة مستفيضة عن مثلهم من بداية السند إلي نهايته مع استواء العدد فى كل حلقة .
- حديث الآحاد ، وهو ما كان رواته أقل عدداً من رواة الحديث المتواتر :

وإن كانوا لم يجمعوا على بداية عددهم، أقول بعد هذا كله ، الذى بذلوا فيه أقصى ما يملكونه من طاقات ، حملهم الورع ، وحساسية التقوى ، على أن يقولوا إن دلالة حديث الآحاد هي الظن لا القطع ، قالوا هذا الكلام لا عن تقصير منهم – كما علمت – ولكن إبراءً للذمة بينهم وبين الله عز وجل .

وليس هذا هو قول جميع المحدثين ، لأن منهم من يذهب إلى أن حديث الآحاد ، المستوفى شروط الرواية ، سندا ومتناً – يفيد اليقين ، وليس الظن .

لكن المشهور هو القول الأول ، وهو لا يعدو تفويض الأمر إلى الله ، كما يقول المفتى الواثق من صحة فتواه بعد أن يفتى بها « والله أعلم » مفوضا الأمر لله وحده .

تلقف منكرو السنة هذا القول ، الذى هو احتراز، مجرد احتراز مبعثه الورع عند المحدثين ، تلقفه منكرو السنة ووظفوه فى إنكار الاستدلال بالسنة، مهما بلغت من القوة ، واستندوا فى ترويج رفضهم للسنة – عملا بهذه الشبهة إلي بعض الآيات القرآنية ، التى أساءوا فهمها ، أو عبثوا بدلالتها عمداً ؛ لكى يوهموا الناس بما يقولون، من تلك الآيات قوله تعالي :

﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام : ١١٦] .

يعنون أن الله ذم الذين يتبعون الظن ، والسنة ظن، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [النجم : ٢٨]

يعنون من هذه الآية أن الله ذم من يتبع الظن ثم قضى بأن الظن لا يغنى عن الحق شيئًا ، ويرتبون على هذا أن من يتبع السنة ، وهى ظن ، مذموم عند الله وهو على باطل فى مسعاه ، فكيف تكون السنة مصدراً من مصادر التشريع الإسلامى ، وهذا هو حالها ومنزلتها ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

عرفنا من خلال هذه الدراسة أن منكرى السنة لم يذكروا – وليس لهم فى الواقع – دليلا واحداً يؤيد دعواهم فى إنكار السنة ، وأن كل ما ذكروه من قبل شبهات وأوهام الباعث عليها الجهل ، إن فرضنا عند بعضهم حسن النية ، أو الباعث عليها العناد عند سيئى النية منهم .

وهذه الشبهة مثل الشبهات التى تقدم ذكرها ، لا قدم لها ولا ساق .

والرد المفحم عليها يتمثل في الخطوات الآتية :

أولاً : أن ظنية السنة إصطلاح خاص بعلماء الحديث ، والذى دعاهم إلي القول به هو شدة التحرى والورع كما تقدم ، وإبراء الذمة أمام الله بتفويض الأمر إليه تأدبا معه عز وجل .

ولموقفهم هذا نظير فى سلوك الأنبياء والرسل صلى الله عليهم وسلم . فتعال نقرأ ما حكاه الله عز وجل عن شيخ الأنبياء إبراهيم عليه السلام ، وهو يحاور قومه فى عقيدة التوحيد ودحض عقيدة الشرك والوثنية :

﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٠] .

تأمل قول إبراهيم عليه السلام :

﴿ وَلا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ كيف أسلم قياده لله ، وأنه لا يخاف أصنامهم إلا أن يشاء الله شيئًا . والله لا يشاء الإشراك به للرسل الذينْ أرسلهم ليدعوا الناس إلي توحيد الله والإيمان به، والرجاء والخوف منه وحده .

فكيف استثنى عليه السلام من إعلانه عدم الخوف من أصنامهم ما يوهم فى النفس أنه سيخافها إذا شاء ذلك الله عز وجل ؟ .

نقول : ليس لقول إبراهيم هذا محمل إلا تفويض الأمر كله لله وإعلان كماله المطلق جل شأنه .

وهذا نظير موقف علماء الحديث ، الذين يخافون الله فبعد أن أدوا أقصى ما عليهم فى تمحيص الحديث ، لم يجعلوا هذا هو نهاية الأمر فى الظاهر والباطن . فأحكموا هم « الظاهر » وفوضوا الأمر لله فى « الباطن » الذى لا يعلمه إلا هو . طلبا منهم للحق من كل وجه ، واحتياطا مما عسى أن يكون غاب عنهم من دقائق الأمور وخفاياها .

● ومثل هذا السلوك ، الذى سلكه إبراهيم عليه السلام سلك نبى الله شعيب عليه السلام ، فقد حكى عنه الله عز وجل قوله لقومه حين دعوه فى الدخول فى عقيدتهم الوثنية :

﴿قَد افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّه كَذبًا إِنْ عُدنَا في ملَّتكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ منْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فيهَا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ علْمًا عَلَى اللَّه تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمنَا بالْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ الْفَاتحينَ﴾ [الأعراف : ٨٩] .

محال ، بل وألف محال أن يكون رسول من رسل الله الأطهار مستعداً للدخول فى عقيدة الشرك ، وترك عقيدة التوحيد ومع هذا نرى قول شعيب عليه السلام – هنا – يفيد هذا المعنى ؟ فهل كان شعيب يقصد حقيقة ما يقول يا ترى ؟ كلا ، بل وألف كلا .

وإنما أراد شعيب عليه السلام إظهار كمال الله، ونفاذ مشيئته وإن تعلقت بمحظور من أقبح المحظورات، وهو الإشراك بالله الواحد القهار مع حسن التأدب مع الله، وتفويض الأمر إليه، فليست مشيئات خلقه وأقوالهم هى القاضية فى بت الأمور بل مشيئة الله وقوله : ﴿وما تشاءون إلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ .

فعلماء الحديث – إذن – أحكموا عملهم الظاهرى فى تحرى الصحة فيما ينسب إلى النبى الكريم، فهم من حيث الظاهر على يقين. أما الباطن فموكول علمه إلى الله، ولذلك قالوا فى بيان هذا «قد يكون فى الواقع ونفس الأمر على غير ما ظهر لنا» وقد قالوه على سبيل الاحتياط وشدة التحرى.

هذا قصدهم، لا أنهم أرادوا أن يهدموا بالشمال ما بنوه باليمين، كما يروِّج منكرو السنة، بهاليل العصر.

ثانيا : إن الحكم على السنة بالظنية، على الوجه الذى شرحناه اصطلاح خاص بعلماء الحديث كما تقدم، وهم فصيلة من فصائل علماء الأمة الثلاث، العاملة فى مجال التشريع والفقه . والفصيلتان الأخريان هما :

● علماء أصول الفقه، العاملون فى دراسة أدلة الأحكام الكلية، وهى : الكتاب – السنة – الإجماع – القياس، ثم الأدلة الأخرى المختلف فيها .

● الفقهاء، وهم العاملون فى مجال استنباط الأحكام العملية التفصيلية من أدلتها الكلية .

هاتان الفصيلتان لهما مذهب غير مذهب علماء الحديث فى ظنية السنة، التى هاج منكرو السنة حولها وماجوا؟

هاتان الفصيلتان، وهم أمس رحما بأعمال التشريع والفقه من علماء الحديث، تقسم أدلة الأحكام من حيث الثبوت والدلالة معا أربعة أقسام:

الأول: أدلة قطعية الثبوت والدلالة معًا.

الثانى: أدلة قطعية الثبوت ظنية الدلالة.

الثالث: أدلة ظنية الثبوت قطعية الدلالة.

الرابع: أدلة ظنية الثبوت والدلالة معًا.

فالقسمان الأولان شركة بين أدلة الأحكام القرآنية، وأدلة الأحكام النبوية (السنة).

والقسمان الثالث والرابع خاصان بالسنة النبوية فليست السنة كلها ظنية كما يقولون بل فيها ما هو قطعى الثبوت كالقرآن فى الروايات التى توفرت فيها شروط الصحة فما الذى حمل منكرى السنة على التمسك بالظنية دون القطعية الشائع القول بها فى علمى الفقه وأصوله، اللهم إلا العناد والمكابرة.

وبعض العلماء يقول: إن الأحاديث المروية عن رسول الله كلها قطعية بالنسبة للصحابة، الذين سمعوها منه، لأنهم ما كانوا يشكون فى سماعها. فإذا روى عن الصحابة الثقات بعض التابعين فينبغى أن تكون رواياتهم موصوفة بالقطعية التى كانت وقت السماع المباشر من النبى ﷺ وهذا فهم وجيه وقوى كما ترى، وإن لم يشتهر بين العلماء، وأيا كان الأمر فإن ظنية الثبوت لا ينظر إليها إلا فى الدلالة، لأننا نعمل بدلالات النصوص لا بالنصوص نفسها، فالنص أمارة وعلامة على مراد الشرع، فقوله ﷺ فى شأن الاقتداء به فى الصلاة: «صلوا كما رأيتمونى أصلى» دلالته المعمول بها، هى طلب محاكاة الرسول فى صلاته.

إذن فالمعول عليه فى كلام منكرى السنة أن دلالة الحديث على المعنى المراد منه ظنية لا قطعية، لاحتمال أن يكون الحديث لم يقله ﷺ.

إذا تمهد هذا نقول لمنكرى السنة:

إن الدلالة الظنية ليست وقفا على السنة، التى هى ظنية الثبوت عندكم، بل هى فى القرآن، وهو قطعى الثبوت، لا تكاد تحصى من كثرتها فى كثير من الآيات والألفاظ.

فمثلا قوله تعالى فى عدة المطلقات ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] نجد كلمة «قروء» محتملة لمعنيين:

أن تكون بمعنى الحيضات، وأن تكون بمعنى الأطهار (جمع طُهر) فالدلالة - هنا - ظنية. فهل نلغى هذه الآية من القرآن، وننكر وجودها؛ لأنها ظنية الدلالة؟!

وقوله تعالى فى شأن المطلقة ثلاثا متى تحل للزوج الأول الذى طلقها إذا طلقها الزوج الثانى أو مات عنها:

﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فإن النكاح فى هذه الآية يحتمل أن يراد به مجرد العقد ويحتمل أن يكون المراد به الوطء فالدلالة - كذلك - ظنية فهل ننكر قرآنية هذه الآية، لأن دلالتها ظنية وإن كانت قطعية الثبوت يقينا؟!

وقوله تعالى فى بيان نكاح المحرمات من النساء: ﴿ وَلا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم ﴾ [النساء: ٢٢] فإن كلمة ﴿ نَكَحَ آبَاؤُكُم ﴾ محتملة - كذلك - لأمرين:

- أن يكون المراد من النكاح ما يشمل العقد الشرعى والوطء لا غيرهما. أى عقد النكاح والوطء المترتب عليه.

- وأن يكون شاملا لهما وللزنى. وقد ترتب على هذا الاحتمال خلاف مشهور بين الفقهاء حول إذا زنى الأب بامرأة، هل يجوز لابنه أن يتزوجها أم لا يجوز له زواجها لزنى أبيه بها؟

فقال فريق لا يجوز، لأن النكاح فى الآية بمعنى الوطء مطلقا سواء كان عن علاقة شرعية أم لا، يعنى: الوطء بوجه عام، وفريق قال يجوز للابن أن يتزوج من زنى بها أبوه، لأن المراد من نكاح الأب فى الآية الوطء المشروع.

فالدلالة فى الآية ظنية، فهل ننكر قرآنيتها - كذلك - لأنها ظنية الدلالة؟

ثالثا: أن القرآن الحكيم فى صريح لفظه ومعناه جعل الظن المجرد أساسًا لحكم شرعى بناه عليه، وذلك فى قوله تعالى: ﴿ **فَإِن طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِن طَلَّقَهَا فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَا إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ** ﴾ [البقرة: ٢٣٠]

فقد أباح للزوجين اللذين بينهما طلاق أن يعودا إلى الاقتران مرة أخرى إذا ظن كل منهما استقرار الحياة الزوجية، الجديدة.

فما رأيكم يا منكرى السنة؟ والقرآن نفسه جعل الظن أساسا للحكم الشرعى؟.

* * *

الشبهة الثانية والعشرون

هداية السنة «ظرفية» لا دائمة ؟!

مكر جديد يمكره منكرو السنة المعاصرون، هذا المكر وليد الحاضر، ولم يقل به أحد من منكرى السنة القدامى. وفى عرضهم لهذه الشبهة يفرقون بين دلالة السنة، ودلالة الأحاديث النبوية. فالسنة - عندهم - هى حياة النبى، التى انتهت بوفاته، يعنى أن السنة على هذا التعريف «الشيطانى» ماتت يوم مات الرسول، وبموت السنة توقف دورها فى الهداية والتوجيه؟!

أما الأحاديث النبوية، التى بين أيدى المسلمين فيتخلصون منها، كما تخلصوا من السنة، فيقولون: أنها ليست كلام النبى ﷺ، بل هى مفتراة عليه؟!

ويعودون لبيان السنة فيقولون أنها فهم «شخصى» خاص بالنبى لما فى القرآن. العمل به مقصور على فترة زمنية محددة هى حياة النبى من يوم بعثه الله رسولاً إلى يوم أن توفاه الله فدور السنة كان مرتبطا بزمن معين، وهذا هو معنى «ظرفية السنة» عندهم.

باختصار شديد: يريدون محو كل أثر قولى، أو فعلى، أو تقريرى لصاحب الرسالة ﷺ.

ويزعمون أن فهم النبى - ﷺ - للقرآن غير ملزم لغيره ممن جاء بعد من أجيال الإسلام، بل لكل جيل أن يفهم القرآن فهما جديداً خاضعا للظروف والأحوال، فما كان من السنة فى القرن السابع الميلادى فى شبه جزيرة العرب لا يصلح للقرن العشرين، ولا لمكان آخر غير شبه الجزيرة. فالزمان والمكان عاملان فى نتاج أفكار جديدة متطورة. أما الاحتكام إلى ما فهمه النبى وأصحابه من القرآن فى زمانهم ومكانهم فهذا «تحنيط للإسلام»؟!

ويدعون أن النبى وأصحابه لم يدونوا السنة والحديث لأنهم يعلمون أن

السنة والحديث مرتبطان بزمانهم ومكانهم فقط، ولا يصلحان لزمان آخر ولا لمكان آخر، لذلك تركوا تدوين السنة حتى لا يتسببوا فى إرباك من يجئ بعدهم من المسلمين؟!

هذه السواقط، وغيرها، كان أول من تولى كبرها فى العصر الحديث مهندس سورى شيوعى (محمد شحرور) من الذين درسوا فى جامعات روسيا، أيام كان الاتحاد السوفيتى يضع فى كل غرفة فى المدن الجامعية فتى وفتاة يعيشان فى الغرفة معا، وكأنهما زوجان؟! (ينظر الكتاب والقرآن ٥٤١ وما بعدها).

وردت هذه «السواقط» فى كتاب ضخم له دعاه: (الكتاب والقرآن. قراءة معاصرة) يقارب ألف صفحة من القطع الكبير، ثم صار هذا الكتاب مرجعا عندنا فى مصر - الآن - لكل أصحاب الفكر الشاذ، ومن أبرزهم منكرو السنة، الذين نواجه شبهاتهم فى هذه الدراسة.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

قليل من النظر الواعى حول ما بيناه من هذه الشبهة، يريك أن هؤلاء المرجفين يركزون على أمرين:

الأول: أن السنة هى الفهم الشخصى للنبى ﷺ لما أنزل الله عليه فى القرآن، يعنى نوعا من تفسير القرآن صدر عن النبى مع حصر السنة فى أنها (حركة حياة الرسول) ؟!.

الثانى: أن السنة - بهذا المعنى - لا بد أن تكون ظرفية مقصورة على مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الإسلامى، وهى من بدء الرسالة إلى وفاة الرسول.

هذان الأمران كانا تمهيداً أو وسيلة لهدف آخر ضخم: هو أن معانى القرآن قابلة للتطور - دائما - ولو من النقيض إلى النقيض، وأن لكل جيل حق فهم القرآن حسبما يرى وما تمليه عليه الظروف غير ملزم بفهم من سبقه للقرآن، حتى

لو كان النبى وصحبه؟! وهذا - منهم - زيادة توكيد وتأصيل لقاعدة مدمرة وضعوها وأخضعوا لها القرآن كله. وهى:

«القرآن ثابت الأصل، متغير المحتوى» يعنى أسلوب القرآن لا يغير ولا يبدل، ولكن معانيه تتغير وتتبدل من عصر إلى عصر ومن مكان إلى مكان، بل ومن شخص وآخر.

فمكر منكرى السنة هنا، ليس مقصوراً على السنة بل هو شامل للقرآن كذلك.

وهذا كله غثاء فى غثاء فلا السنة مرحلة مخصوصة من مراحل التاريخ الإسلامى، بدأت وانتهت، ولم تعد صالحة، للحياة، ولا هى غير الحديث النبوى:

فالسنة حديث، والحديث سنة، وما يقوله منكرو السنة فى هذا المجال وَهْمٌ من أوهى الأوهام.

ولا القرآن متغير المحتوى، من النقيض إلى النقيض. هذه الدعوى لو أدركها المجنون لأنكرها.

وقد أعطى شحرور نماذج لتغيير المحتوى فى مفاهيم الشريعة وقيمها ففى العبادات قال إن أقل قدر منها يرضى الله، ولو اكتفى المسلم بصلاة ركعتين فى اليوم بدلا من سبع عشرة ركعة موزعة على خمس صلوات واجبات.

وفى لباس المرأة قال إن أقل ما هو مطلوب، وأنه يرضى الله من المرأة إذا فعلته هو أن تستر «العورتين المغلظتين» ولها أن تظهر بعد ذلك خارج بيتها عارية لا تغطى شيئًا من بقية الجسد؟!

ونحا نحوه كاتب علمانى من منكرى السنة طالب بأن تعتبر الأمة احتساء الخمور والزنا أفعالاً مباحة لا عقاب ولا لوم فيها شرعا وقانونا، اقتداء بالمجتمع الأمريكى، وبخاصة فى تعامله مع فسق كلينتون - مونيكا، حيث عوتب على كذب الرئيس الأمريكى أما فسقه وزناه فلم يكونا موضع مؤاخذة فى ذلك البلد المتحضر؟!

كما فسَّر قطع يد السارق الوارد فى صريح القرآن بأنه حبس اليد وصاحبها فى السجن (ينظر روز اليوسف ١/٥/١٩٩٩ م).

إن المسألة إذن مسألة عبث، أو إزالة للإسلام كله، وليست مسألة « تحنيط » للسنة النبوية، وهى روح القرآن بلا جدال، ومفاتيح كنوزه التى لا تنفد.

إن سنة النبى - ﷺ - سواء فى ذلك القولية والعملية ليس فيها شئ قابل للتحنيط، أو العزل عن حياة المسلمين؛ لأنها مصابيح هدى فى قلوب الأمة كالروح فى الجسد.

وصلاحية السنة لكل عصر ومصر أمر لا ريبة فيه وهى ظاهرة صالحة للعرض والاختبار الآن، وفى كل لحظة، سواء أُخِذَتْ العينة من العقائد، أو العبادات، أو المعاملات، أو الأخلاق.

أى مثال من السنة، من هذه المجالات إذا نظرت فيه بوعى تجده يمزق حدود الظرفية الزمانية، والمكانية، التى يدعى منكرو السنة تقييدها بها:

خذ إليك - مثلا - قوله ﷺ:

« لا تكونوا إمَّعة، تقولون: إن أحسن الناس أحسنا، وإن ظلموا ظلمنا؟ ولكن وطنوا أنفسكم، إن أحسن الناس أن تحسنوا، وإن أساءوا فلا تظلموا » رواه الترمذى فى باب البر والصلة عن حذيفة.

تأمل المعانى السامية التى تتجلى فى هذا التوجيه النبوى الرفيع أنه يدعو إلى ما يسمى الآن بـ« قوة الشخصية » واستقلالها، وأن لا تكون الأمة، ولا فرد منها عبداً للتقليد الأعمى، تعيش فاقدة التمييز والإرادة، لا بصر لها بالأمور. تجرى وراء كل ناعق، لا تملك أن تقول (لا) ولا تملك أن تقول (نعم) وإنما تسلس قيادها لغيرها، فتلغى وجودها من الحياة.

ومن كان هذا شأنه فهو فى عداد الحيوانات العجماوات المدربات على الخسف والإذلال.

ولن تستطيع الأمة أن تحدد لها مواقف خاصة بها، إلا بعد وعى وبصر بحقائق الأمور، لتعرف متى تقول « لا » ومتى تقول « نعم ».

والفرد مثل الأمة فى هذا الميدان، أما أن يكون كالريشة، تعبث بها الرياح كيف تشاء، أو يكون كالجبل الأصم، لا تنال منه عوامل المحور والقرض والتعرية.

فقل لى بربك: هل هذا التوجيه النبوى السديد، وهل هذه التربية الراشدة لم تكن صالحة إلا فى حياة النبى ﷺ، أم هى صالحة لكل الأزمنة، ولكل الأمكنة مهما تباعدت عن زمن النبوة وموطنها الأول.

إن أمتنا الآن انتابتها حالة مفزعة من الضياع، حين صارت «إمَّعة» لا موقف لها ولا رأى، حتى فى الأمور التى تراد بها هى نفسها. وقد قوّى ضعفُها من تبعيتها المهينة لمن لا يرعى فينا عهداً ولا موثقاً.

ومثل آخر، هو قوله ﷺ:

«أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس» رواه ابن أبى الدنيا والأصبهانى هذا الحديث من جوامع الكلم كما ترى، وقد أورده النبى ﷺ فى صدر حديث جوابا عن سؤال وُجِّه إليه، ولم نذكر بقيته اختصاراً.

وهو - كما ترى - تفجير لطاقات الخير الكامنة فى أهل المرءوة والفضل من الناس. وحين يتمكن هذا التوجيه فى القلوب تصبح الحياة ساحة للتنافس فى صنع الخير، ليكون صانع الخير مع الناس أحب عباد الله إلى الله، وفى شيوع الخير فى المجتمع محو للشرور والأنانية البغيضة، التى تولد الضغائن بين الناس، حتى يصبح كل إنسان حربا على الآخر، ويزول كل طعم جميل للحياة. ونسأل منكرى السنة هذا السؤال ونتركه بلا جواب، لأنه معروف.

هل هذا الحديث أصبح الآن «عملة زائفة»، أم هو روح فياضة بالتراحم والتآلف؟.

* * *

الشبهة الثالثة والعشرون

اليوم أكملت لكم دينكم

الجهل، وصنوه الغباء، لهما أثر واضح فى مغالطات منكرى السنة، وقد أشرنا إلى هذا مرات فى ما تقدم وها هو ذا يتضح مرة أخرى، فى ترديدهم هذه الشبهة؛ لأننا رأيناهم يستدلون على أن السنة زيادة فى الدين وبدعة ضالة استناداً إلى هذه الآية الحكيمة: «اليوم أكملت لكم دينكم».

ووجه استدلالهم بهذه الآية على إنكار السنة وأنها بدعة وزيادة فى الدين:

أن هذه الآية نزلت فى أواخر حياة النبى ﷺ ولم يكن للسنة وجود، لأن السنة جُمعَتْ ودونت فى القرن الثالث الهجرى، فلو كان الدين وكماله متوقفا عليها ما قال الله تعالى: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**﴾ ولما كان لهذه الآية معنى على الإطلاق يوم نزلت.

ويستخدم واحد منهم هذا الغباء فى عدم الاحتياج إلى صحيحى البخارى ومسلم خاصة، فيقول:

هل كانت الأمة ضالة حتى كتب البخارى ومسلم صحيحيهما؟ جاء هذا فى مناظرة أذاعتها محطة «اوريت» الفضائية مساء الجمعة ٢ / ٦ / ١٩٩٩ م.

كما ذكرها كاتب سورى اسمه «محمد شحرور» فى كتاب له دعاه: الكتاب والقرآن، قراءة معاصرة، وعقد فصلا ضافيا عن السنة أخرجها عن منزلتها عند المسلمين وقد تقدمت الإشارة من قبل إلى هذا الكاتب والكتاب.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

لا نرانا فى حاجة، إلى تطويل فى تفنيد هذه الشبهة ونقضها، فهى أخف من جناح البعوضة، ولو كان عند منكرى السنة ذرة من الفهم لآثروا السكوت على النطق بها، ولكن بغضهم لسنة الرسول الكريم أعماهم حتى عن رؤية موضع أقدامهم.

إن وجود السنة - عندهم - يبدأ بجمعها وتدوينهافقط لذلك جزموا بعدم وجودها فى القرنين الأول والثانى الهجريين، وشطر من القرن الثالث؟!

ونوجه إليهم هذا السؤال:

من أين جمع علماء الحديث السنة فى القرن الثالث؟! هل هم ابتدعوها ابتداعا من عند أنفسهم، وانتحلوها كانتحال الشعر الجاهلى حسب مزاعم المستشرقين أسيادكم؟ أم جمعوها من حفاظها ومصادرها التى سمعتها عن الرواة من أصحاب رسول الله ﷺ؟

إن قلتم ابتدعوها ابتداعا من عند أنفسهم فلا كلام لنا معكم، وإن قلتم جمعوها من صدور حفاظها الثقات قلنا لكم:

إذن السنة كان لها وجود فى حياة النبى ﷺ قبل الهجرة، وبعد الهجرة، لأن السنة هى أقواله وأفعاله وتقريراته. فهى كانت كالزرع ينمو ويتكاثر على مدى حياة من أرسله الله رحمة للعالمين.

وإذا كان هذا هو الواقع فلماذا تفرقون بين الحفظ فى الصدور، والخط فى السطور.

إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا فى الأمصار عقب وفاة صاحب الرسالة، وأحلوا بها وفى صدورهم وعلى ألسنتهم أحاديث النبى عليه السلام وسمعها منهم التابعون فى كل مصر من الأمصار التى فتحها الإسلام. وكانت هذه السنة مصابيح هدى بعد القرآن لدى المسلمين الأوائل.

ولذلك لما رأى الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز جمع السنة وتدوينها على نطاق واسع، دبت حركات الجمع فى كل الأقطار.

فى المدينة، وفى مكة، وفى البصرة، وفى الكوفة، وفى اليمن وفى خراسان، وفى واسط، وفى مصر، وفى غيرها.

وإن النهى عن كتمان العلم، والسنة من أشرف العلوم الاسلامية، كان يوحى لحفاظ السنة من الصحابة رضى الله عنهم أن يحدثوا بها الناس، ويبلغوها كما يبلغون القرآن.

ومن هذا يتبين أن السنة كان لها وجود قوى يوم نزل قوله عز وجل:
﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ وكانت هى من عناصر كمال هذا الدين الخالد العظيم.

كما كان لهذه السنة حياة، وأى حياة، فى عصر الخلفاء الراشدين الأربعة، قبل عصر عمر بن عبد العزيز بأكثر من خمسين عاما، فكل منهم - رضى الله عنهم - كان يعمل فى حكمه وقضائه وسلوكه وفتاويه بالكتاب العزيز، ثم بالسنة الطاهرة إذا لم يجدوا في كتاب الله نصا فيه حكم ما يعرض لهم من مشكلات.

الحفظ أمكن للوجود من التدوين:

إن أحاديث رسول الله ﷺ سهلة الحفظ لقصرها وسداد معانيها وجمال ألفاظها وبلاغة مبانيها والعرب لأنهم كانوا أميين، كان اعتمادهم على الحفظ ملكة راسخة فيهم، وقل منهم من كان يخلو من هذه الملكة وحفظهم للأحاديث القصار لم يكن أصعب عليهم من حفظ الأنساب ووقائع الأيام والقصائد الطوال.

والذاكرة التى استطاعت حفظ كتاب الله عز وجل - على طوله - لم يكن ليعجزها أن تحفظ عشرات الأحاديث التى سمعتها من صاحب الرسالة.

وحفظ السنة أمكن لوجودها قبل الجمع والتدوين من الجمع والتدوين.

لأن الحافظ يُحدِّث بما يحفظ أكثر وأيسر وأسرع من أن يحدث من كتاب.

والكتب لا يحملها صاحبها أين حل، أما حفظه فى صدره فهو ملازم له ملازمة الظل للعود.

إن ضخامة الخطأ فى هذه الشبهة وترديدها لا ينازع فيه منصف، فكفاكم يا منكرى السنة تهافتا ومكابرة، وأعلموا أنكم لن تفلحوا أبداً فى إنكار السنة ولو شاب الغراب أو باض الديك.

* * *

الشبهة الرابعة والعشرون

الاكتفاء بالقرآن عن السنة

من يتأمل فى مجموع الشبهات التى أثارها منكرو السنة ، يظهر له أنها قسمان مهما تعددت . وهذا التقسيم ناشئ بالنظر فى الآثار التى رتبوها على كل شبهة ، شبهة وإن كنا قد أشرنا فى المدخل إنها ثلاثة أقسام .

ويظهر له – كذلك – أن أحد هذين القسمين هو الأصل الذى يبدأون به على افتراض نجاحه عندهم .

أما الآخر فهو بديل لذلك الأصل يركزون عليه إذا فشلوا فى تحقيق الآثار المترتبة على القسم الأول .

يعنى أنهم مصرون على أن لا يضعوا السلاح فى وجه السنة أبداً مهما كانت الهزائم وخيبة الآمال .

فالقسم الأول يهدفون من ورائه إلي محو السنة من الوجود ويقطعون الصلة بينهما وبين النبى – ﷺ – تماما ، باعتبار أنها مكذوبة عليه ، ومزورة ؟!

والقسم الثانى – البديل – هو السلاح الدائم الشهر فى وجه السنة إذا استعصى عليهم محوها والحكم عليها بالتزوير، أى أنهم يشهرون هذا السلاح فى وجه السنة مع افتراض صحتها عندهم ، واستمرار تمسك المسلمين بها .

وكأن لسان مقالهم ولسان حالهم يقولان للمسلمين :

إن هذه السنة الصحيحة النسبة للنبى ليست من الدين ولا المسلمون محتاجون إليها ، وتسألهم : ما وجه استغناء المسلمين عنها ؟

والجواب عندهم : القرآن وحده يكفى المسلمين فى كل شئونهم سواء الشئون الدنيوية ، والشئون الدينية .

فهذه الشبهة من أفراد القسم الثانى – البديل – أي التعامل مع السنة فى

حالة التسليم بصحة صدورها عن رسول الله ﷺ . فإذا تقدمت معهم خطوة أخرى فقلت لهم : وما دليلكم على أن القرآن وحده يغنى المسلمين عن السنة ؟

اسمعوك - بسرعة - قول الله عز وجل :

﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ٣٨] .

ثم قوله تعالى مع شدة الحرص والتركيز عليه :

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت : ٥١] .

وليس لهم بعد هاتين الآيتين من دليل .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

ونقض هذه الشبهة يسير ، وهو يقوم على محورين :

الأول : بيان خطأ الاستدلال بالآيتين على ما أرادوه منهما .

الثانى : الواقع العملى فى حياة المسلمين على مر العصور ، وتطاول الدهور .

إن الاستدلال بالآية الأولى خطأ ؛ لأن المراد من الكتاب فيها هو اللوح المحفوظ ، فهو الكتاب الذى أحصى الله فيه ما كان ، وما هو كائن ، وما سيكون أبد الآبدين .

قال عز وجل فى سورة « يونس » :

﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ [يونس : ٦١] .

ولهذه الآية نظائر . فإذا كان المراد من الآية هو اللوح المحفوظ ، وهو ماذهب إليه المحققون من أهل العلم سقط استدلالهم بالآية .

وحتى لو كان المراد من الكتاب فيها القرآن فلا دليل لهم فى الآية على أن القرآن يغنى عن السنة ، لأن القرآن لم يفصل إلا قليلا من الأحكام – كما سيأتى – ويكون معنى احتوائه على كل شئ :

الدلالات «الكلية» على أصول التشريع ، لا أنه فصَّل جميع الأحكام فى كل مجالات الحياة تفصيلا شاملاً لكل ما يقع للناس فى الحياة . ومن يدعى ذلك فهو أحمق جاهل ، أو عنيد مكابر لا يستحق شرف المخاطبة هذا ما يتصل بخطأ استدلالهم بالآية الأولى ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ .

أما خطأهم فى الاستدلال بالآية الثانية ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ فبيانه يتوقف على ذكر الآية التى قبل هذه الآية ، وهى قوله عز وجل :

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [العنكبوت : ٥٠] .

القرآن يحكى – هنا – قول المشركين ، الذين يتساءلون فى ما بينهم ويقولون لو أن الله أنزل على محمد آيات من عنده .

قالوا هذا الكلام ، وكان قد نزل قدر عظيم من القرآن سوراً وآيات ، وأسمعهم النبى هذا القرآن ، وكرره على مسامعهم مرات ، وراعهم بيانه ، وأعجزتهم بلاغته ، وهم قد وصفوه بالسحر فى شدة تأثيره على القلوب والعقول والمشاعر .

ووصفوه بالشعر ، وللشعر فى دولتهم دولة ، وفى حياتهم حياة . وهو صناعتهم التى عرفوا بها ، ولم تكن لهم صناعة غيرها لقد جردوا القرآن من دلالاته «الاعجازية» وهم بها مقرون واعتبروه كأن لم يكن ، واعتبروا محمداً ﷺ ، رسولاً أو مدعى رسالة بلا معجزات ؟!

فأنزل الله عز وجل قوله المفحم الحكيم :

﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ .

أى : ألم يكن القرآن معجزة كافيه لهم فى التصديق برسالة الرسول ، وهم قد تأكدوا من سموه فوق كلام أعقل العقلاء وأفصح الفصحاء ، وأبلغ البلغاء ، وأبين البيناء من الخلق أجمعين ؟

فأنت ترى أن معنى الآية فى السماء وهم في أغوار الأرض عامهون – لقد نقلوا الآية من مقامها وحرفوا معناها عامدين – وتحريف المعانى لا يقل شناعة عن تحريف الألفاظ، وبهذا سقط استدلالهم بالآيتين .

المحور الثانى : وهو الواقع العملى للأمة بالقرآن والسنة معا منذ صدر الإسلام حتى يوم الناس هذا .

الاكتفاء بالقرآن مستحيل :

أي ورب السموات والأرض وما فيهن وما بينهن ، أن القول بالاكتفاء بالقرآن مستحيل :

القرآن لم يشمل على كل كبيرة وصغيرة مما يحتاج إليه المسلمون فى حياتهم .

بل إن السنة – رغم ما فيها من كثرة التفاصيل ، لم تشتمل علي كل صغيرة وكبيرة مما يحتاج إليه المسلمون في حياتهم .

لذلك هدى الله الأمة من صدر الإسلام الأول ، والقرون التى جاء بعده إلي ملء كل الفراغات المتروكة – قرآنا وسنة – لحكمة بوسائل أخرى وقت المطلوب ، مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله الكريم ، وهى :

القياس ، والاجماع ، ثم الاستحسان الشرعى ، والاستصحاب ، وسد الذرائع ، والمصالح المرسلة ، وشرع من قبلنا وعمل أهل المدينة عند المالكية والعرف والعادة ، على اعتبارات متفاوتة عند الفقهاء فالحياة واسعة ، والمستجدات فيها لم ولن تتوقف ، فكان لابد من أن يملك التشريع الإسلامى أدوات فرعية مستمدة من أصلى التشريع الأول والثانى (الكتاب والسنة) لملاحقة الوقائع والأحداث المستجدة .

فمن الجهل والغباء حصر مصدر التشريع فى القرآن وحده، نعم أنه أصل

أصول التشريع . أما أنه يغنى عن جميع الأصول والأدوات المستمدة منه ، فهذا لا يقوله من عنده ذرة من علم وفهم .

إن فى هذا دعوة إلى «تحنيط القرآن» وحرمانا للأمة من الانتفاع به ، ومنكرو السنة يعلمون ذلك ، ولكنهم يريدون أن يحلوا الأمة دار البوار ، تحقيقا لمطامع خصومها الألداء .

تعطيل أركان الإسلام العملية :

لولا السنة لتعطلت أربعة أركان الإسلام العملية ، وهى : الصلاة ، والزكاة، والصيام ، والحج إلي بيت الله الحرام .

- فليس فى القرآن من أحكام الصلاة سوى تقرير وجوبها وحسن أدائها .
- وليس فى القرآن عن الزكاة إلا الأمر بادائها وبيان الجهات الثمانى (المصارف) التى تستفيد منها .
- وليس فى القرآن عن الصيام إلا بعض من أحكامه بعد بيان وجوبه على المكلفين .
- وليس فى القرآن عن الحج إلا طائفة من أحكامه .

أما أركان الصلاة وواجباتها وسننها وشروطها وعدد ركعات الفرض الواحد، وإفراد الركوع وتثنية السجود وكيفية كل منهما ، والصلوات المفروضة والمسنونة والمندوبة ، وكيفية القراءة فيها ، والدخول فيها والخروج منها ، الخ ، الخ ، فهذا ما لا وجود له فى القرآن ، وطريق معرفته السنة .

وأما ما هى الأموال التى تجب فيها الزكاة ، وشروط الزكاة ومقاديرها ، الخ ، فهذا ما لا وجود له فى القرآن ، وطريق معرفته السنة .

وهذا يقال عن كل من الصيام والحج ، فكيف تكتفى الأمة بالقرآن عن السنة ، والسنة روح القرآن ومفاتيح فهمه والعمل به .

ونسأل منكرى السنة : أين نجد صيغة الآذان فى القرآن الكريم ؟

وأين نجد زكاة عيد الفطر فى القرآن الكريم ؟

وأين نجد صيغة العقد الشرعى للزواج فى القرآن الكريم ؟

وأين نجد طريقة ذكاة الأنعام لحل أكل لحمها فى القرآن الكريم ؟

إن آلاف الأحكام فى العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق لا وجود لها تفصيلا فى كتاب الله ، وإن دل عليها « جملة » فكيف يمكن الاستغناء بالكتاب عن السنة يا « بهاليل » العصر ؟

دفع مرفوض :

لمنكرى السنة دفع لهذا الاعتراض الذى أوردناه عليهم فى ادعائهم أن القرآن وحده يكفى الأمة حاجتها دون الافتقار إلي السنة .

وكان حاصل الاعتراض الذى أوردناه لابطال دعواهم هذه أن أربعة أركان الإسلام العملية سوف تتعطل ، وهى الصلاة والزكاة وصيام رمضان والحج مع تكاليف أخرى كثيرة سوف تتوقف فى حياة الأمة للجهل بأحكامها .

هذا الاعتراض القوى يدفعه منكرو السنة فيقولون :

هذه الأركان العملية يكفينا فيها محاكاة النبى ﷺ في كيفية أدائها ، وهى سنن علمية منقولة إلينا بالتواتر .

فالصلاة مثلا فيها هذا الأمر بمحاكاة تأدية رسول الله لها : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » .

والحج قال فيه : « خذوا عنى مناسككم » .

والجيل الذى عاصر الرسول حاكى الرسول كما رآه يصلى ويحج ونقل هذه المحاكاة إلي الجيل الذى بعده ، وهكذا دواليك حتي وصلت المحاكاة إلي جيلنا ، ويأخذها كل جبل عن الجيل الذى قبله حتى قيام الساعة ؟

ويضيفون : أن كلامنا فى السنن القولية ، وليس فى السنن العملية .

تفنيد هذا الدفع ونقضه :

وهذا الدفع مرفوض ، مرفوض ؛ لأن للسنن العملية سننا قولية لا حصر لها ، وهذه السنة القولية لا تُدرك من رؤية النبي ﷺ يصلى ويحج ويصوم ويزكى ومن أبرز ما يحتج به على منكرى السنة الحديثان اللذان ذكراهما ، وهما :

« صلوا كما رأيتمونى أصلي » .

« خذوا عني مناسككم » .

هذان الحديثان هما الأصل فى « حجية السنة العملية الأول فى وجوب محاكاة الصورة والكيفية ، للصلاة التى صلاها النبى .

والثانى لأعماله وأقواله فى الحج .

وهما – أعنى الحديثين المذكورين – من السنة القولية لا من السنة العملية .

ومعنى هذا أن السنة القولية أصل للسنة العملية ، فكيف إذن يستغنى عن أصل ثبتت به السنة العملية ؟!

أعنى – مرة أخرى – أن الرسول ﷺ – لو لم يقل « صلوا كما رأيتمونى » ما ثبت شرعا – وجوب محاكاة صلاة الرسول ﷺ .

ولو لم يقل « خذوا عنى مناسككم » ما علمنا أن الأمة يجب أن تتأسى بأفعال النبى وأقواله فى الحج ، وإلا وقع الحج باطلا إذا خالف كيفية حج النبي ﷺ .

الفقه القولى :

هب أننا شاهدنا النبى يصلى صلاة العشاء من تكبيرة الإحرام إلي الخروج منها بالسلام . فهل هذه المشاهدة تميز لنا أركان الصلاة التى تبطل الصلاة بترك واحدٍ منها ، ثم سنن الصلاة ، ثم مندوبات الصلاة وفضائلها .

هل كنا ندرك أن قراءة « أم الكتاب » فرض ، وأن قراءة سورة قصيرة بعدها ، أو آية سنة ، لا تبطل الصلاة بتركها سهواً .

وما يدرينا أنه ﷺ يقول فى ركوعه « سبحان ربى العظيم ثلاثا » ، ويقول فى سجوده « سبحان ربى الأعلى ثلاثا » ومن يدرينا أن السلام الأول على اليمين فرض والثانى على الشمال ليس فرضا، أن لكل سنة عملية سننا قولية ، لا فى الصلاة وحدها بل فى كل التكاليف ، وبهذا يندفع هذا الدفع الباطل .

* * *

الشبهة الخامسة والعشرون

عدم الاعتداد بالسنة فى الدرس اللغوى

هذه الشبهة نظن أن منكرى السنة ذكروها من باب « كِبْرُ الكوم ولا شماتة العِدا » كما يقول المثل الشعبى المعروف ؛ لأنها شبهة خفيفة الوزن ، فهم يدعون أن علماء اللغة والنحو والصرف لم يعولوا فى الاستشهاد على ثبوت اللغة ، وأحكام بنية الكلمة « الصرف » وأحكام ضبط المفردات في الجملة (النحو) لم يعولوا فى هذه الجهات على السنة ، وتركوا الاستشهاد بها إلا النادر منهم ، هكذا يقول منكرو السنة ويرددون بلا ملل ولا خجل أن علماء اللغة إنما تركوا أن يذكروا شواهد من الحديث النبوى ؛ لأنه روى بالمعنى فى عصور شيوع اللحن والخطأ فى اللسان العربى ، وضعف الملكات اللغوية ، وموت السليقة . ولو كانوا قد استشهدوا بها على شئ من ذلك لنسبوا للسان العربى الفصيح ما ليس منه ، لذلك أهملوها إلاَّ قليلا منهم لم ير مانعا من الاحتجاج بها .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

منكرو السنة جمعوا فى هذه الشبهة بين غرضين كلاهما فيه إنكار للسنة ومحو أي أثر لها فى الوجود .

الأول : إنكار صلاحية السنة فى الهداية والتشريع وهذا هو الهدف الرئيسى لهم فى كل ما قالوه وكتبوه .

الثانى : إنكار صلاحية السنة فى مجال اللغة والنحو والصرف فهى لا خير فيها أبدًا ، لا فى شئون الدين ، ولا فى شئون اللغة والنحو والصرف . إذن هى مجرد عبء حملته الأمة فوق ظهرها على مدى أربعة عشر قرنا أو تزيد ، دون جدوى تُرجى منها ؟؟

ومما يؤكد سوء نياتهم أنهم اهتموا بعرض وجهة نظر من يرى عدم الاحتجاج بالحديث النبوى فى قضايا اللغة ، وهوَّلوا من شأنهم ، ولم يقيموا وزنا

للكثرة الكاثرة من اللغويين والنحاة الذين لم يروا حرجا فى الاستشهاد بالحديث النبوى على ثبوت اللغة ، واللهجات العربية ، وقضايا النحو والصرف ولو كانوا طلاب حق لعرضوا وجهتى النظر بحيدة وإنصاف ولكن فاقد الشئ لا يعطيه ، كما جاء في المثل .

والصحيح فى هذه القضية هو عكس ما ادعوه ، وهوّلوا من شأنه ؛ لأن أئمة اللغة ، والنحو والصرف المشهود لهم بالكفاءة العالية فى الدرس اللغوى والنحو والصرف ، لم يعزلوا السنة عن هذه المجالات الواسعة الجادة .

من هؤلاء – على سبيل التمثيل – ابن مالك صاحب الآلفية المشهورة ، والتى تُعد « الدستور الدائم » للدراسات النحوية والصرفية وعليها ، وعلى كتاب سيبويه قام صرح النحو والصرف*، وكثرت الشروح الموضوعة عليهما ، ما تزال الحركة العلمية حولهما نشطة ومنهم ابن جنى ، وابن هشام ، والبدر الدمامينى ، وابن الحاجب وابن منظور صاحب لسان العرب ، والفيروز أبادى صاحب القاموس المحيط ، وغيرهم وغيرهم، لا يحصون عدداً .

كما أن الحديث النبوى نفسه قامت حوله دراسات لغوية ذات شأن ؛ ومعروفة لأهل العلم المعاصرين .

منها إعراب الحديث للعكبرى ، وغريب الحديث ، وقد وضع فيه بعض العلماء الأعلام أسفاراً متعددة :

منها الفائق فى غريب الحديث للإمام جار الله الزمخشرى فى أربعة أجزاء ثم غريب الحديث للهروى فى خمسة أجزاء ، وغريب الحديث للخطابى فى أربعة أجزاء . كل هذا أغمض عنه منكرو السنة أعينهم ليحققوا أغراضهم وسط هالات كثيفة من الظلام .

إن من يرجع إلي كتب ابن هشام كالقطر والشذور وشرح ابن عقيل أو والخصائص لابن جنى ، أو لسان العرب لابن منظور يجد كمًّا هائلاً من الحديث النبوى سيق للاستشهاد به على مختلف الأغراض ، مما يؤكد أن علماء اللغة – بوجه عام – يثقون فى مفردات وتراكيب الأساليب اللغوية بما لا حصر له من كلامه ﷺ .

نماذج من مصنفاتهم :

فى الأمالى النحوية لابن الحاجب (جـ ٤ ص ١٨٥) وردت الأحاديث الآتية، في فهرس خاص بها مما استشهد به فى الجزء المشار إليه على المسائل اللسانية الخالصة .

« لا ترموا جمرة العقبة – الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة – استحللتم فروجهن بكلمة الله – كان رسول الله أجود الناس – كمل من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت عمران ، وآسية بنت مزاحم – وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام – لا يموت لواحد ثلاثة من الولد فتمسه النار – نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » .

ومما استشهد به فى مقدمة الجزء الثالث قوله ﷺ «أو مخرجيّ هم» (جـ ٣ ص ٢٥) وحلله صرفيا ونحويا ، وغيره كثير وما تركناه إلا توخيا للإيجاز .

وفى الدر المصون للسمين الحلبى ، وهو كتاب تفسير لغوى نحوي صرفى يقع فى عشرة أجزاء غير جزء الفهارس . فى هذا السفر العظيم ساق المؤلف واحدا وستين ومائتى حديث ، وبعضها كرره مرات . ساقها شواهد على مسائل نحوية وصرفية ولغوية . وبهذا تسقط هذه الشبهة العمياء كما سقطت نظائرها من قبل .

* * *

الشبهة السادسة والعشرون
مخالفة السنة للواقع المشاهد

منكرو السنة المعاصرين حاطبو ليل ، لا يفرقون وهم يجمعون الحطب بين أعواده وبين أجسام الحيات والثعابين ، ثم أنهم - كما أشرنا من قبل - يفرضون جهلهم على حقائق الإيمان ، ويجعلونه هو المقياس عندهم بين الحق والباطل ، والخطأ والصواب .

وقد حشدوا فى معركتهم مع السنة كل ما وصلت إليه جهالاتهم وأوهامهم ظانين أن بضاعتهم الكاسدة يكون لها رواج فى يوم ما عند الناس .

وفى هذه الشبهة يدعون أن من الحديث الصحيح ما يخالف الواقع المشاهد ، فهى إذن أحاديث كاذبة إن كان النبي قالها ، أو مكذوبة عليه ، وإن صح سندها عند علماء الحديث .

ومما ذكروه دليلا على هذا جملة من الأحاديث نذكر منهما اثنين توخيا للإيجاز :

الحديث الأول :

ما رواه الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال فيه : « قال رسول الله ﷺ : « إذا قُبِرَ الميت أتاه ملكان أسودان » ثم جاء فى الحديث :

« فيقال للأرض التئمى عليه ، فتلتئم عليه ، فتختلف أضلاعه ، فلا يزال معذبا حتى يبعثه الله »

هذا الحديث عندهم مكذوب على رسول الله رغم صحته ، وسبب الحكم عليه عندهم بالكذب أمران :

- مخالفته للقرآن .
- مخالفته للواقع المشاهد .

يقول أحدهم بالحرف الواحد :

إن هذا الحديث مكذوب ؛ لأنه يخالف الحس والواقع فما أكثر القبور التى تفتح ، بعد دفن الموتى فيها ، سواء فى ذلك قبور المؤمنين والكافرين ، فلم يشاهد فاتحوها جدران القبر قد التصقت ببعضها ، ولا أضلاع الموتى قد تداخلت، ولا أجسادهم قد تهتكت »، كما يدعون – جميعا – أن القرآن يخلو من ذكر عذاب القبر .

وهكذا اجتمعت عندهم علتان قادحتان فى صحة هذا الحديث ، فحكموا – فض الله فاهم – بأنه حديث باطل مكذوب ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

منكرو السنة لازم مذهبهم أنهم لا يؤمنون بها ، وكثيراً ما أعلنوا أنهم لا يؤمنون إلا بالقرآن وحده ، لذلك فإننا لن نحتج عليهم بالحديث النبوى ، لأنهم له رافضون ونكتفى فى تفنيد ونقض شبهتهم هذه بالاحتجاج عليهم بالقرآن ، الذى يعلنون أنهم لا يؤمنون إلا به ، وهم به جاهلون ؟

إن بين منكرى السنة ، وبين العلمانيين شبها واضحا في المذهب . وهذا ما طبقوه فى رفضهم لهذا الحديث ؛ رفضوه لأن معناه لم يدرك بالبصر ، ولا بواحدة من الحواس الأربع الأخرى ؟

وها نحن أولاء نضع أمامهم وقائع وردت فى القرآن الذى يومنون به وحده، هذه الوقائع مثل الواقعة التى وردت فى هذا الحديث سواء بسواء .

ففى سورة « الأنفال » ورد قوله تعالى :

﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ۝ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾

[الأنفال :٥٠ ، ٥١]

إن ضرب الملائكة وجوه وأدبار الذين كفروا عنده الوفاة ، وقولهم لهم : « ذوقوا عذاب الحريق » .

وقولهم لهم : « ذلك بما قدمت أيديكم ، وأن الله ليس بظلام للعبيد » مثل التئام القبر على صاحبه ، وتداخل أضلاعه بعضها فى بعض .

والذين كفروا يموتون وأهلهم جلوس حولهم ، فهل سمع منكرو السنة أهل الذين يموتون من الكفار أنهم قالوا أنهم أحسوا بضرب الملائكة لوجوه وأدبار موتاهم ؟! أو أنهم سمعوا الملائكة يقولون لموتاهم ما حكاه القرآن عنهم ؟!

بالطبع لم يروا ولم يسمعوا ، ولو كانوا قد رأوا أو سمعوا ما بقي فى الدنيا كافر واحد ، ولآمن أهل كل ميت كافر ، ولا نمحى الكفر من الوجود .

فما رأيكم يا منكرى السنة ؟

هل هاتان الآيتان مكذوبتان على الله ؟ مثل الحديث الذى قلتم - جهلا - أنه مكذوب على رسول الله .

لن تستطيعوا - ولعدة أسباب - أن تقولوا إن هاتين الآيتين مكذوبتان على الله . وهذا يلزمكم بأن تؤمنوا بصحة هذا الحديث ، وبصحة أمثاله ؛ لأنكم آمنتم بنظائره من القرآن ، وإلا فأنتم أهل عناد ومكر ، والمكر السيئ لا يحيق إلا بأهله .

ونحن نساعدكم على سهولة السير فى طرق الإيمان إن كنتم طلاب حق .

إن الوقائع التى ذكرتها الآيتان والحديث وقائع صحيحة صادقة ، وإن لم نرها بعين ، ولم نسمعها بأذن لأنها من شئون الآخرة ، وشئون الآخرة - الآن - غيب ، يجب الإيمان بها إذا جاء بها الخبر الصادق عن الله فى قرآنه ، أو عن الرسول فى حديثه .

هذا ما لم تعلموه فأتيتم بمنكر من القول وزوراً . وها هى ذى فرصة العلم به قد أتيحت لكم ، فهل أنتم مؤمنون أم على قلوب أقفالها ؟ (١)

---

(١) أما ادعاؤهم أن القرآن خلا من ذكر عذاب القبر، فهذا كذلك جهل فاضح ، فقد قال الله تعالى في شأن آل فرعون : ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [غافر : ٤٦] والعرض على النار غدواً وعشيا هو عذاب القبر .

الحديث الثانى :

« إذا أنزل الله بقوم عذابا ، أصاب العذاب من كان فيهم ثم بعثوا على أعمالهم » رواه الإمام البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهم .

منكروا السنة حكموا على هذا الحديث – كذلك – بأنه مكذوب على رسول الله . وهدفهم كما هو معروف إثارة الريب حول كتب السنة ،وفى مقدمتها صحيحا البخارى ومسلم .

أما السبب فى هذا الكذب عندهم ، فأمران كذلك :

الأول : مخالفته للقرآن ؟!

الثانى : مخالفته للواقع والحس المشاهد ؟!

قال أحدهم بالحرف الواحد :

« فهذا الحديث أيضًا مما يكذبه الحس ، فضلا عن تكذيب القرآن الكريم له » ؟!

أما مخالفته للقرآن فقد استدل عليها بآيات من الكتاب العزيز ، منها :

﴿ وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ ﴾ [سبأ: ١٧]

﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلاَّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ [القصص: ٥٩]

﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [النساء: ٤٠]

﴿ وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء: ١٥]

وخلاصة استشهادهم بهذه الآيات أنها تقرر وتؤكد العدل الإلهى .

أما الحديث فإنه يقدح فى العدل الإلهى عندهم ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

هذه الآيات التى استشهدوا بها على تكذيب الحديث الصحيح قرأوها بأبصارهم حروفا ، وعميت عنها قلوبهم فقها .

فبعض هذه الآيات خاص بعذاب الاستئصال فى الدنيا كما حدث لعاد وثمود، وقد أشار القرآن وهو ينذر مشركى العرب إلى هذا فقال :

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴾ [القصص: ٥٨] ثم قال : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ [القصص: ٥٩]. ولهذه الآيات نظائر فى القرآن الكريم .

وبعضها خاص بالجزاء فى الآخرة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء: ١٥].

ومن أصول الإيمان أن الله لا يظلم أحداً شيئًا لا فى الدنيا ، ولا فى الآخرة. وهذا هو الذى أُريدَ من هذه الآيات .

ولم يخرج الحديث عن هذه المعانى التى دلت عليها هذه الآيات ، ولكن منكرى السنة أبصروا من الحديث جزءاً وعموا عن جزء فضلوا سواء السبيل .

الجزء الذى أبصروه هو «إذا أنزل الله بقوم عذابا أصاب العذاب من كان فيهم».

والجزء الذى عموا عنه هو : «ثم بعثوا على أعمالهم». فالحديث يقرر عدالة الله كما قررتها الآيات سواء بسواء :

فإذا غضب الله على قوم ، وسلط عليهم عذابا عامًا أو خاصًا فهلكوا أو ماتوا ، وفيهم صالحون ، فإن الجميع يستوون فى المصير الدنيوى ، ثم يفترقون فى الآخرة ، فريق فى النار ، وفريق فى الجنة .

بل إن السنة النبوية ترفع هؤلاء الصالحين ، الذين يموتون فى الكوارث إلي درجات الشهداء . فأين نسبة الظلم إلى الله فى الحديث ، التى يدعيها هؤلاء الماكرون ؟

هذه واحدة ، أما الثانية فنقول لهم فيها بصوت عال يسمع من فى القبور :

إن هذا الحديث يتفق مع القرآن بدرجة ١٠٠٪ ، ولا يوجد بين الحديث والقرآن ولا حبة خردل من خلاف .

لأن القرآن يقرر ما قرره الحديث بكل قوة ووضوح فالله عز وجل يقول فى

سورة الأنفال ما يأتى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال : ٢٥]

ألم يصرِّح القرآن بأن الفتنة – يعنى العذاب إذا نزل ، لا يصيب الظالمين وحدهم ، بل يصيب الظالم والعادل ، والعاصى والطائع .

فما رأيكم يا منكرى السنة ؟ هل هذه الآية – كذلك – مكذوبة على الله ، كما كذب البخارى وابن عمر – فى زعمكم – على رسول الله فى حديث إنزال العذاب ؟!

إن عليكم أن تؤمنوا بالآية والحديث معًا ، أو تكفروا بهما معا ؛ لأنهما يدلان على معنى واحد .

والإيمان بالعدل الإلهى ، وبصدق الرسول لا ينفك أحدهما عن الآخر .

فأين – إذن ـ تذهبون ؟

دعوى مخالفة الحديث للحس المشاهد :

منكرو السنة يدعون أن الله إذا قرر هلاك قوم، وفيهم صالحون، عزل الصالحين وأهلك المجرمين، ويدعى واحد منهم أن هذا هو الواقع المشاهد؟! فهل سمعتم بكلام أى بهلول يشبه كلام هؤلاء « البهاليل » العباقرة وبارئ النسم إن هذا القول مردود على قائله بمجرد سماعه والنطق به، ولا يحتاج لدليل يبطله أكثر من خروجه من « خياشيم » الناطق به، ومع ذلك نقف أمامه وقفه قصيرة قاهرة :

● حادث الطائرة المصرية ، التى كانت قادمة من ليبيا فى أوائل السبعينات ، وحطمتها إسرائيل على أرض سيناء وفيها أكثر من ثلاثمائة راكب مدنى ، منهم الشيوخ والشباب والرجال والنساء والأطفال .

أليست هذه كارثة قد وقعت ، وبعلم الله ، فهل كان كل ركابها مجرمين فسقه ظالمين ، وأنهم هم وحدهم المجرمون فى الدنيا ، لذلك جمعهم الله فى مكان واحد ثم أشعل فيهم النار بعيداً بعيداً عن الصالحين ؟!

فهل يتهم منكرو السنة الله بالظلم على هلاك الأطفال من ركاب الطائرة . والأطفال أبرياء ١٠٠ ٪ ؟

ومثال ثان : الزلزال الذى ضرب مصر عام ١٩٩٢ م كان ضحاياه من الفقراء والشيوخ والشباب والأطفال ، فهل ضحايا هذه الكارثة هم وحدهم الطالحون في مصر ، وبقية المصريين الذين لم يضرهم الزلزال هم الملائكة الأطهار ؟!

لو أن منكرى السنة احترفوا حرفة التمثيل الكوميدى لأصبحوا نجومًا وأقمارًا وشموسًا فى دنيا التهريج والإضحاك ؛ والسفاسف .

ولكنهم لسوء حظهم اقتحموا مجالاً ليس لهم فيه موضع قدم فانقلبوا على أعقابهم خاسرين .

ورحم الله الشاعر الذى قال :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها   هوانًا بها ، كانت على الناس أهونَ

* * *

الشبهة السابعة والعشرون
دعوى مخالفة السنة للعقل

ومما يروجه منكرو السنة ادعاؤهم أن السنة ورد فيها أحاديث كثيرة تخالف العقل، وهدفهم إحداث ثلمة فى صرح السنة ، تضاف إلى ما قدموه من شبهات، معتقدين أن هذه الشبهات يقوى بعضها بعضا ، وأنها لابد من إحداث الهدف المقصود فى النهاية إذا أمكن لهذه الشبهات أن تترسب فى أذهان الناس ، أو فإنها ستحدث إرباكا عندهم يزعزع إيمان العامة فى السنة ، ويزيل عنها ثوب القداسة الذى ألبسها إياه القائمون على شئون التقديس كما يحلو لبعضهم أن يقول .

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

نريد أولاً أن نلفت نظر القراء إلي أن المقصود بهذه الشبهة فوق المقصود « الأم » لهم من هذه الشبهات جميعا ، وهو إنكار السنة النبوية الطاهرة . المقصود الخاص بهذه الشبهة هوتكذيب المعجزات المادية ، التى أجراها الله على يد رسوله الكريم بالإضافة إلى المعجزة المعنوية الخالدة ، وهى القرآن الكريم . وهى معجزات كثيرة أوصلها الإمام البيهقى في كتابه العظيم المسمى دلائل النبوة إلي ما يقارب الألف معجزة .

كما أحصى كثيرا منها الإمام ابن كثير فى كتابه المسمى « شمائل الرسول » وتحدث عنها الإمام ابن تيمية في كتابه المسمى « الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح » وقد بيَّن أن الله تعالى أيد محمداً ﷺ بمعجزات من جنس ما أيد به جميع رسله الكرام .

وقد صرَّح بعضهم بإنكار بعض المعجزات مع ورود الإشارة إليها فى القرآن الكريم :

مثل شق الصدر ، والمعراج ، والبراق ، والصلاة فى بيت المقدس بالأنبياء وانشقاق القمر .

ومثل حنين الجزع إليه ، وتكليم بعض الحيوانات العجماوات له ونبع الماء من بين أصابعه ، وتكثير الطعام القليل حتى يشبع العدد الكثير . والعلم بالحديث النفسى لدى الآخرين .

كل هذه عندهم أكاذيب ؛ لأنها تخالف العقل ، فيجب ردها وعدم الإيمان بها .

كما يدرجون تحت هذه الشبهة كل ما تحدث به ﷺ من الغيبيات ، وإن كانوا يدعون إلي تكذيب الغيبيات بإعمال شبهة أخرى هى « مخالفة القرآن » ، وقد تقدم لنا تفنيدها ونقضها » .

هل من الممكن مخالفة السنة للعقل ؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من تمهيد ، وخلاصته : أن الممنوع عقلا نوعان :

الأول : ماله سبب أو علة يتوقف عليها وجوده ، فإن العقل يمنع وقوعه إذا لم يسبقه سببه أو علته ، مثل الارتواء بدون شرب الماء ، والشبع بدون تناول غذاء والصعود إلي الفضاء بدون حامل أو دافع ، والإحراق بدون مماسة نار ، والانجاب بدون لقاء بين الزوجين أو ذكر وأنثى ، والإسماع بدون صوت ، وعبور البحر بدون وسيلة ناقلة أو سباحة ، ومماسة جسم لآخر بدون اقتراب . والعلم بما يدور فى النفس بدون إفصاح ، والإبصار بالأشياء بدون إيقاع النظر عليها .

هذه الصور كلها يمنع العقل وقوعها لعدم تقدم أسبابها أو عللها عليها . ومنع العقل لوقوع هذه الأشياء نسبى كما سيأتى .

النوع الثانى : ما ليس له سبب أو علة يتوقف وجوده عليها وهذا يمنعه العقل منعا مؤبداً ، ولا يحدث فى المنع خلل أبداً .

وهذا ما يسمى بالبدائه العقلية ، أو الضرورات العقلية مثل تقدم الوالد على أبنه في الوجود الزمنى ، وكون الجزء أصغر من الكل ، والواحد نصف الاثنين، واليوم واسطة بين أمس وغد ، وامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما عن المحل كالموت والحياة ، والوجود والعدم ، فلا يكون إنسان ما ، أو أى كائن مما تحله الحياة ، لا يكون حيا ميتا فى آن واحد ، ولا يكون لا حيا ولا ميتا فى آن واحد .

ومثل اجتماع الضدين فلا يكون الشئ أبيض وأسود فى آن واحد .

ومثل أن الشئ غير نفسه ، وأن يكون أمس هو اليوم أو غدا .

هذه الصور كلها ، وغيرها كثير ، يمنع العقل حدوثها منعا قاطعا فى جميع الأزمان والأكوان .

وبناء على ما تقدم نقول بكل جزم وإصرار :

أن الحديث النبوى لم يرد فيه مثال واحد يخالف حكم العقل فى النوع الثانى ، ومن يدعى هذا فعليه أن يأتينا بالدليل ونتحدى منكرى السنة مجتمعين ومفترقين أن يجدوا فى السنة ما يدل على هذه المخالفة لأنه مستحيل ، والمستحيل لا تتعلق به إرادة ولا قدرة . فهو – كاسمه – مستحيل أبداً أما النوع الأول ، وهو تخلف السبب أو العلة مع وجود المسبب فإن السنة تتفوق فيه على العقل ، ولا يكون إلا على سبيل المعجزة لنبى ، أو الكرامة لولى ، أو الاستدراج لشقى .

وما جعل الله هذه المعجزات الخارقة لكل مألوف عقلى أو علمى ، إلا ليقهر بها غرور العقل وغرور العلم .

وإلا فماذا يملك العقل من نجاة إبراهيم – عليه السلام – من النار التى أضرمها له أولياء الشيطان ثم ألقوه فيها فلم تمسه بسوء قط وماذا يملك العقل من شأن عصى موسى – عليه السلام – فى أوضاعها الثلاثة :

مرة تنقلب ثعبانا يبطل السحر ، ومرة ينفلق بها البحر اثنى عشر فلقا كل فلق كالطود العظيم .

ومرة يضرب بها الحجر فيتدفق منه الماء عيونا اثنتى عشرة كالفلوق التى حدثت فى الضربة الأولى .

إن ضربة من الضربتين هرب بها الماء ، والأخرى حضر بها الماء فكم – يا ترى – يلزم الآن من التجهيزات التكنولوجية لفلق البحر اثنى عشر فلقا ؟!

وكم يا ترى يلزم من الاجراءات التكنولوجية الحديثة لتدفق اثنتى عشرة عينا من الصحراء .

وهل تستطيع كل الوسائل الحديثة المتطورة أن تفجر الماء من حجر ؟!

وهل تستطيع الوسائل العلمية الحديثة ، العالية الكفاءة أن تسخر الجن والطير وجميع القوى الطبيعية كالريح وإسالة الطاقة من الأرض كما حدث من قدرة الله لسليمان عليه السلام ؟

وهل تستطيع جميع القوى البشرية ومخترعاتها المذهلة أن تعيد الروح بعد مفارقتها لجسد ميت ، كما أجرى الله ذلك على يد عبده ورسوله عيسى عليه السلام ، معجزة له على عناد بنى اسرائيل وكفرهم .

وهل تستطيع وسائل النقل المعاصرة أن تقتلع قصراً لرئيس أو ملك أو أمير فى لحظة هى خارج نطاق الزمن عبر آلاف الكيلو مترات دون أن يصيبه أدنى خلل فى نظامه وديكوراته كما صنع الله ذلك معجزة لرسوله سليمان عليه السلام؟!

وهل يستطيع جيش حديث مزود بكل أسلحة الدمار الشامل أن يقتلع قرية من أساسها ويعلو بها إلي طبقات الفضاء الأعلى ثم يلقيها على الأرض مرة أخرى سطحها أسفل ، وقاعها أعلى كما صنعت القدرة الإلهية مع قوم لوط ؟

اين العقل هنا ؟ وماذا يملك إلا التسليم العاجز الخذول ؟

ونسأل منكرى السنة ، أو منكرى أحاديث المعجزات النبوية لرسول الإسلام . نسألهم هذا السؤال . وعليهم أن يجيبوا عليه – لأنفسهم – بكل صراحة ، لتعرفوا حجم باطلكم :

هذه الوقائع المذهلة ، التى أيد الله بها بعض رسله ، وأشرنا إليها دون الآيات التى قصتها علينا توخيا للإيجاز ، هذه الوقائع – بلا ريب – تخالف العقل مخالفة ، من النوع الأول الذى بيناه فى التمهيد الذى تقدم .

هل أنتم مؤمنون بها ؟ إن كنتم مؤمنين بها فيلزمكم الإيمان بالأحاديث التي قصت علينا مثل ما قص القرآن في سور : (الأنبياء والمائدة وآل عمران وغيرها) .

وإن أصررتكم على تكذيبكم لهذه الأحاديث لزمكم أن تكذبوا القرآن لأنه روى مثل ما روت هذه الأحاديث . فأنتم محجوجون من كل جهة ، مقهورون أمام صولة الحق . فماذا أنتم فاعلون ؟!

وبهذا تندفع هذه الشبهة كما اندفع غيرها . ويفوت منكري السنة غرضهم الذي رتبوه عليها.

إن ورود أحاديث المعجزات في سنة محمد ﷺ ليس عيبا ترد به هذه السنة، ويحكم عليها بالتزوير والبطلان بل هي دعامة من دعائم الإيمان ، كان من الممكن أن تقود هؤلاء الآبقين من رحابة الحق ، إلي سجين الباطل ، كان من الممكن أن تقودهم إلى الإيمان الراسخ والتصديق الجازم بما جاء به محمد ﷺ من عند ربه (كتابا وسنة) لو أنهم فتحوا للإيمان قلوبهم وأصغوا إليه أسماعهم ، وأرحبوا له عقولهم وقطعوا ما بينهم وبين الشيطان من علائق ووساوس، أيعجز الله عن شق القمر لرسوله ، وقد شق البحر لموسى عليه السلام .

أيمتنع على الله أن يشق صدر رسوله ، وقد حمل لسليمان قصر بلقيس من اليمن إلي الشام . دون شدخ أو خلل .

أيبعد على الله أن يجري الماء بين أصابع رسوله الكريم وقد فجره من حجر أملس لموسى عليه السلام .

أيستحيل على الله أن يكثر الطعام لرسوله ، وقد أنزله مائدة جاهزة من السماء لعيسى عليه السلام ؟!

لقد أخلصنا لكم القول ، وبقى بيننا وبينكم قوله تعالى :

﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٢٩].

* * *

الشبهة الثامنة والعشرون
دعوى مخالفة السنة للقرآن . . ؟

إن منكرى السنة المعاصرين، يكثرون من ذكر هذه الشبهة – الآن – فقد طالعتنا كثير من الصحف الجديدة، والمجلات التى لها غرام بالسير فى الممنوع، وتاريخ فى ترويج الأباطيل، وكل ما ينافى الإسلام، طالعتنا هذه الصحف والمجلات بمقالات متكررة، يستخدم كاتبوها شبهة مخالفة السنة للقرآن، فى الوصول إلى أغراضهم الخبيثة، وسعيهم الدءوب فى إزالة ثوابت الإسلام. وفى مقدمتها سنة من أرسله الله رحمة للعالمين. ظانين أن هذه الشبهة هى الضربة القاضية للهدى النبوى، والمصدر الثانى من مصادر التشريع فى الإسلام، لأن مخالفة القرآن أمر مرفوض عند المسلمين فلماذا – إذن – لا ينسفون السنة بادعاء مخالفتها للقرآن؟ إنها فرصة ذهبية لهؤلاء المارقين الجهلة، الذين يقتفون آثار الزنادقة القدامى، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلوه.

فالزنادقة – قديما – ادعوا هذه الدعوة، من الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم. وساقوا بين يدى هذه الدعوى الشيطانية حديثا قالوا فيه إن رسول الله ﷺ قال:

«ما أتاكم عنى فأعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا».

قال أهل العلم والبصر بالحديث النبوى: إن هذا الحديث موضوع ومكذوب على رسول الله، وأن الزنادقة والخوارج هم الذين اخترعوه من عند أنفسهم تبعا لأهوائهم. وممن قضى عليه بالوضع الإمام عبد الرحمن بن مهدى شيخ الإمام البخارى.

وبعض العلماء جارَوْا الخصم الذين وضعوا هذا الحديث ليبطلوا دعواهم، فقالوا:

قد عرضنا حديثكم هذا على كتاب الله فوجدناه مخالفا للقرآن؛ لأننا لم

نجد فى القرآن « أن لا نقبل من حديث رسول الله ﷺ إلا ما وافق القرآن، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسى والأمر بطاعته ويحذر من مخالفة أمره على كل حال » (١) .

تطبيقات :

ولهم على هذه القاعدة تطبيقات كان الباعث عليها عندهم أحد أمرين :

أما الجهل إن كانوا صادقين عند أنفسهم فيما يقولون وإما العناد والتجاهل، ليشتروا بآيات الله ثمنا قليلا من مال أو شهرة أو هما معاً، ونسوق فيما يأتى نماذج من تطبيقاتهم الجاهلة .

رجم الزانى المحصن :

عدالة الإسلام اقتضت أن تكون جميع العقوبات الدنيوية مناسبة للجرائم المعاقب عليها، فلم يضع القرآن عقوبة شديدة على جرائم خفيفة، ولا عقوبة خفيفة على جرائم « غليظة » هذا مبدأ عام فى الإسلام .

وقد تكون الجرائم المعاقب عليها واحدة فى حقيقتها وصفاتها ثم تختلف العقوبة الموضوعة لها مراعاة للظروف التى وقعت فيها الجريمة .

وهذا نراه بكل وضوح فى جريمة « الزنى » إذا وقعت من غير متزوج، وهو ما يعبر عنه الفقه بـ « غير المحصن » أو وقعت من المتزوج، وهو المعبر عنه فى الفقه بـ « المحصن » وعدم الإحصان يكون غالبا فى مرحلة الشباب، وهى أكثر مراحل العمر إحساسا بالغريزة « الجنسية » وإلحاحاً لإشباعها، ويكون الشباب أضعف ما يكونون قدرة على كبح جماحها ومقاومتها . وهذا ظرف مخفف للعقوبة على جريمة الزنى إذا وقعت فى هذه الأحوال .

لذلك جعل الإسلام عقوبتها الجلد مائة؛ جاء ذلك فى قوله تعالى : ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** ﴾ [النور : ٢] .

---

(١) كما فى قوله تعالى : ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ وقوله : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره، أن تصيبهم فتنة، أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ .

أما المتزوج إذا زنى، وعنده من الحلال ما يغنيه عن الزنى رجلا كان أو امرأة، فهذه الجريمة تقع منه ولا عذر له فيها، ولذلك جعل الإسلام عقوبة هذه الجريمة هى الرمى بالحجارة حتى الموت، ويطلق الفقه على هذه العقوبة مصطلح «الرجم».

والعقوبة الأولى (الجلد مائة) ثابتة بالنص القرآنى كما تقدم.

أما العقوبة الثانية «الرجم» فطريق ثبوتها هى السنة النبوية القولية والعملية على حدٍ سواء.

السنة القولية :

● حديث عبادة بن الصامت: «.. البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام. والثيب بالثيب جلد مائة، والرجم».

● حديث ابن مسعود مرفوعا: «لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزانى، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة».

● وروى أبو داود والحاكم مثله من حديث عائشة رضى الله عنها، مع بعض الاختلاف فى اللفظ، لكن المعنى فى الحديثين واحد.

السنة العملية :

الوقائع التى حدثت فى عصر النبوة، وتم فيها رجم الزناة المحصنين مشهورة، وأشهرها واقعتان هما: رجم النبى ﷺ ماعزا لما جاءه مقراً بأنه زنى، ثم رجم «الغامدية» التى صلى عليها النبى صلاة الجنازة بعد رجمها، وأثنى على حسن توبتها والرجوع إلى الله.

ثم نهج الخلفاء الراشدون رضى الله عنهم نهج الرسول فى رجم الزناة المحصنين، واتفق على عقوبة «الرجم» علماء الأمة. ومن يرجع إلى مباحث «الحدود» فى كتب الفقه يتبين له أن رجم الزناة المحصنين هو الموقف الثابت فى الإسلام قولاً وعملا. وما تزال بعض الأقطار الإسلامية تطبق هذه العقوبة، ولا ترى فيها خروجا عن شريعة الله، وهذا هو الحق والصواب.

مغالطات منكرى السـنة :

منكرو السنة يقولون إن أحاديث ووقائع رجم الزناة المحصنين أحاديث ووقائع باطلة، لم يقلها النبى ولم يرجم زانيا، حتى وإن وردت هذه الأحاديث والوقائع فى صحيحى البخارى ومسلم، وفى غيرهما من كتب الصحاح ؟!

هكذا يقولون بكل إصرار وجزم؛ والسبب عندهم أن هذه الأحاديث والوقائع مخالفة للقرآن، لأن القرآن حدد عقوبة الزنا بالجلد مائة، فى الآية الثانية من سورة «النور» ولم يفرق بين الزانى المحصن وغير المحصن.

ومادامت هذه الأحاديث والوقائع مخالفة للقرآن فهى إذن باطلة، ومكذوبة على النبى ﷺ.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

ونحن نواجه هذه الشبهة – هنا – شبهة مخالفة السنة للقرآن نواجهها باعتبارين:

الأول : مواجهة الشبهة نفسها دون النظر إلى النماذج التطبيقية التى يذكرونها شواهد عليها. وهذه المواجهة سنرجئها إلى نهاية الحديث عنها.

الثانى : مواجهة الشبهة بالنظر إلى النماذج التطبيقية عندهم واحداً واحداً. وهذا ما نبدأ به الآن، فنقول.

أن قولهم أن أحاديث رجم الزانى المحصن باطلة؛ لأنها جاءت مخالفة للقرآن. هذا القول لا يصدر إلا عن أحد رجلين:

رجل حسن النية، ولكنه جاهل بالقرآن والسنة، معاً ورجل سيء النية، سواء صحب سوء نيته جهل أو لم يصحبه جهل فهذه الأحاديث وما صاحبها من وقائع عملية لا مخالفة بينها وبين القرآن، إلا فى أوهام الجهلة، والمعاندين.

تجريم الفســاد :

فالقرآن الكريم يجرِّم الفساد والإفساد فى الأرض فى عدة مواضع:

ففى سورة البقرة، يقول عز وجل: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

وفى سورة الأعراف يقول: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ... ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وفى سورة القصص يقول: ﴿ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ... ﴾ [القصص: ٧٧].

عقوبات المفسدين:

ومادام الفساد والإفساد فى الحياة مُحَرَّماً ومنهيا عنه كان من الحكمة وضع عقوبات دنيوية عاجلة، على أنواع من الفساد تضر بحياة الأفراد والجماعات. وفى هذا ورد قوله تعالى فى سورة المائدة:

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣]

فى هذه الآية الحكيمة وضع الله أربع عقوبات لجرائم الاخلال بالأمن العام والخاص وانتهاك الحرمات. وهى الجرائم التى يصدق عليها وصف محاربة الله ورسوله، والإفساد فى الأرض.

الزنى محاربة وإفساد:

والزنى، من أبشع الجرائم الخلقية، المسقطة للمروءة والشرف. وقد أجمعت الرسالات السماوية على تأثيمه وزجر مقترفيه.

ونظرة خاطفة إلى سرد العقوبات الأربع التى وردت فى آية «المائدة» تريك أن القرآن جعل العقوبة الأولى هى «التقتيل» وهو مأخوذ من الفعل: «أن يُقَتَّلُوا».

فالزنى من أفحش أنواع الفساد والإفساد فى الأرض.

والرجم الذى ورد فى السنة الطاهرة عقوبة للزناة المحصنين نوع من «التقتيل» الذى ورد فى آية «المائدة» عقوبة أولى على محاربة الله ورسوله والإفساد فى الأرض.

فالقرآن والسنة فى توافق تام فى تحديد هذه العقوبة. فأين - ياترى -

مخالفة السنة للقرآن في تحديد الرجم للزناة المحصنين، كما يزعم منكرو السنة النبوية ؟!

بل إننا نرى دقة متناهية بين معنى الرجم ومعنى التقتيل. فالرجم هو الرمى بالحجارة حتى الموت. فأسباب الموت فيه بطيئة ومتكررة.

وهذا المعنى هو الذى يفهم من «التقتيل» لأنه مصدر الفعل الثلاثى المضعف (قتَّل) على وزن «فعَّل» وهو يفيد معنى التكرار والتتابع المفهوم من لفظ «الرجم» لإن فيه تتابعا بين القذف بالحجارة حتى الموت فأين دعاة مخالفة السنة للقرآن من هذه الدقائق والأسرار الملجمة لكل أفَّاك أثيم ؟

لا وصية لوارث :

ومن الأحاديث التي عدوها مخالفة للقرآن، قوله ﷺ «لا وصية لوارث» وهذا الحديث له منزلة عظمى فى التشريع الإسلامى غابت عن منكرى السنة، ثم قابلوا بين هذا الحديث وبين قوله تعالى:

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ ... ﴾ [البقرة: ١٨٠].

وظهر لهم من خلال هذة المقابلة، أن الآية والحديث متعارضان:

الآية تحث على الوصية عند الموت للوالدين والأقربين، والوالدان من ورثة الميت بلا جدال، وكذلك الأقربون كالإخوة والأخوات والأبناء، وهم أقرب فروع الميت، أما الحديث فينفى صحة الوصية للوارث، سواء كان أصلا للميت كالأب والجد، أو فرعًا كالابن وابن الابن وهذا حملهم على القول بأن الحديث باطل لم يقله النبى ﷺ؛ لأنه - عندهم - مخالف للقرآن.

لقد حفظوا شيئا وغابت عنهم أشياء. ولو أنهم كانوا بصراء بتاريخ التشريع لما وقعوا فى هذه الورطة، أو هذه الفضيحة الناشئة عن جهلهم بالقرآن والسنة معاً، لأن هذه المخالفة التى خُدعوا بها مخالفة ظاهرية، أما عند التحقيق فلا مخالفة أبداً بين هذه الآية وبين هذا الحديث.

هذه الآية نزلت قبل آيات المواريث في سورة النساء والتى بدأت بقوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ .. ﴾ [النساء: ١١] .

وكان المتبوع عند الناس قبل نزول آيات التوريث أن المالك حر فى توزيع تركته ، غير ملزم بنظام معين وربما حرم الأبناء آباءهم وأمهاتهم من منحهم شيئا من أموالهم وهم فى ساعة الاحتضار . وهذا غبن للأباء والأمهات ، فنزلت الآية تذكر الأبناء بما لوالديهم عليهم من حقوق ، تستوجب الإحسان اليهم ، وتخصيص مقدار من أموال التركة لهم ، وللأقربين الأدنين ولما نزلت آيات التوريث ، ووزع الله تركة الميت توزيعا عادلاً بين أصوله وفروعه ، وبين الأزواج ، وحدد الله أنصباء الأباء والأمهات فيما بين الثلث والسدس وكذلك الأبناء والإخوة والأخوات .

وبعد هذا التحديد الإلزامى لأنصباء الوالدين والأقربين صار من الظلم أن يجمع الوالدان والأقربون بين نصيب كل منهم من تركة المتوفى ، وبين مال يستحقونه عن طريق الوصية .

لذلك أذن الله لرسوله الكريم أن يقول « لا وصية لوارث » تحقيقا للعدل والإنصاف . فالوصية شرعت فى ظل حرمان الوالدين والأقربين من تركة المتوفى ، وبعد توزيع التركة إلزاميا على الوالدين والأقربين ، لم يعد للوصية لهم سبب وجيه .

هذا هو فقه هذه المسألة ، وبه يزول توهم مخالفة السنة للقرآن ، ومحال أن يكون بين السنة والقرآن مخالفة ظاهرة أو خفية .

لكن منكرى السنة يتخذون من جهلهم المركب بالقرآن والسنة ، وقيم الإسلام ومبادئه السامية ، يتخذون من هذا الجهل قاضيا على حقائق الإسلام .

ومع هذا الجهل يتباكون بدموع « الثعالب » على حاضر الأمة ومستقبلها ، ويجعلون سنة خاتم النبيين هى السبب في تخلف الأمة وضياعها ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا ﴾ [الكهف: ٥] .

من بدل دينه فاقتلوه :

من الأحاديث التى قضى هؤلاء الجهلة ، بأنها مكذوبة على رسول الله ﷺ ، هذا الحديث : « من بدَّل دينه فاقتلوه » وهو حديث صحيح ، مروى عن رسول الله من ثلاث طرق :

فقد أخرجه البخارى فى كتاب الجهاد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

وأخرجه الطبرانى المعجم الكبير من حديث معاوية بن حيدة كما أخرجه فى الأوسط من حديث عائشة مرفوعًا رضى الله عنها .

وكلهم رواه عن رسول الله بهذه الصياغة « من بدَّل دينه فاقتلوه » .

ومع هذا لم يتورع منكرو السنة من الحكم عليه بالبطلان لأنه — عندهم — مخالف للقرآن ، ولهم فى توهم هذه المخالفة مقولات منكرة، نكتفي بذكر اثنتين منها، الأولى : أنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ **لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ** . . . ﴾ [البقرة : ٢٥٦].

الثانية : فهمهم المغلوط لقوله تعالى في سورة النساء :

﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً** ﴾ [النساء : ١٣٧] .

فقد فهموا هذه الآية على غير المراد منها ، وقالوا إن المرتدين فى هذه الآية كانوا يخرجون من الإيمان إلى الكفر ، ثم من الكفر إلى الإيمان ، ثم إلى الإزدياد من الكفر ، ولو كانت عقوبة المرتد هى القتل ، كما ورد فى الحديث ، لقُتِل هؤلاء المرتدون من أول مرة خرجوا فيها من الإيمان إلى الكفر ، أما بقاؤهم يترددون بين الإيمان والكفر ثلاث مرات ، فهذا دليل على أن المرتد لا يقتل على ردته ؟!

وخلاصة القول عندهم أن القرآن لم يحدد عقوبة دنيوية للمرتد عن دينه . والقرآن هو الأصل ، إذن فلا يقام أى وزن لهذا الحديث المخالف للقرآن ؟!

تفنيد هذه الشبهة ونقضها :

قاتل الله الجهل ، فإنه سبب كل بلية ، وقاتل الله العناد ، فإنه مطية الهلاك .

هذه الشبهة سواء كان الباعث عليها الجهل أو العناد ، فهى شبهة واهية ، لا تثبت أمام الحق . والحديث الذى قضوا فيه بمخالفته للقرآن متفق مع القرآن تمام الاتفاق ، واليك البيان :

أولاً : قوله تعالى : ﴿ **لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ لم يرد فى مقام الحديث عن الردة والمرتدين ، وإنما ورد فى مقام الدعوة إلى الإيمان بوجه عام ، فهو نظير قوله تعالى : ﴿ **وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا** ﴾ [الكهف : ٢٩] .

والمعنى أن الرسول ، والدعاة معه أو من بعده ، ليس من الواجب عليهم حمل الناس بالإكراه على الدخول فى الدين ، بل عليهم البلاغ الواضح . فمن آمن فقد اهتدى ، ومن ظل على كفره فحسابه على الله .

هذا هو معنى هذه الآيات . والحديث بيان لعقوبة من كان مؤمنا فكفر .

وبهذا يتبين أن للآية ﴿ **لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ مقاما غير مقام الحديث « من بدَّل دينه فاقتلوه » إذن فالجهة – كما يقول الأزهريون – منفكة، وهذا معناه أنه لا تعارض بين الآية والحديث، ولا مخالفة فى الحديث للقرآن .

ثانيا : أما آية النساء، التى حكت قصة قوم آمنوا ثم كفروا، ثم آمنوا ثم كفروا، ثم أزدادوا كفراً، فلا تعارض بينها وبين الحديث كذلك .

لأن هذه الآية تصف أحوال المنافقين « السرية » أو النفسية، والمنافقون – كما هو معروف – كانوا يحرصون دائما على إظهار الإيمان . سواء كان إيمانا مصطنعا أو شعروا بإيمان حقيقى فى لحظات عابرة . إذن فإن تنقلهم بين الكفر والإيمان كان أحوالا نفسية، لم يظهروها لغيرهم . والإسلام – فى الدنيا – يجرى أحكامه على ظاهر الحال، أما السرائر فأمرها موكول إلى الله قطعًا .

وصفوة القول مما تقدم أننا أزلنا شبهة مخالفة هذا الحديث للقرآن بأقطع البراهين. وبقى علينا أن تثبت موافقته للقرآن رغم أنوف آباء ذر.

موافقة الحديث للقرآن:

هذا الحديث الذى عده هؤلاء الحمقى مخالفا للقرآن هو فى الواقع الذى لا يُدفع موافق للقرآن، ودليلنا من القرآن هو الآتى:

أولا: أن قوله ﷺ «من بدَّل دينه فاقتلوه» هو - بلا نزاع - قضاء قضى به رسول الله، وقضاء رسول الله واجب الطاعة كقضاء الله نفسه عز وجل. بل هو قضاء الله نفسه، لأنه هو الذى قرر هذا فى قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا**﴾ [الأحزاب: ٣٦]

أليس هذا هو كلام الله عز وجل؟

ثانيا: أن هذا القضاء النبوى «من بدَّل دينه فاقتلوه» حكم أتانا به الرسول، الذى لا ينطق عن الهوى، ولم يقل إلا حقا.

ونحن بصريح القرآن مأمورون بطاعة هذا الرسول فى كل ما أمر به، أو نهى عنه: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ...**﴾ [الحشر: ٧]

ومن قبل هاتين الآيتين كان قوله عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ**﴾ [النساء: ٥٩]

وقد بينت هذه الآية أن للرسول طاعة خاصة كطاعة الله. والطاعة الخاصة له ﷺ تكون فى سنته المضافة إلى القرآن وسنة الرسول هى بالإجماع:

- أحاديثه التى صح صدورها عنه.
- أفعاله فى مقام التشريع والتبليغ عن الله.
- تقريراته وموافقاته لأعمال تقع أمامه من غيره، فلم ينه عنها.

هذا هو الحق. وماذا بعد الحق إلا الضلال.

خطأهم فى فهم المخالفة:

منكرو السنة النبوية، ليس لهم فى هذه السوق بضاعة رائجة، ولا سلاح يحققون به انتصاراً، لذلك تكبو كل خطوة يخطونها فى هذه المسالك الوعرة. وعلى كثرة ما يكتبون لا تجد لهم صوابا واحدا يعتد به، وهذا أمر بدهى لأن العود الأعوج لا يستقيم له ظل. ولو شاب الغراب.

ففى هذه الشبهة، شبهة مخالفة السنة للقرآن، تراهم يسيئون فهم هذه المخالفة المدعاة، ويوسعون - جهلا - من مفهومها على خلاف ما يرى علماء الأمة، وأئمة الهدى منذ عصر الإسلام الأول وإلى الأن. وهذا الفهم المعوج لمفهوم المخالفة، اوقعهم فى الوحل، أو فى خندق ضيق خانق للأنفاس.

فموافقه، السنة للقرآن - عندهم - تكون بترديد السنة معانى القرآن بألفاظها، أو ما هو قريب من ألفاظها.

فمثلا قوله ﷺ «أدِّ الأمانة إلى من أئتمنك» موافق للقرآن، لأن الله يقول: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ [النساء: ٥٨]

وكل ما عدا هذا فهو من قبيل المخالفة للقرآن لا الموافقة فقد ضيقوا مفهوم الموافقة ووسعوا مفهوم المخالفة فوقعوا فى محاذير لا نهاية لها، لأن موافقة، الأحاديث للقرآن فى اللفظ والمعنى معًا أمر نادر الوقوع، والتمسك به يحدث فجوات واسعة بين القرآن والسنة. وهذا ما جعل منكرى السنة أضحوكة الأضاحيك عند العقلاء وأهل العناد منهم يقصدون ذلك قصداً، لأنه أعون لهم على تحقيق مآربهم ومآرب أعداء الإسلام من الإسلام نفسه.

الموازنة على ثلاث درجات

علماء الحق رضى الله عنهم، جعلوا الموازنة بين السنة والقرآن على ثلاث درجات، بالنظر إلى جميع ما أطلق عليه أنه حديث، أى ما يشمل الأنواع الأربعة، وهى:

- الحديث الصحيح.
- الحديث الحسن.
- الحديث الضعيف.
- الحديث الموضوع.

والدرجات الثلاث هى:

الأولى: ما وافق القرآن من الأحاديث.

الثانية: ما لم يوافق القرآن منها.

الثالثة: ما لم يوافق القرآن ولم يخالفه.

وأحاديث الدرجة الأولى، وهى ما وافق القرآن هى من السنة إذا صح سندها، وسلم متنها.

أما ما يندرج تحت مفهوم الدرجة الثانية، وهى ما ثبتت مخالفته للقرآن، فهذه ليست من السنة، ومحال أن تكون نسبتها إلى الرسول صحيحة. فهى أحاديث مكذوبة قطعا. ثم اصطلحوا على تسميتها بالأحاديث «الموضوعة» أما أحاديث الدرجة الثالثة، وهى ما لا مخالفة فيها للقرآن ولا موافقة، فهى مثل أحاديث الدرجة الأولى إذا صح سندها، وسلم متنها، فهى من حديث الرسول ﷺ. وهى أكثر أحاديث السنة فى الواقع ونفس الأمر.

وليس فى قولهم: «ما لم يوافق القرآن ولم يخالفه» جمع بين النقيضين كما يبدو من ظاهر العبارة، لأن مرادهم منها ما سكت عنه القرآن ولم يذكره، أو هو «المسكوت عنه فى القرآن» وهذا النوع لا ترى فيه موافقة، للقرآن ولا ترى فيه مخالفة له فى الوقت نفسه.

فمثلا قوله ﷺ «إذا سمعتم المؤذن فقولوا كما يقول» لا موافقة فيه للقرآن؛ لأن القرآن لم يذكر هذا القول.

وليس فيه مخالفة للقرآن، لأن القرآن لم يرد فيه ما ينهى المسلم عن هذا الترديد لقول المؤذن.

ومثلا آخر، قوله ﷺ: «الخيل معقود فى نواصيها الخير» لا مخالفة فيه ولا موافقة للقرآن، لأن القرآن سكت عنه، ولم يرد فيه نص يخالف ما قرره النبى فى فضل الخيل.

هذا هو الحق الأبلج الذى عليه العلماء البررة الورعون فقد أجمعوا على أن الحديث النبوى لا يمكن أن تقع بينه وبين القرآن مخالفة لأن السنة بيان أمين صادق للقرآن، ولن يخالف البيان الأمين الصادق مقاصد المبيَّن قال عز وجل: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: ٤٤]

وأحاديث الدرجة الثالثة من درجات الموازنة بين السنة والقرآن لا تكاد تحصى، لأنها دارت مع مقاصد الكتاب العزيز فى كل شئون الحياة.

ومنكرو السنة لما وسعوا من دائرة المخالفة، بين السنة والقرآن قضوا على أحاديث الدرجة الثالثة، وهى الأحاديث التى نطقت حيث سكت القرآن، قضوا عليها بالبطلان جميعا لأنها عندهم مخالفة للقرآن، أو أن البطلان هو لازم مذهبهم ومن يتتبع ما يكتبونه - الآن - فى الصحف والمجلات، أو الكتب التى يصدرونها، يجدهم يتهافتون حول الإسراف فى رفض الأحاديث، ورفض ما بنى عليه من تشريعات وأحكام فقهية تتعلق بالعبادات والمعاملات والأخلاق والسلوك وربما العقائد والأصول.

نوعا الموافقة:

علماء الأمة - سلفا وخلفا - مجمعون على موافقة كل ما صح صدوره عن رسول الله ﷺ للقرآن، سواء فى ذلك أقواله وأفعاله وتقريراته. ولم يشذ منهم أحد، ولكن لا على طريقة منكرى السنة، التى تقدم بيانها.

وقالوا: إن موافقة السنة للقرآن على نوعين:

أحدهما: موافقة جلية واضحة لا تحتاج إلى طول نظر وفكر وذلك

مثل الأحاديث فى تأثيم الربا، وبر الوالدين، والتمسك بالكتاب والسنة فهذه تجد الموافقة بينها وبين آيات القرآن جلية واضحة كالشمس فى صافية النهار.

والثانى: موافقة دقيقة فيها نوع خفاء، تحتاج إلى طول نظر وفكر.

وقد ظفرنا - نحن - بقبس منها حين أثبتنا الموافقة بين رجم الزناة المحصنين، الذى ثبت بطريق السنة، وبين مبادئ القرآن الكلية فى تحديد العقوبات الأربع على جرائم محاربة الله ورسوله، والسعي في الأرض فساداً فى قوله عز وجل: ﴿ **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا ...** ﴾ [المائدة: ٣٣] حيث ظهر لنا توافق الرجم مع « التقتيل » .

أصلان كليان:

فإذا لم يسعفنا النظر فى كتاب الله بوجه للموافقة بين حديث صح صدوره عن رسول الله ﷺ، وبين القرآن فإن فى القرآن اصولاً كلية عامة تضفى على الحديث صفة الموافقة، وتنفى عنه وصمة المخالفة. ويكفينا هنا ان نذكر منها أصلين، وإن كانت الإشارة اليهما قد تقدمت:

اولهما: قوله تعالى فى سورة الأحزاب:

﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا** ﴾ [الأحزاب: ٣٦]

والثانى: فى سورة الحشر:

﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا** ﴾ [الحشر: ٧]

أن هذين الأصلين كافيان لمواجهة الشغب الذى يثيره زنادقة العصر من منكرى السنة، وادعائهم أنها، أو كثير منها مخالف للقرآن.

ورحم الله عمر بن الخطاب رضى الله عنه، فقد قال فى هؤلاء المارقين وأمثالهم:

«ستأتى أقوام يجادلونكم بمتشابه القرآن، فخذوهم بالأحاديث، لأن أهل السنن أعلم بكتاب الله».

متى تجب موافقة السنة للقرآن؟

لا خلاف بين علماء الأمة سلفا وخلفا حول موافقة السنة للقرآن، وأن فى القرآن أصولا تحمل عليها السنة فى كل ما ورد فيها، وأن ما ثبت خلافه للقرآن - يقينا - مما ينسب إلى رسول الله ﷺ، فهو غير صحيح النسبة إليه، وقد عرفنا أن طريقة علماء الأمة من موافقة السنة للقرآن تختلف عن تصورات منكرى السنة وأوهامهم الباطلة فى هذا المجال.

وبقى فرع مهم ينبغى الإشارة إليه، وهو أن موافقة السنة للقرآن واجبة وجوبا قطعيا فى الأحاديث والأفعال والتقريرات المتعلقة بأفعال المكلفين فى العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق. هذا موضع إجماع بين العلماء على اختلاف تخصصاتهم فى علوم الإسلام:

مفسرون، ومحدثون، وأصوليون، وفقهاء، ومتكلمون قال الإمام الشاطبى فى كتابه الموافقات [٤ / ٥٧] ما يلى «والثانى: أن لا يقع - يعنى الحديث النبوى - موقع التفسير ولا فيه معنى تكليف اعتقادى أو عملى، فلا يلزم أن يكون له أصل فى القرآن، لأنه أمر زائد على مواقع التكليف ... فالسنة إذا خرجت عن ذلك فلا حرج، وقد جاء من ذلك فى الصحيح، كحديث أبرص وأقرع وأعمى، وحديث جريج العابد، ووفاة موسى، وجمل من قصص الأنبياء عليهم السلام، والأمم قبلنا، مما لا ينبنى عليه عمل، ولكن فى ذلك من الاعتبار على نحو ما فى قصص القرآن ...».

وصفوة القول: أن موافقة السنة للقرآن إنما تجب فى شئون التكليف الاعتقادى والعملى. أما فيما عدا هذا فالموافقة ليست واجبة، فقد تنفرد السنة بأمور ليس لها وجود فى القرآن، وقد يكون لها وجود فى القرآن والسنة معا، لكن التوافق ليس مطلوبا، وقد أشار الإمام الشاطبى - كما تقدم - إلى بعض ما انفردت

به السنة، ونحن نضيف إلى ما قاله قصة الرجل الذى قتل تسعا وتسعين نفسا ثم سأل هل له من توبة، فأفتى المسئول بأنه لا توبة له فقتله وأكمل به المائة، ثم سأل آخر: هل له من توبة، فأفتاه بأن له توبة فتاب.

هذه القصة لم ترد فى القرآن، ومع هذا لا يعتبر الحديث الذى قصها مخالفا للقرآن.

وقصة أصحاب الأخدود وردت فى القرآن فى سورة «البروج» كما وردت في أحاديث القصص النبوى، ولو كانت السنة قد انفردت بذكرها لما كانت مخالفة للقرآن مخالفة ينسحب أثرها على الحديث بالبطلان.

* * *

الشبهة التاسعة والعشرون

الوضع فى الأحاديث

المقصود من الوضع فى الحديث النبوى، هو الافتراء والاختلاق أى صياغة كلام فى الشئون الدينية، وإسنادها إلى الرسول ﷺ، على أنه هو قائلها زوراً وافتراء عليه، وهذه الظاهرة لا ينكرها أحد، وهى موضع إجماع عند علماء الحديث وغيرهم من علماء الأمة.

لكن منكرى السنة المعاصرين وبعضا من أسلافهم يملأون الدنيا صياحا للتهويل من شأن هذه الشبهة، والقصد عندهم معروف، وهو التشكيك فى ميراث الأمة من رسولها ﷺ، يريدون أن يعتقد للناس سريان الوضع على الأحاديث المتداولة فى كتب الصحاح والسنن وغيرها، وهم يعولون على هذه الشبهة كثيرا لأن علماء الأمة - كما تقدم - معترفون بظاهرة الوضع فى الحديث، وما دام الأمر - كذلك - فلماذا لا يطرقون الحديد وهو ساخن؟! ويتصل بهذه الشبهة شبهة أخرى، وهى ما يطلق عليه عند علماء الأحاديث مصطلح «الاسرائيليات» ولم نفرد لهذه الشبهة مبحثا خاصا بها، لأنها تندرج - فى الواقع - فى ظاهرة الوضع بمعناها العام. وإن كان بين الشبهتين فرق فهو الآتى:

إن الباعث على الوضع عند غير بنى اسرائيل له صور متعددة سيأتى الحديث عنها بإذن الله.

أما الوضع عند اليهود (بنى إسرائيل) فيكاد الباعث عليه أن يكون محصوراً فى الكيد فى الإسلام، وتضليل المسلمين فى عقيدتهم وسلوكياتهم فى الحياة.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

لو كانت ظاهرة الوضع فى الحديث قد غفل عنها علماء الأمة من محدثين

ومفسرين، وأصوليين وفقهاء، ولم يكتشفها إلا منكرو السنة المعاصرون، لكان لهم حق فى ترويجها والاستناد اليها فى إنكارهم للسنة، ولما استطاع أحد الوقوف أمامهم فيما يقولون ولكن لسوء حظهم، وفضح أمرهم، وتسجيل الخزى عليهم، أن علماء الأمة منذ البدء الواسع فى تدوين الحديث وجمعه، فطنوا إلى وجود هذه الآفة، وحاصروها من كل جهة، وأبطلوا مفعولها تماما، ومنكرو السنة ذرات فى عالم الغيب، ليس لهم وجود إلا فى علم الله المحيط، الذى لا يعزب عنه شئ فى الأرض ولا فى السماء وصدق رسولنا الكريم القائل: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

جهود السلف الصالح:

لقد بذل سلفنا الصالح، رضوان الله عليهم - جهوداً شاقة فى التصدى لظاهرة الوضع، ونشأ علم النقد «الحديثى» من أجل تمييز الحديث النبوى من الحديث الموضوع المختلق، الذى لم يقله ﷺ.

بل تناول النقد الأحاديث غير الموضوعة، وصنفوها أصنافا ثلاثة على معايير النقد الدقيق الذى أخضعوا له كل ما روى عن النبى ﷺ، فكانت هذه الأصناف.

- الحديث الصحيح.
- الحديث الحسن.
- الحديث الضعيف.

كما صنفوا الأولين باعتبار كثرة الرواة وقلتهم للحديث الواحد صنفين آخرين: حديث مشهور (متواتر) وحديث غير مشهور (آحاد) ثم صنفوا الحديث الضعيف أصنافا عدة، مثل:

المرسل - المقطوع - الموقوف - المعضل - المرفوع - الغريب - الشاذ - المسند - المتصل - المدلس - المتروك - المنقطع - المضطرب - المنكر - إلخ ... إلخ.

وكل هذه «الألقاب» أو الأوصاف، كانت ثمرة لقواعد النقد الدقيقة الحكيمة، التى وضعها هؤلاء الرجال الأفذاذ.

الحديث الموضوع:

درس علماء الحديث ظاهرة الوضع دراسة فاحصة، سواء كان الواضع من بنى إسرائيل أو من غيرهم. وما وضعه بنو إسرائيل أطلقوا عليه مصطلح «الإسرائيليات» سواء كانت فى الحديث أو التفسير أو فى السيرة والتاريخ.

أما ما وضعه غير بنى إسرائيل فقد درسوا أسباب الوضع فيه ثم نصوا على الأحاديث الموضوعة، وجمعوها فى مصنفات خاصة بها، وبينوا الأسباب التى حملتهم على الحكم عليها بالوضع، أحيانا من دراسة السند، وأخرى من دراسة المتن.

فلو أن حديثا فى سلسلة سنده عشرة رواة عدول تقبل روايتهم، إلا واحداً منهم مطعون فيه، فإنهم لا يقبلون روايته، ويحكمون بوضع الحديث أو ضعفه - ولم يجعلوا كثرة الرواة العدول شفيعا فى قبول الحديث، الذى فى سنده كذاب أو مدلس، وهذا شدة حيطة منهم فى نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ.

كما نصوا على أسباب الوضع فأحكموا القول، وأصابوا، ومن أسبابه التى ذكروها:

- التعصب للأجناس أو البلدان.
- التعصب للفرق الكلامية والفقهية والسياسية.
- أصحاب الأهواء والبدع الذين يروجون لأهوائهم ويدعون الناس لاتباع بدعهم.
- القصاصون والإخباريون الذين يريدون جذب الناس للاستماع اليهم، مثل الفنانين - الآن - المغرمين بالشهرة وإعجاب «الجماهير» بهم.

والمعروف أن ظاهرة الوضع فى الحديث ظهرت متأخرة عن بدء التدوين، ولما فشا أمرها شمر لها العلماء عن ساعد الجد، ونشأ نتيجة لذلك:

علم الجرح والتعديل:

وفيه رصد العلماء أحوال الرواة مثل الكذب، والابتداع والتساهل، والغفلة والنسيان. والتعصب، واتباع الهوى فى جانب التجريح.

أما فى جانب التعديل فسجلوا ما كان عليه المعدلون واحداً واحداً من العدالة والضبط، والعدالة وصف جامع لصفات الكمال فى الرواة.

فعلم الجرح والتعديل ديوان شامل لكل الرواة، سواء كانوا رواة الحديث الصحيح، أو رواة الحديث الحسن، أو رواة الحديث الضعيف، أو رواة الحديث الموضوع؛ أسماؤهم، وكناهم، وألقابهم، وصفاتهم الخُلُقَية، إنه اشبه ما يكون بـ «ذاكرة الكمبيوتر» الحديث خازن لمعلومات تسعف المحتاج إليها عند الطلب. وبمعونتها يحكم على الحديث المروى بما يستحقه من الصفات والألقاب:

الصحة والحسن، والضعف والوضع كل ذلك تم ومنكرو السنة المعاصرون لم يكونوا فى الوجود شيئا مذكورا.

وبعض الوضاعين كانوا كما يزورون متن الحديث يزورون السند، ويختارون الرواة - أحيانا - من المعروفين بالصدق والعدالة والضبط، وهذا ما كان يخدع نقاد الحديث، لأنهم كما يعرفون الوضع عن طريق المتن، يعرفونه عن طريق لسند، وهذه هى محاصرة للوضع من كل جهة، التى أشرنا إليها فى بداية هذا المبحث.

والأمارات التى تدل على الوضع من النظر فى المتن هى كما يأتى:

- ركاكة التركيب أو الألفاظ، مما يقطع أنه لا يصدر عن فصيح عالم بصحة البيان، ومرامى الكلام، أو وجود خطأ لغوى نحوى أو صرفى.
- مخالفة الحس والمشاهدة - (فى غير المعجزات) كما ورد فى

حديث موضوع أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلّت متجهة إلى الكعبة.

● مخالفة ضرورات العقل، التى أشرنا إليها فى شبهة ادعائهم أن السنة تخالف العقل، لا مخالفة العقل مطلقا، لأن أحاديث المعجزات الصحيحة خارقة للمعهود العقلى.

● مخالفة الحقائق التاريخية المقطوع بها، مثل أن النبى ﷺ وضع الجزية على أهل خيبر عام (٧ هـ) والجزية شرعت بعد فتح خيبر، ولم تكن مشروعة قبلها ولا فى أثنائها.

● إذا وافق الحديث هوى الراوى المتعصب لهواه.

● دلالة الحديث على ثواب عظيم مرتب على طاعة يسيرة، أو على وعيد شديد عقوبة على معصية صغيرة وهذه مجرد نماذج تدل على الوضع فى الحديث من ناحية المتن.

أمارات الوضع فى السند:

أمارات الوضع فى السند كثيرة، من أشهرها:

● أن يكون الراوى معروفا بالكذب فيحكم على الحديث بالوضع، لكن بشرط أن لا يكون للحديث طريق أخرى راويها ثقة معروف عند نقاد الحديث بالعدالة.

● أن يعترف الراوى بالكذب، كنوح بن أبى مريم الذى اعترف بأنه وضع بعض أحاديث فضائل سور القرآن، ليجذب الناس إلى القرآن ويصرفهم عن اللهو.؟

● أن يثبت أن الراوى روى عن شيخ ثبت أنه لم يلقه أومات قبله، أو ولد بعده.

● أن يفهم من الحديث أن راويه يروج لشئ نافع له خاصة كبائع الهريسة الذى وضع «الهريسة تشد الظهر» وهكذا.

والخلاصـــــة:

إن هذه الشبهة لا جدوى فيها لمنكرى السنة، وهى شبهة بائرة كما بارت كل الشبهات المتقدمة، وذلك لأن آفة الوضع حسمها العلماء رضى الله عنهم، قبل انصرام القرن الثامن الهجرى، ووصلت إلينا محسومة. وإضافة إلى أمارات الوضع فى السند والمتن ترك لنا سلفنا العظيم مصنفات عديدة نصوا فيها على الأحاديث الموضوعة، منها:

- الموضوعات لابن الجوزى (٣ أجزاء).
- الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للشوكانى (جزء واحد).
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضعة (جزآن) للكتانى.
- اللالئ المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة (جزءان) للجلال السيوطى.

* * *

الشبهة الثلاثون

جامعو السنة كتبوها مكرهين؟!

عنوان ضخم، ووصف مفزع، فإذا فتشت وراءه لم تجد لهذا «القول» أبا ولا أما. وهذا يؤكد أن منكرى السنة يتهافتون – دائما – وراء تصيد الشبهات لإنكار شطر الإيمان.

وفى هذه الشبهة يزعمون أن جامعى السنة لم يكتبوها مختارين، بل كتبوها مكرهين، وأن الأمراء هم الذين أكرهوهم على كتابتها، ولولا إكراه الأمراء ما كتبوها، وما كنت تسمع عن رجل اسمه البخارى، أو مسلم أو غيرهما؟!

ويستندون فى هذه التهمة «الضخمة» على كلام كتبه المستشرق اليهودى الأصل (جولدزيهر) عن الإمام الزهرى نقله محرَّفا ولو كان نقله «صوابا» ما وجد فيه منكرو السنة الآن أو شياطين الإنس مغمزا فى حديث رسول الله ﷺ.

وها نحن أولا نكشف باطلهم بحق الله، فإذا هو زاهق.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

لم يكن تدوين المعارف والعلوم منتشرا فى صدر الإسلام بل كانوا يعتمدون على الحفظ، وقوة الذاكرة. وقد كان هذا ملاحظا فى كل العلوم العربية والشرعية، وليس مقصورا على علم الحديث وحده، لأن التدوين بدأ وئيداً فى أواخر القرن الثانى الهجرى. ثم فشا أمره فى القرنين الثالث والرابع، وبلغ ذروته فى الرابع كما هو معروف. والقرنان الثالث والرابع هما العصر الذهبى فى التأليف والتدوين العربى الإسلامى.

الواقعة قبل التحريف:

جاء فى طبقات ابن سعد وتاريخ ابن عساكر أن الإمام الزهرى كان يمتنع عن

كتابة الأحاديث الشريفة للناس، ويكتفى بإسماعهم الحديث لئلا يتكلوا على الكتابة ويهملون الحفظ، وفى عهد هشام بن عبد الملك أشار على الزهرى أن يكتب لولده – ولد هشام – أربعمائة حديث ليحفظها، فامتنع الزهرى، لكن هشاما ألح عليه حتى وافق الزهرى. ولما كتب الأحاديث الأربعمائة خرج فقال للناس، الذين كانوا يطلبون أن يكتب لهم الأحاديث فيمتنع، قال لهم بصوت عال:

«أيها الناس: إنَّا كنا منعناكم أمراً – أى كتابة الأحاديث لهم – وقد بذلناه الآن لهؤلاء. وأن هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث، فتعالوا حتى أحدثكم بها، فحدثهم بالأربعمائة حديث».

هذه هى الواقعة بكل ملابساتها، ومما يحمد للزهرى فيها أنه أبرأ ذمته، وسوَّى بين جميع طلاب العلم، وبين ابن الخليفة كما وضح للناس السبب فى كتابته الأحاديث لابن هشام وهو إلحاح هشام عليه كما جاء ذلك واضحا فى كلامه، الذى رواه ابن عساكر وابن سعد، وشاركهما الخطيب فى ذكره.

الواقعة بعد التحريف:

كان جولدزيهر أول من حرَّف عبارة الإمام الزهرى تحريفا خطيراً أفسد المعنى المراد عند الإمام الزهرى.

فقد حرَّف زيهر عبارة الزهرى «أكرهونا على كتابة الأحاديث» إلى قوله: «أكرهونا على كتابة أحاديث»؟!

والفرق بين العبارتين كبير وخطير:

فعبارة الإمام الزهرى معناها أن هشاما أكرهه على كتابة أحاديث رسول الله ﷺ.

ومعنى عبارة زيهر أن هشاما أكره الزهرى على كتابة أحاديث مفتراة لم يقلها النبى ﷺ؟!.

والمقصود من هذا التحريف عند زيهر ومشايعيه أن الزهرى كان أول من تعمد الكذب على رسول الله ثم تتابع جامعو السنة فى «فبركة الأحاديث» دون أن يكون لها من الصحة نصيب؟!

هذه هى الحقيقة، وأنت ترى أن هذه الشبهة لم تقم على أى أساس سوى التحريف المتعمد، ولا عجب، فإن اليهود - ومنهم جولدزيهر - لهم مهارة فى التحريف والخيانة، فقد حرَّفوا التوراة وشوهوا صورة الحق فيها، فما الذى يمنع زيهر من تزوير النصوص الإسلامية تزويراً يحقق بعض أو كل مطامع اليهود فى تشويه الإسلام، أو القضاء عليه؟! وليست مشكلتنا اليوم مع جولدزيهر، فقد هلك هو وهلك معه حقده على الإسلام.

وإنما مشكلتنا مع هؤلاء «الخونة» الذين اتخذوا من سنة رسول الله ﷺ «غرض» يطلقون عليه سهامهم الطائشة بسوء نية، وسوء لسان.

وتراهم لم يقفوا عند المعنى الذى أراده سلفهم «زيهر» بل ضخَّموا هذه «الفرية» وادعوا أن السنة «كلها» كتبت فى «قصور الأمراء» وعلى «أهوائهم» وهى الشبهة التى رصدناها وعرضناها من قبل ثم فندناها ونقضناها بأسلوب علمى موضوعى لا تهافت فيه ولا تحامل والحق لا يحتاج أنصاره فى الدفاع عنه إلى استخدام سلاح الباطل فدعائم انتصار الحق كامنة فى الحق نفسه.

امتناع الزهرى أولاً :

وليس فى امتناع الزهرى عن كتابة الحديث أولاً، ولا فى إعلانه عن كراهيته للكتابة أمام هشام ثانيا، ليس فى هذين ما يمكن أن يكون ترشيحا وتقوية لادعاءات منكرى السنة الآن، ولا لجولد زيهر من قبل.

جولدزيهر يقول إن الإمام الزهرى اعترف بصراحة عن تزويره أحاديث عن رسول الله ﷺ استجابة لرغبة الخليفة هشام بن عبد الملك.

وهذا كله وَهْم مغلوط، ولا يُفهم منه أن موقف الزهرى كان لاعتقاده أن السنة مزورة، لأن هذا الموقف وقف مثله الخليفة الأول أبو بكر الصديق من جمع

القرآن فى مصاحف كما وقفه زيد بن ثابت الأنصارى حين عهد إليه الشيخان أبو بكر وعمر رضى الله عنهما بجمع القرآن، وقال إنه لو كُلِّف بنقل جبل لكان أهون عليه من جمع القرآن.

والأمور العظيمة يخشى الأتقياء وأهل الورع الإقدام عليها تقديراً لها، ورؤية أنفسهم أضأل ما يكونون أمام عظمتها مثل الفتيا، ما أكثر من كان لا يجرؤ عليها من أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل للفتوى والقضاء.

فهل يقول هؤلاء الآبقون إن معارضة أبى بكر رضى الله عنه أولاً فى جمع القرآن فى مصاحف كانت لريب فى نفسه نحو القرآن!، وهل يقولون إن زيد بن ثابت كره أن يقوم بجمع القرآن من صدور الحفاظ، ومن الرقاع لاعتقاده أن القرآن لا يوثق بروايته وحفظه؟!

إنهم لن يستطيعوا - لأسباب كثيرة - أن يقولوا بهذا. ونسألهم - بناء على ما تقدم - ما الفرق بين موقفى أبى بكر وزيد بن ثابت، وبين موقف الزهرى؟! هل عندكم من علم فتخرجوه لنا يا حزب الشيطان؟!.

* * *

الشبهة الحادية والثلاثون
السنة لا تستقل بالتشريع

هذه الشبهة من القسم الثالث، كما أشرنا فى المدخل، والقسم الثالث هو الشبهات التى يتعامل بها منكرو السنة مع السنة إذا يئسوا من التشكيك فيها، ومن محوها من الوجود.

فى هاتين الحالتين: اليأس من التشكيك، واليأس من المحو، يتعامل هؤلاء الماكرون مع السنة بشبهات لا تمس صحة صدورها عن النبى – ﷺ – بل يحاولون « تحنيط » السنة ونزع ما فيها من فيوضات روحانية، وهى كالماء فى حياة الأمة، الذى لا تحيا بدونه أبداً.

وخلاصة هذه الشبهة أن السنة غير صالحة لتشريع ما لم يرد فى القرآن، بل هى بيان للقرآن وكفى. ويعتبرون كل حكم تشريعى كانت السنة هى الدليل عليه، مخالفا للقرآن، وما يخالف القرآن يكون باطلا.

وصدور هذا منهم ينطبق عليه القول المأثور: «كلمة حق أريد بها باطل».

وقد بيَّنا فى شبهة «مخالفة السنة للقرآن» أن لا مخالفة قط بين السنة والقرآن، سواء كانت بيانا له، أو دليلا تشريعيا مستقلا، فليرجع اليه من يريد، خشية الإطالة، بذكره مرة ثانية.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

لا ينكر منصف، ولا عاقل أن أحكام الشريعة حوت كثيراً من الأحكام التى دليلها المباشر هو السنة، أما القرآن فسكت عنها تفصيلا وإن لم تخل « كلياته » من الإيماء إليها إجمالاً. وهذه هى عقيدة السلف والخلف، وإن جحد الجاحدون، أو جهل الجاهلون، أو أرجف المرجفون، أو نكب عن الصراط القويم الناكبون.

والأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين، التى وردت عن طريق السنة أكثر من أن تُحصى، ومنها على سبيل التمثيل:

● زكاة الفطر، وما يتعلق بها من أحكام، لم يكن لها دليل إيجاب إلا ما ورد فى السنة، وكذلك الأنواع التى تُخرج منها.

● تحريم الجمع بين البنت وعمتها أو خالتها فى عصمة زوج واحد فى وقت واحد، وقد بيّن النبى ﷺ الحكمة التشريعية فى منع هذا الجمع.

ولم يرد فى القرآن إلا تحريم هذا الجمع بين الأختين فحسب.

● أضافت السنة إلى المحرم نكاحهن من «القريبات» عن طريق العلاقة النسبية، ما ماثل تلك العلاقة من الرضاع، فقال: «يحرم من الرضاع ما حرم من النسب».

والذى ورد تحريمه من الرضاع فى القرآن هو: الأمهات من الرضاعة، والأخوات من الرضاعة. (انظر الآية [٢٣] من سورة النساء.

● أضافت السنة إلى المحرم أكله فى القرآن من الميتة ولحم الخنزير والدم المسفوح، إلخ تحريم أكل كل ذى مخلب من الطير، وكل ذى ناب من السباع، وأكل لحوم الحمر الأهلية، وهذه لم يرد تحريمها فى القرآن منصوصا عليه مفصلا.

● واستقلت السنة بتقرير «الشفعة» للجار، وكونه أحق من غيره بما جاوره من مملوكات عقارية لجاره إذا زهد فيها وعرضها للبيع. ولا نجد فى القرآن إلا الأمر والترغيب فى الإحسان إلى الجار.

● والقرآن حرم أكل الميتات على الإطلاق، وورد فى السنة استثناء ميتة البحر، فهى حلال، وعليه العمل حتى اليوم، والحديث رواه أبو هريرة «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» جوابا لمن سأل النبى عن الوضوء من البحر.

● بينت السنة ميراث ما زاد على الاثنتين من البنات فى قوله تعالى ﴿**فَإِن**

كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١١] وسكت القرآن عن ميراث البنتين، فبينت السنة أن لهما الثلثين إذا لم يكن لهما معصب.

فقد روى جابر رضى الله عنه أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ كان قد مات زوجها. فأخذ أخوه كل ماله ولها بنتان منه، فقضى ﷺ للزوجة بالثمن وللبنتين بالثلثين، ولأخى الميت الباقى، ولعله ﷺ قاس شأن البنتين على شأن الأختين، إذ جعل الله لهما ثلثى ما ترك أخوهما إذا لم يكن له ولد وارث.، انظر الآية رقم [١٧٦] من سورة النساء.

● لم يرد فى القرآن أن حكم الجنين الذى يوجد فى بطن أمه ميتًا بعد ذبحها شرعا.

هل يحرم أكله لأنه ميت؟ فبينت السنة أن ذكاة أمه ذكاة له فيجوز أكله. قال ﷺ: « ذكاة الجنين ذكاة أمه » والحديث مروى من عدة طرق انظر الموافقات للشاطبى [جـ ٤ ص ٣٩].

هذا غيض من فيض من الأحكام المتعلقة بأعمال المكلفين استقلت السنة فيها بالتشريع.

ومعنى استقلال السنة بالتشريع أنها كانت دليل الحكم وأمارته، لا أن الرسول هو المشرع من غير إذن من الله فصاحب التشريع هو الله سواء كان دليل الحكم هو القرآن أو الحديث النبوى. لكن منكرى السنة يتعامون عن كل هذا مع وضوحه. ولا جرم فإن الغاية عندهم تبرر الوسيلة. ويمكرون، ويمكر الله، والله خير الماكرين.

* * *

الشبهة الثانية والثلاثون
مَنْعُ العمل بأحاديث الآحاد

هذه الشبهة كالتى قبلها، موضوعة للتعامل مع السنة فى حالتى الفشل فى التشكيك فيها، وفى محوها من الوجود كلية. وكان لسان حالهم - بعد لسان مقالهم - يقول: سلمنا أن السنة صحيحة وبريئة، من كل المآخذ، ومع هذا فليس لها دور فى التشريع، لأنها أحاديث رواها أفراد (آحاد) وأحاديث الآحاد لا يجوز العمل بها، لأنها لا تفيد اليقين. أما غير الآحاد من الأحاديث فهو نادر الوجود فى السنة. فماذا بقى لنا - بعد ذلك - من الأحاديث النبوية تتخذه مصدراً تشريعيا ثانيا بعد القرآن؟ لا شئ يبقى منها!

إذن، فالسنة سواء سلمت من الطعون، أو لم تسلم لاغناء فيها للمسلمين، فينبغى إبعادها عن حياتهم فوراً؟! وهم - الآن - أعنى منكرى السنة - يُعَوِّلون كثيراً على هذه الشبهة، لأن خلافا قديما وقع بين العلماء حول حديث الآحاد.

هل يُعْمَلُ به أو لا يُعْمَل؟ وإذا كان يُعْمَل به فما هو مجال العمل به؟ عام يشمل العقائد والحدود، أم خاص فى غير العقائد والحدود؟

هذا الخلاف مشهور، وقد أولاه علماء أصول الفقه والفقه عناية فائقة، ووصلت إلينا هذه القضية محسومة بأدلتها، وواقعيتها. فى حياة المسلمين، بما لا يدع مجالاً للغط أو تشويه جانب الحق فيها، ولكن منكرى السنة قوم يشغبون.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

تقدم فى شبهة «ندرة المتواتر» أن الحديث النبوى ينقسم قسمين باعتبار كثرة رواة الحديث الواحد وقلتهم. فما كان عدد رواته قليلا، واحداً فما فوقه، سمى الحديث «حديث آحاد» وما كان رواته كثرة مستفيضة سمى «الحديث

متواتر » وهذان اصطلاحان فنيان لعلماء الحديث، أرادوا بهما ضبط بعض المسائل المتعلقة بشأن الحديث النبوى، وهما مصطلحان طرآ بعد عصر صدر الإسلام، ما فى ذلك من ريب على أن هؤلاء العلماء حين قسموا الحديث هذا التقسيم الثانى لم يحددوا بالضبط نهاية العدد الذى يعتبر به الحديث آحاديا، ولا بداية العدد الذى يعتبر به الحديث متواتراً. فبقى قدر مشترك بعد الحديثين الآحادى والمتواتر.

وقد فهمت من كلام بعض منكرى الحديث النبوى المعاصرين أنهم يفهمون أن حديث الآحاد هو ما رواه واحد عن واحد من بداية السند إلى نهايته، وهذا غير صحيح فقد يُروى حديث الآحاد عن عشرة فى سلسلة السند ومع ذلك يظل حديث آحاد، ما داموا لم يحددوا بداية العدد الذى يكون به الحديث متواتراً.

وقد تقدم أن حديث « من بدَّل دينه فاقتلوه » له ثلاثة طرق سمعته من رسول الله ﷺ :

طريق عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها، وطريق عن ابن عباس رضى الله عنه، وطريق عن معاوية بن حيدة رضى الله عنه.

وهذا جهل فاضح، إن لم يكن تجاهلاً قادحًا فى سلامة النية، ونبل القصد.

أقول : إن تقسيم الحديث النبوى إلى آحاد ومتواتر اصطلاح حادث بعد عصر صدر الإسلام، أما فى صدر الإسلام الأول فإن الخلفاء الراشدين الأربعة كانوا يعملون بالحديث النبوى الصحيح، دون التفرقة بين ما كثر سامعوه عن رسول الله ﷺ، وما قل سامعوه. إن الشرط الوحيد فى قبول الحديث والعمل به هو « الصحة » وما كانوا رضى الله عنهم يطلبون أمراً زائداً على الصحة ولا يقدح فى ذلك أنهم كانوا - أحيانا - يطلبون مع راوى الحديث راويا آخر قد سمعه من النبى ﷺ، كما سمعه الراوى الأول.

أقول: ليس هذا قادحًا فى قبول الصحابة الحديث مطلقا دون النظر فى كثرة الرواة وقلتهم، لأمرين:

الأول: أن طلب الراوى الثانى لم يكن غالبا، بل ورد فى بعض الحالات النادرة، ولم يحدث من أبى بكر إلا مرة واحدة ومن عمر رضي الله عنهما مرات قليلة.

وكذلك عثمان وعلى رضى الله عنهما.

الثانى: أن طلب الخلفاء راويا ثانيا يعاضد سماع الراوى الأول، لا يخرج الحديث من «الآحاد» إلى «التواتر» وهذا لا نزاع فيه.

ويستنتج من هذا أن الخلفاء الراشدين، والصحابة، جميعا كانوا يعملون بالسنة الصحيحة، ولا يتجاوزون شرط الصحة من الحديث إلى أمر آخر زائد عن الصحة.

فشرط العمل بالحديث هو راوية «الثقة» عن مثله. ومتى استوفى الحديث شرط الصحة وجب قبوله والعمل به، وعلى هذا جرى العمل عند رجال القرن الأول، وهو خير القرون مع تاليبه الثانى والثالث.

وقد يرد حديث الآحاد ولا يعمل به، لكن لا لأنه حديث آحاد. بل لأمر آخر يتعلق بسنده أو متنه مثل أن يكون له معارض أقوى منه.

أو تكون فى الحديث عله قادحة من علل المتن أو السند أو يكون مخالفا لعمل أهل المدينة عند الإمام مالك رضى الله عنه.

أو دل دليل على نسخه، أو تخصيصه بواقعة معينة. فإذا لم يكن فى المسألة إلا حديث واحد مما أطلق عليه علماء الحديث أنه «حديث آحاد» وجب العمل به فى المسألة المعروضة للفتوى أو الحكم، إذا كان راويه ثقة عن مثله، ولا يجوز رده. وهكذا كان يفعل الخلفاء الراشدون فإذا رددناه فلا يخلو الحال من أحد أمرين:

الأول: أن نعمل بالرأى وهذا لا يجوز، لأن الرأى مقطوع بأنه ليس حكما

لله ولا لرسوله، وحديث الآحاد الذى يرويه الثقة فهو فتوى أو حكم منسوب إلى النبى ﷺ، سواء فى ذلك أن يكون مفيداً للعلم، أو الظن القوى. فيكون العدول إلى الرأى مع وجود النص الشرعى حكما بغير ما أنزل الله على رسوله، وبغير ما قضى به رسوله.

الثانى: ألا نقضى فى المسألة المعروضة، للفتوى أو الحكم بشئ. وحينئذ يكون فيما انتهينا إليه تعطيل لشرع الله عز وجل وتعريض مشاكل الناس للاستفحال.

وبعض الفقهاء يقدمون الحديث الضعيف على العمل بالرأى، وهذه حيطة محمودة، فما بالك بالحديث الصحيح، الذى رواه العدل الضابط عن مثله؟!

إن أكثر الأحكام الفقهية قائمة على الظن القوى وما فى ذلك من حرج. وحديث الآحاد الذى رواه الثقة يفيد الظن القوى إن لم يفد العلم، فيجب العمل به.

هذا، وقد حكى الإمام الرازى إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على العمل بحديث رسول الله آحاد أو غير آحاد ولأهل العلم المحققين أدلة من عمل الرسول نفسه تؤكد وجوب العمل بأحاديث الآحاد.

• منها: رسله وكتبه التى كان يبعث بها إلى رؤساء الشعوب والعشائر يدعوهم فيها إلى الإسلام، كالفرس والروم وأهل مصر وعشائر شبه الجزيرة العربية، مع جلال المهمة التى كانوا يضطلعون بها وهى أصل الدعوة إلى الإسلام.

• ومنها كتبه وعماله إلى البلاد التى دخل أهلها الإسلام ولم يكونوا آلات صماء كما يقول بعض الناس، بل كانوا ينوبون عن رسول الله ﷺ في الفتوى والقضاء والفصل في الخصومات.

وعلى نهجه سار الخلفاء الراشدون من بعده.

• ومنها الأذان للصلوات الخمس، إن الذى كان يقوم به بلال رضى الله عنه

فيصحو من كان نائما، ويتنبه من كان غافلا، ويتذكر من كان ناسيا، ثم يهرع الجميع إلى المسجد، ومن كان ذا عذر صلى فى بيته، بمقتضى الأذان الذى سمعه، وهو خبر آحاد ما فى ذلك نزاع.

وبعض الخلفاء كان يهم ليحكم فى المسألة تعرض عليه برأيه، ثم يتوقف ويسأل أصحاب رسول الله إن كان عندهم علم عن رسول الله فى المسألة، فإذا وجد قضاء لرسول الله ﷺ قضى به وقال: لولا هذا لقضينا برأينا، حتى كان الذى أخبره بقضاء رسول الله رجلاً واحداً، وهذه أولى درجات حديث الأحاد، أعنى رواية الواحد الفذ، فهل بعد هذا يسوغ أن يقال: أن أحاديث الآحاد لا تقبل ولا يعمل بها ؟!.

ثم ما أكثر الوقائع التى قضى فيها الخلفاء الراشدون بحديث الآحاد سواء كان الراوى أكثر من واحد أو واحداً فقط.

فقد قضى به أبو بكر رضى الله عنه فى توريث الجدة من الأم السدس لما ذكر له المغيرة بن شعبة، ومحمد بن مسلمة أن النبى ﷺ أعطاها السدس.

وقضى به عمر بن الخطاب فى دية « الجنين » إذا سقط بفعل فاعل، لما أخبره جمل بن مالك بأن رسول الله ﷺ قضى فيه بغرة (أمة - أو عبد).

وقضى به عمر بن الخطاب فى أخذ الجزية من المجوس لما أخبره عبد الرحمن ابن عوف بأن رسول الله ﷺ قال: « سُنوا فيهم سنة أهل الكتاب ».

وقضى به عثمان رضي الله عنه فى اعتداد المرأة المتوفى عنها زوجها فى بيت الزوجية حتى تنقضى عدتها، لما أخبرته الفريعة بنت مالك أن الرسول ﷺ أمرها أن تعتد فى بيت زوجها عقب مقتله وقال: «امكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» فقضى عثمان واقعة أخرى مماثلة لواقعة الفريعة عملا بحديث الآحاد الذى أخبرته به الفريعة.

وكذلك فعل على بن أبى طالب رضى الله عنه، وقد روى عنه قوله: « كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ حديثا نفعنى الله به ما شاء أن

ينفعنى، وإذا حدثنى أحد من أصحاب رسول الله ﷺ استحلفته، فإذا حلف لى صدقته »؟!

هذا هو موقف الأمة من صدر الإسلام إلى يوم الناس هذا، يعملون بالحديث النبوى (الصحيح) ولم يفرقوا بين حديث رواه واحد أو اثنان أو ثلاثة وحديث رواه أربعون، فما أبعد منكرى السنة عن الحق فى كل شبهاتهم التى يثيرونها لإبطال سنة نبى الرحمة ﷺ قاتلهم الله أنى يؤفكون.

* * *

الشبهة الثالثة والثلاثون

السنة ليست حُجَّة فى الدين

هذا هو المراد لمنكرى السنة من كل محاولاتهم اليائسة وشبهاتهم الفارغة، التى أثاروها ضد السنة المطهرة وكما يرى القارئ أن هذه الشبهة موضوعة لكى يتعاملوا بها مع السنة وهى حقيقة لم ينالوا منها، أعنى أنها شبهة وضعت متضمنة الاعتراف منهم ببقائها رغم محاولات التشكيك والمحو الكلى للسنة، فقد قدروا فى أنفسهم أنه من المستحيل أن يصيبوا السنة فى مقتل، أو ينجحوا فى عزلها عن الأمة، أو عزل الأمة عنها. وما دام الأمر كذلك فليحولوا كيدهم إياها وجهة أخرى، وليقولوا للمسلمين:

إن هذه السنة التى ثبتت لديكم ثبوت ضوء الشمس لقرص الشمس ليست مصدرا للتشريع مع القرآن، فالقرآن وحده يكفى، وضم السنة إليه بدعة وضلالة، هى التى كانت السبب فى نكبة المسلمين، من عهد الشافعى إلى هذا اليوم؟!

وإنكار حجية السنة أمر بدأه الزنادقة قديما فى حياة الإمام الشافعى. وقد رد عليهم هذا الإمام الجليل فى المناظرة القيمة، التى جرت بينه وبين أحد الزنادقة. وسجلها الإمام رضى الله عنه فى كتابه «جماع العلم» فليرجع إليه من شاء فإنه - والحمد لله - مطبوع ومتداول بين أهل العلم كما أنه مطبوع ضمن كتاب «الأم» الجزء السابع.

وممن أنكر حجية السنة قديما الغلاة من الروافض وغيرهم وليس لهم سند واحد مقبول، سوى المغالطات والأوهام.

أما حديثًا فقد استندوا فى إنكارهم لحجية السنة بشبهات أو هى من بيت العنكبوت.

منها استدلالهم بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]

فقد جزموا أن المراد من الكتاب فى الآية الكريمة هو القرآن، ومعنى هذا عندهم أن القرآن مشتمل على جميع الأحكام المتعلقة بأعمال المكلفين ولو كان عند هؤلاء ذرة من عقل لبان لهم خطأ قولهم، إذ لا دليل على أن الكتاب فى الآية هو «القرآن» فقد ذهب كثير من أهل العلم إلى أن المراد به اللوح المحفوظ، الذى حوى ما كان وما هو كائن وما سيكون حتى يرث الله الأرض ومن وما عليها.

وهذا التفسير لا يترتب عليه أى حرج عند من يقول به.

أما من قال إنه القرآن فإنه يضع نفسه فى مأزق خانق للأنفاس.

فماذا يقولون لمن يسألهم عن أعداد الركعات فى كل فريضة من الصلوات الخمس.

وماذا يقولون لمن يسألهم أين نجد فى القرآن أنواع الأموال التى تجب فيها الزكاة؟

وماذا يقولون لمن يسألهم أين نجد فى القرآن الأموال الربوية وغير الربوية؟

وماذا يقولون لمن يسألهم أين نجد فى القرآن صيغة الأذان الذى يردد خمس مرات كل يوم وليلة؟!

إن هذه الأسئلة لا نهاية لها ولن يجدوا لها جوابا فى القرآن الكريم مهما تكلفوا أو تماحكوا.

وحتى من قال من غير منكرى مصدرية السنة فى التشريع إن المراد من الآية يحتمل أن يكون القرآن قالوا:

إن القرآن احتوى على كليات التشريع لا تفصيلاته وإنما تركت التفصيلات للسنة فوفت بها حق الوفاء وكانت السنة – بهذا الاعتبار – مصدراً للتشريع عند هؤلاء المعتدلين المؤمنين بالله ورسوله، أما منكرو مصدرية السنة فى التشريع فقد قضوا على أنفسهم بالجهل والسفه، أو بالجهالة والعناد.

كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

ووجه الاستدلال بهذه الآية عندهم: أن الله تعهد بحفظ الذكر، وهو القرآن، ولم يتعهد بحفظ السنة فلو كانت السنة مصدراً تشريعيا مع القرآن لتعهد الله بحفظها كما تعهد بحفظ القرآن؟!

وهذا القول ينم عن جهل فاضح لا محالة، لأن السنة النبوية بيان أو تبيين للذكر، وفى ذلك يقول الحق عز وجل:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

- اشتملت الآية على ثلاثة أعمال، هى:
- إنزال الذكر على محمد ﷺ، وهذا العمل هو عمل الله عز وجل.
- تبيين الذكر للناس، وهو عمل النبى ﷺ.
- العمل الثالث هو التفكر، وهو عمل الناس المنزل اليهم الكتاب، والصلة بين هذه الأعمال محكمة فالتنزيل ينشأ عنه التبيين، والتبيين ينشأ عنه التفكر وإقامة الحجة لله على الناس.

فدور الرسول – هنا – تبيين ما فى التنزيل، وتبيين الرسول هو سنته القولية والعملية، ولولا هذه السنة ما عرف الناس للتفكر طريقا.

ويترتب على هذا أن التبيين له عند الله ما للمبيَّن، وهو الذكر، أو أن التبيين هو الذكر الثانى بعد القرآن، وحفظ هذا الذكر ضرورة من ضرورات الرسالة والتبليغ لذلك هيأ الله لسنة رسوله رجالا أفذاذاً جمعوها ودونوها ونقوها من الدخيل والعليل، والمكذوب الموضوع.

ولو لا عناية الله وحفظه لسنة رسوله، لأنها تبيين لكتابه العزيز، لضاعت فى ركام التاريخ.

ومن هذا يتضح أن الآية الحكيمة: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ

﴿لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] لا دليل فيها لمنكرى حجية السنة مهما احتالوا. فالخيبة ملازمة لهم ملازمة ظلالهم لأجسادهم.

أما استدلالهم بأن السنة ظنية لا قطعية، فمردود عليهم لأن هذه «الظنية» كما توصف بها السنة يوصف بها كثير من أدلة الأحكام فى القرآن:

لأن القرآن وإن كان قطعى الثبوت فدلالاته الاحتمالية أو الظنية لا تكاد تحصى. ولم يجرؤ أحد أبداً على القول بأن القرآن ليس مصدراً للتشريع فيما كانت دلالته احتمالية ظنية وهؤلاء يلزمهم أن يسووا بين ظنيات السنة، وظنيات القرآن، فإما أن يقروا بهما معًا فيهتدوا وإما أن ينكروهما معًا فيضلوا.

وإذا قالوا إن بين ظنيات القرآن وظنيات السنة فرقا هو:

أن ظنيات السنة تكون فى أصل الدليل، وهو الحديث، ثابت أم غير ثابت.

وظنيات القرآن لا تكون فى أصل الدليل، وإنما فى فهم معنى الدليل.

إذا قالوا هذا، قلنا لهم:

إن المعتبر فى القرآن والسنة معا هو النظر فى الدلالة لا فى أصل الدليل وحده، لأن ظنية الدليل يترتب عليها ظنية الدلالة.

فالمعول عليه فى القرآن والسنة هو الدلالة المستفادة من الدليل (الآية - الحديث) فالأمر يؤول فى النهاية إلى الدلالة. وظنية الدلالة كما توجد فى السنة توجد فى القرآن. فلماذا تفرقون بين المتساويين أيها المرجفون.؟

إن الإصرار على الباطل، مع دلائل الحق، أمر يدعو إلى الإتهام بسوء النية والقصد، لا بالخطأ فى الاستدلال. وهذا ديدن منكرى السنة، منذ أول شبهة تصدينا لها من شبهاتهم إلى هذه الشبهة التى هى آخر مسمار فى نعوشهم. ولكنه مسمار غليظ وستكوى به وجوههم وجنوبهم وظهورهم فى نار جهنم.

حجية السنة:

لم تطاوعنا النفس أن نكتب «أدلة حجية السنة» لأن السنة ليست فى

حاجة – ورب السموات والأرض – إلى سوق أدلة على أنها حجة فى الدين؛ لذلك اكتفينا بعبارة «حجية السنة» بدلاً من ذكر كلمة «أدلة» قبلها، لما عرفت من أن السنة ليست فى حاجة إلى أدلة على إثبات حجيتها فى الدين، بل فى كل صغيرة وكبيرة فى حياة المسلمين: أفرادًا وجماعات، وشعوبا، وأمة.

ولكننا – من باب إلزام الخصم الجاهل العنيد – نذكر شيئًا من الحقائق الدامغة، التى تبين أن السنة أصل عظيم من أصول الدين، بل هى شطر الإيمان، ولا إيمان لمن يجحد سنة خاتم النبيين.

وهذه الحقائق إما من القرآن نفسه، الذى يدعى هؤلاء الزنادقة أنهم يؤمنون به – وحده – وإما من غير القرآن أما التى من القرآن فهى الحقائق الآتية:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ [النساء: ٥٩]

أثبتت هذه الآية طاعة خاصة للرسول بعد طاعة الله وأوجبت عند النزاع فى شئ الرد إلى الرسول بعد الرد إلى الله وقد أجمع علماء الأمة أن الرد إلى الله هو الاحتكام إلى كتابه العزيز وأن الرد إلى الرسول هو الاحتكام إلى سنته القولية والعملية ولو لم يكن فى القرآن عن السنة إلا هذه الآية لما طلبنا مزيداً يثبت لنا حجية السنة.

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤]

وهذه الآية نص قطعى الثبوت والدلالة على وجوب طاعة الرسل جميعا، سواء فى ذلك طاعتهم فيما أنزل إليهم، وما قالوه هم، لأنهم معصومون من الخطأ فى التبليغ، وإن كره الكافرون.

﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]

وهذه الآية نص قطعى الثبوت والدلالة على وجوب طاعة رسولنا الكريم محمد ﷺ، وأن الإيمان لا يتحقق قط إلا بالإيمان به بعد الإيمان بالله، وتحكيم الرسول ﷺ هو تحكيمه شخصيا فى حياته، والاحتكام إلى سنته بعد وفاته حتى تقوم الساعة.

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٣٦]

وهذه الآية نص قطعى الثبوت والدلالة على وجوب طاعة الرسول مثل وجوب طاعة الله عز وجل. وطاعة الرسول الخاصة تكون باتباع سنته، ومن يحد عنها ضل ضلالا ظاهراً.

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧]

وهذه الآية نص إلهى محكم قطعى الثبوت والدلالة، يأمر الله فيها الأمة بطاعة رسوله ﷺ فى ما أمر به وفيما نهى عنه.

أى الإيمان بسنته القولية والعملية، والاحتكام إليها إذا لم نجد الحكم فى كتاب الله.

ولكن هؤلاء المرجفين، أو منكرى السنة قد يملى عليهم الشيطان ليقولوا: إن المراد هو القرآن يبلغه النبى، وليس المراد سنة النبى؟ إذا قالوا هذا كان الرد المفحم عندنا جاهزا، وهو قوله تعالى فى شأن خصوم الدعوة:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ [النساء: ٦١]

فقد أفرد الله رسوله بالمجئ إليه وإلى سنته، بعد أن أفرد المجئ إلى ما أنزله عليه وهو القرآن.

فهل بعد هذا يطلب مؤمن عنده ذرة من عقل دليلا على حجية السنة من القرآن؟

الحقائق من غير القرآن:

ونعنى – هنا – بغير القرآن أمرين :

الأول: موقف أهل الذكر من علماء الأمة .

الثانى: واقع الأمة فى حياتها .

أما الأول فقد أجمع علماء الأمة على أن أدلة الأحكام المتفق عليها بينهم أربعة، هى :

الكتاب – السنة – الإجماع – القياس . فجعلوا السنة كما علموا من كتاب ربهم، هى مصدر التشريع الثانى بعد القرآن ولم يشذ منهم واحد عن هذا الإجماع، وهو المشار إليه فى قوله تعالى :

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾ [النساء: ١١٥]

ثم أجمعوا – مرة أخرى – على علاقة السنة بالقرآن فحصروها فى ثلاث :

- سنة مؤكدة لما فى القرآن كتحريم الزنا، والربا .
- سنة شارحة لما فى القرآن، كعدد ركعات الصلوات .
- سنة شارعة، بإذن الله، كتحريم الجمع بين البنت وعمتها أو خالتها فى عصمة رجل واحد فى وقت واحد، والشارع الحق هو الله . أما السنة فهى أمارة ذلك الشرع عن الله . رغم أنوف آباء ذر؟!

هذا هو إجماع الأمة، ولا يشذ عنه إلا هالك له سوء المصير .

وأما الأمر الثانى، وهو واقع حياة الأمة، فإن كل طاعة تقع منها لله فيها توجيه من كتابه وتوجيه من سنة رسوله الكريم، بل إن التوجيهات النبوية فى أمور التكليف أكثر من التوجيهات القرآنية، ولولا السنة ما اهتدت الأمة إلى كيف تُصلى، وكيف تصوم، وكيف تزكى، وكيف تحج . وكيف تبيع وكيف تشترى، إن السنة هى روح الكتاب، والإسلام هو القرآن والسنة، ليس القرآن

فحسب، وليس السنة فحسب ولن يُقبل الله إيمان من آمن بالقرآن وجحد السنة، ولا إيمان من آمن بالسنة وجحد القرآن. ولا عداء ولا منافرة بين كتاب الله وسنة رسوله.

هذا، وقد بدأنا هذه المواجهة مع منكرى السنة وكان رصيدهم ثلاثا وثلاثين شبهة أوحاها إليهم الشيطان وها نحن قد فرغنا من هذه المواجهة، ورصيدهم ثلاثة وثلاثون صفراً من الأوهام، لم ينالوا من سنة خاتم النبيين شيئا. وسيظل الحق هو الحق، والباطل هو الباطل والحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على من أرسله الله رحمة للعالمين. ورضى الله عن أصحابه وتابعيه إلى يوم الدين ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١].

المؤلف: عفا الله عنه

القاهرة عصر الأحد ١٩ / ٤ / ١٤٢٠ هـ الموافق ١/٨/١٩٩٩ م

الفهـــرس

رقم الإيداع : ١٣٦٩٥ / ٩٩

الترقيم الدولى I.S.B.N.

977-225-139-6